بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة على الناتج الزراعي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

The Impact of Agricultural Foreign Direct Investment on Agricultural Production in Jordan during (١٩٩٠- ٢٠١٢)

إعداد

الطالب محمد جمعه عبدربه بصبوص

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "أثر الاستثمارات الزراعية الاجنبية المباشرة على الناتج الزراعي في الاردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)"

اجيزت بتاريخ :٢٠١٤/١٠/٢٩

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور تركي مجحم الفواز	(مشرفاً و رئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد البطاينة	(عضواً)	.....
الدكتور حسين علي الزيود	(عضواً)	.....
الدكتور احمد عارف عساف	(عضواً)	.....

www.manaraa.com

تفويض

أنا **محمد جمعة عبد ربه بصبوص**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ: / / ٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب : **محمد جمعة عبد ربه بصبوص** الرقم الجامعي: ١١٢٠٥٠٧٠١١

التخصص: **اقتصاديات المال والاعمال** الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: **اثر الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة على الناتج الزراعي في الاردن.**

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما إنني أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو اطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت، بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون ان يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / /٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى الوالدة العزيزة

إلى الأهل جميعا

إلى أديم وتميم ورنيم (أبنائي)

إلى زوجتي العزيزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر لله اولا

اتقدم بالشكر الجزيل للدكتور تركي مجحم الفواز الذي ساعدني على انجاز هذا العمل ، كما اتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على وقتهم الثمين واثرائهم لهذا العمل ، واتقدم بالشكر الجزيل لكل العاملين في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة آل البيت

واتقدم بالشكر الى كل الزملاء والاصدقاء والاهل الذين ساعدوني في انجاز رسالتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

قائمة المحتويات ..... و

الملخص ..... م

الفصل الأول : الإطار النظري ١

المقدمة: ٢

أهداف الدراسة: ٣

أهمية الدراسة: ٣

مشكلة الدراسة: ٤

فرضيات الدراسة: ٤

منهجية الدراسة: ٤

محددات الدراسة: ٥

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة ٧

المقدمة: ٨

المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم، النظريات، المزايا، الآثار، المحددات، أشكاله) ٩

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ٩

ثانياَ: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ١١

ثالثاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ١٣

رابعاً: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر ١٥

خامساً: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٦

سادساً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ١٨

المبحث الثاني : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، وعربياً، ووطنياً ٢٤

أولاً: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ٢٤

ثانياً: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ٣٢
رابعاً: الجهود الوطنية في جذب الاستثمارات الأجنبية ٣٣
خامساً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن ٣٥
الدراسات السابقة: ٤٠
أولاً: الدراسات العربية ٤٠
ثانياً: الدراسات الأجنبية ٤٤
الفصل الثالث : القطاع الزراعي في الأردن ٥٠
المقدمة: ٥١
المبحث الأول : تطور القطاع الزراعي في الأردن ٥٢
المبحث الثاني : مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني ٦٢
أولاً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ٦٢
ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل ٦٤
ثالثاً: مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي ٦٧
رابعاً: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية ٦٨
الفصل الرابع : الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر ٧٠
المبحث الأول: الاستثمار الزراعي ٧١
أولاً: مفهوم الاستثمار الزراعي ٧١
ثانياً: خصائص الاستثمار في القطاع الزراعي ٧٢
ثالثاً: متطلبات الاستثمار الزراعي ٧٣
رابعاً: دوافع الاستثمار الزراعي ٧٧
خامساً: المحددات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ٧٨
المبحث الثاني : التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي ٨٠
الاستثمار الزراعي (الأجنبي والوطني) في الأردن ٨٥
الفصل الخامس : عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها ٨٨
أولاً: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة ٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الوصف الإحصائي للمتغيرات ٩٠
ثالثاً: اختبار الفرضيات وتفسيرها ٩٦
نتائج الدراسة ٩٨
التوصيات ٩٩
قائمة المراجع ١٠٠
أولاً- المراجع العربية: ١٠٠
ثانياً- المراجع الأجنبية ١٠٤
الملاحق ١٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٢-١	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليار دولار	٢٦
٢-٢	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ونسبتها للدول النامية والعالم بالمليار دولار	٣٠
٢-٣	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليون دولار	٣٧
٢-٤	قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية موزعة حسب القطاع الاقتصادي في الأردن بالمليون دينار خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٢	٤٠
٢-٥	تطور أعداد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار وفرص العمل خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)	٤١
٢-٦	أهم الدراسات السابقة ونتائجها وأسلوبها	٥١
٣-١	مساحات الأراضي ونسبتها ومعدل سقوط الأمطار في الأردن	٥٥
٣-٢	نسب الهطول خلال اشهر فصل الشتاء في الأردن	٥٦
٣-٣	عدد الآلات الزراعية المستخدمة بالنسبة للمساحة بالدونم	٥٧
٣-٤	توزيع فئات الحيازات النباتية حسب التعدادات الزراعية ١٩٧٥-٢٠١٢	٥٩
٣-٥	كمية الإنتاج النباتي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالطن	٦٠
٣-٦	المساحات الكلية (المروية والبعلية) لمجموعات الإنتاج النباتي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالدونم	٦١
٣-٧	أعداد مواليد الضأن والأبقار وكميات حليب الأبقار والأغنام والدجاج اللاحم (بالطن) للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)	٦٣
٣-٨	الناتج المحلي الزراعي والمساهمة القطاعية له في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢)	٦٦
٣-٩	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (القيمة المضافة) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالدينار الأردني	٦٧
٣-١٠	أعداد ونسب العاملين في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢) بالآلاف	٦٨
٣-١١	اعداد العمالة الوافدة العاملة في القطاع الزراعي بالالاف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢	
٣-١٢	نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المحاصيل لعام ٢٠١١	٧١
٣-١٣	قيمة الصادرات والمستوردات الزراعية والمعاد تصديرها والعجز في الميزان التجاري الزراعي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليون دينار	٧٢
٤-١	نصيب قطاعات الزراعة والصيد البحري والأغذية والمشروبات من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم (مليار دولار/ النسبة المئوية) خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠١٠)	٨٤
٤-٢	الاستثمارات الأجنبية والمحلية الواردة إلى القطاع الزراعي في الأردن بالمليون دينار خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)	٩٠
٥-١	قيم الإحصاء الوصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة	٩٣
٥-٢	Correlation matrix	٩٤
٥-٣	القيم الإحصائية للمتغيرات	٩٥
٥-٤	تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test	٩٦
٥-٥	إجراء اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test للمتغيرات المحولة	٩٦
٥-٦	اختبار تجانس التباين	٩٧
٥-٧	نتائج التقدير	٩٨
٥-٨	اختبار الارتباط الذاتي	٩٩
٥-٩	اختبار تجانس التباين	٩٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
٢-١	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليار دولار	٢٦
٢-٢	اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)	٢٨
٢-٣	نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)	٣١
٢-٤	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليون دولار	٣٨
٢-٥	قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة موزعة حسب القطاع الاقتصادي بالمليون دينار خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)	٤٠
٣-١	إجمالي القروض الممنوحة من المؤسسة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢) موزعة حسب مجالات الاستثمار الرئيسة	٥٨
٤-١	نصيب الزراعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٨٤
٤-٢	هيكلة وفرص وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر	٨٧
٥-١	اختبار الطبيعية لمتغيرات الدراسة	٩٤
٥-٢	اختبار الطبيعية للمتغيرات المحولة	٩٦
٥-٣	اختبار الطبيعية للنموذج المقدر	٩٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
ملحق بيانات متغيرات الدراسة	١١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة باللغة الإنجليزية	الدلالة باللغة العربية
IMF	INTERNATIONAL MONETARY FUND	صندوق النقد الدولي
OECD	ORGANIZATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
UNCTAD	UNITED NATION CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
WTO	WORLD TRADE ORGANIZATION	منظمة التجارة العالمية
FDI	FOREIGN DIRECT INVESTMENT	الاستثمار الأجنبي المباشر
AFDI	AGRICULTURAL FOREIGN DIRECT INVESTMENT	الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر
FAO	FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
AV	value Added	القيمة المضافة للقطاع الزراعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة على الناتج الزراعي في الأردن

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

إعداد

الطالب محمد جمعه عبدربه بصبوص

المشرف

الدكتور تركي مجحم الفواز

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر على الناتج الزراعي في الأردن ممثلاً بالناتج المحلي الزراعي (القيمة المضافة) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، و باستخدام برنامج ال EViews ٧ وباجراء الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي لكل من الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر وعدم وجود اثر للاستثمار المحلي في الناتج الزراعي في الأردن، وقد اظهرت نتائج الدراسة كذلك وجود اثر ايجابي للصادرات الزراعية في الناتج الزراعي بينما تم اسقاط متغير الانفاق الحكومي من الدراسة لوجود ارتباط متعدد بينه وبين الصادرات الزراعية .

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل بشكل جاد من قبل المؤسسات المعنية على دراسة مدى جدوى زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في زيادة الانتاج الزراعي ومدى مساهمتها في احداث التنمية المأمولة للقطاع الزراعي .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of Agricultural Foreign Direct Investment on Agricultural Production in Jordan during (١٩٩٠-٢٠١٢)

By

Supervisor

MOHAMMED JOMAHA BASBOS

DR.

TORKI M. AL-FAWWAZ

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of foreign direct investment on agricultural output in Jordan, represented by the agricultural GDP (value added) for the period (٢٠١٢-١٩٩٠), and using the EViews ٧ and By multiple linear regression the results of the study indicated a negative impact of agricultural direct foreign investment and the lack of impact of local investment in agricultural output in Jordan, including the results of the study showed a positive effect of agricultural exports in agricultural output while changing government spending were dropped from the study of a correlation between Agricultural exports .The study recommended that institutions concerned need to work seriously to study the feasibility of increasing foreign direct investment to increasing agricultural production and the extent of their contribution to the hoped-for development agricultural sector.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار النظري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار النظري

المقدمة:

تلعب الزراعة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية ورفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة في الدول النامية وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على عدد من المتغيرات كتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، كما يلعب القطاع الزراعي دوراً مهما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، أضف إلى ذلك دوره في الحد من البطالة وتوفير الأيدي العاملة للقطاعات الاقتصادية الأخرى وبالأخص تلك التي تعتمد على القطاع الزراعي في منتجاتها (الشافعي وآخرون، ص:٢٧-٣١).

وتظهر أهمية الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي في مقدرته على تحقيق اكبر قدر ممكن من الانفتاح الاقتصادي ومن ثم توجيه مسارات التنمية والنمو في الدولة المستضيفة نحو الاقتصاد الدولية فضلا عن تطوير وتحديث وسائل الإنتاج الزراعي من خلال نقل التكنولوجيا التي تسهم في الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية الزراعية ومن ثم تحقيق الكفاءة التنافسية في قطاع إنتاج السلع الزراعية(وزارة الزراعة ،٢٠٠٨).

وكدولة نامية يعوّل الأردن على الزراعة لكي تكون القاعدة الاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوليد فرص العمل ، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما يعول على الزراعة في زيادة صادراته لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وخفض العجز في الميزان التجاري ، وفي تثبيت السكان في الريف والحد من هجرتهم منه والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية، وتحسين شروط البيئة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة أثر الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة على الناتج الزراعي في الاردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

أما الأهداف المحددة فهي:

- بيان حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) والأنظمة والقوانين المنظمة لتلك الاستثمارات.
- بيان مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي الأردني ودورها في تطوير الإنتاجية الزراعية في الأردن.
- اقتراح بعض الحلول والتوصيات التي تعالج القصور في الأنظمة المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي الأردني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها أول دراسة بحسب اطلاع الباحث تقيس أثر الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة على الناتج الزراعي في الأردن، مع العلم بوجود دراسات تناولت قطاع الصناعة والصناعات التحويلية وأخرى عن أثر تلك الاستثمارات على النمو الاقتصادي الكلي.

كذلك تنبع اهمية الدراسة في تناولها لموضوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال فترة زمنية اتسمت بالكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية التي مر بها الاردن .

كذلك تنبع أهمية الدراسة في استكمال نظرة واقعية ورفد باقي الدراسات عن واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاردني بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

هنالك الكثير من التساؤلات التي من الممكن ان تشكل مشكلة للدراسة خصوصا وان الاردن قد قطع شوطا لايستهان به وضع الاليات القانونية والاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة . وفي هذه الدراسة سوف نحاول الاجابة عن التساؤل التالي :

ماهو اثر الاستثمارات الاجنبية الزراعية المباشرة على الناتج الزراعي في الاردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) ؟

و بالاضافة الى ذالك سوف تحاول الدراسة الاجابة عن التساؤلات التالية :

- ما هو حجم الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة في الأردن؟
- ما هي الحوافز التشريعية والقانونية التي تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي؟
- ما هي الخصائص التي تميز الأردن والتي تسهم في جعله قبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي؟
- ما هي أسباب ضعف تلك الاستثمارات إذا ما قورنت بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى؟

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باختبار الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر الوارد على الناتج الزراعي في الاردن .
- يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للاستثمار الزراعي المحلي على الناتج الزراعي في الاردن.
- يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للإنفاق الحكومي على الناتج الزراعي في الاردن .
- يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للصادرات الزراعية على الناتج الزراعي في الاردن.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام:

- المنهج الوصفي التحليلي لتطور الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة والأنظمة المتعلقة بها في الأردن خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المنهج التحليلي القياسي لتحديد أثر الاستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة على الناتج الزراعي في الأردن ،حيث تم بناء نموذج قياسي يكون فيه الناتج الزراعي متغيراً تابعاً وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع الزراعي والإنفاق الحكومي والصادرات الزراعية والاستثمار الزراعي المحلي كمتغيرات مستقلة وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$VA = b_0 + b_1 AFDI + b_2 ADI + b_3 GX + b_4 AEX + e$$

حيث إن:

VA : تمثل القيمة المضافة للإنتاج الزراعي.

AFDI : تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع الزراعي في الأردن.

ADI : الاستثمار المحلي في القطاع الزراعي.

GX : الإنفاق الحكومي.

AEX : تمثل الصادرات الزراعية.

e : تمثل الخطأ العشوائي.

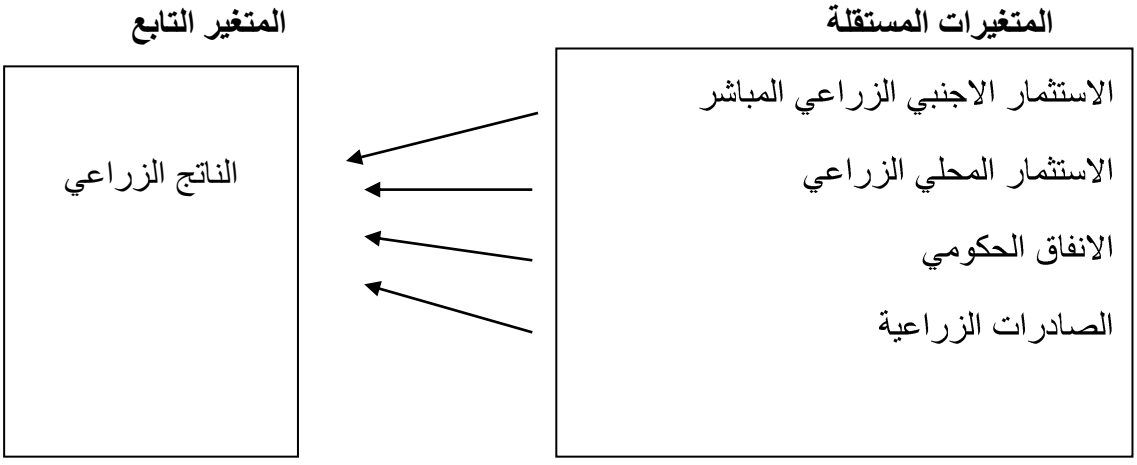

محددات الدراسة:

- عدم توفر بيانات لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعياً محلياً ودولياً سواءً للقطاع الزراعي أو للقطاعات الأخرى خلال الفترة من عام ١٩٩٠- ١٩٩٥ أي مرحلة ما قبل إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار وهي المؤسسة المنوط بها توفير بيانات الاستثمار الأجنبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباشر، حيث تم الحصول على تلك البيانات من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات، أضف إلى ذلك أن البيانات المتوفرة في نشرات البنك المركزي الأردني للاستثمار الأجنبي ضمن ميزان المدفوعات تعطي بياناتها على مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر من دون تبيان حصة كل قطاع من تلك الاستثمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الاقتصادي الذي شهد قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن ان يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو والتنمية الاقتصادية، فبعد ان رفضت الكثير من الدول النامية استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي انقلبت إلى تبنيها كليا ابتداءً من العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي وما بعده وجاء ذلك بسبب قناعتها بالدور الذي يمكن ان يقوم به هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الخارجية، ام من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية، وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد والاستخدام الكفوء للموارد الاقتصادية (الشمري، ٢٠١٣).

ولقد عملت الكثير من الدول وبالأخص الدول النامية على رفع القيود الموضوعة للسماح بتدفق راس المال الأجنبي إليها والعمل في قطاعات ممنوع الولوج إليها، وأتاحت هذه الإجراءات السماح للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بدخول الأسواق العالمية واعتمدت هذه الدول الأساليب الدولية للمعاملة وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي او متعدد الأطراف فضلا عن قيام الكثير من الدول والتي قامت بوضع برامج ترويجية للاستثمار الأجنبي المباشر(محمد، عبد الكريم،٢٠٠٥) .

و في هذا الفصل سيتم توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته وأشكاله ومحدداته بالإضافة إلى تدفقات ذلك الاستثمار في العالم والوطن العربي والأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم، النظريات، المزايا، الآثار، المحددات، أشكاله)

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى اتفاقاً بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين علماء الاقتصاد، ويعتبر الاستثمار استثماراً أجنبياً متى كان المستثمر – شخصاً طبيعياً ام معنوياً – لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، واذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر اذا كان شخصا طبيعيا فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصاً معنوياً كالشركات المساهمة، ذلك أنه غالباً ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين وعليه فإن المستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل الاستثمار فيها (عبد الله، ٢٠٠٥، ص: ١٥-١٦).

حيث يعرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign direct investment) على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة انه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠% من رأس مال أو يتركز ٢٥% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة منظمة للمستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لديهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع(IMF٢٠١١).

وبحسب تعريف الاونكتاد (UNCTAD, ٢٠١١) هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة وقدرة على التحكم الإداري بين شركة في الدولة الأم (الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (الدولة المستقبلة للاستثمار) وتعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس المال للشركة التابعة للدولة المستقبلة للاستثمار حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق ١٠% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة وتسمى الشركة المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع (الاونكتاد، ٢٠٠٧).

فيما ترى منظمة التجارة العالمية (WTO) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر يقيم في البلد الأم أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته (www.wto.org).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم يشار إليه بالمستثمر المباشر في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٣).

أما المعهد العربي للتخطيط فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر قيام منشاة او شركة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات (خضر، ٢٠٠٤).

أما كل من Hess & Ross (١٩٩٧: ص:٤٩٠) فيعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، او الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب او شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالباً ما تكون ١٠% أو أكثر من أصول الشركة).

أما عبد السلام أبو قحف فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك (أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (أبو قحف، ١٩٩٢). وبحسب تعريف السامرائي (٢٠٠٦) بأنه قيام المستثمر غير الوطني سواء كان شخصا طبيعياَ أم معنوياَ بممارسة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه سواء أكان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع التجاري (الشركة التجارية) أو عن طريق مساهمته في رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع.

ومن خلال ماتم ايراده منتعريفات يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه قيام شخص او شركة من خارج الوطن الام بتملك كل او جزء من مشروع معين داخل بلد معين بقصد التملك او المساهمة في ادارة المشروع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياَ: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن هناك اختلافاَ بارزاً بين المفكرين والاقتصاديين وحتى المنظمات الاقتصادية الدولية في إيجاد مفهوم موحد للاستثمار الأجنبي المباشر ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقط بل استمر إلى كيفية قيامه وتفسيراته وفيما يأتي سوف يتم التطرق إلى بعض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليها:

١. النظريات التقليدية :

اولا : النظرية النسبية لريكاردو :

ومفادها ان كل بلد يتخصص في انتاج السلع التي له تفوق نسبي في انتاجها وهي السلعة التي ينتجها باقل تكلفة ممكنة مقارنة بالبلدان الاخرى لذا نجد ان اختلاف النفقات النسبية شرط ضروري وكاف للقيام بالتبادل التجاري .(مدحت ,النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، ٢٠٠٠)

ومن الانتقادات التي توجه لهذه النظرية :

- عدم تحديد معدل التبادل بين البلدين .
- انها تخص التجارة الدولية اكثر من الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتشترط ان تخصص البلدان المصدرة في التصنيع منتجات لها ميزة نسبية فيها الا انها لاتفسر اسباب اختلاف هذه النفقات فهي تحددمتى تقوم التجارة الدولية ولا تفسر لماذا تقوم .
- انها تعتمد على فرضية عدم حركة عوامل الانتاج وفي مقابل ذلك تنتقل المنتجات فهذه النظرية كانت مبررة في القرن التاسع عشر اما حاليا فلم يعد النظر اليها .

ثانيا : نظرية اسعار عوامل الانتاج (لهكشر واولين)

اتفق العالمان (هكشر واولين) على فكرة اختلاف النفقات النسبية ويرجع هذا الاختلاف الى الندرة النسبية لعوامل الانتاج ، وهكذا يتخصص كل بلد في انتاج وتصدير السلع التي تتطلب جزء كبير في عوامل الانتاج التي تمتاز بالوفرة النسبية فرأس المال عل سبيل المثال ينتقل من بلد لاخر استجابة للفروق في الانتاجية الحدية لراس المال .(الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ٢٠٠٥).

ومن بين الانتقادات التي توجه الى تلك النظرية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- انها تتناقض مع واقع ان النصيب الاكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتحرك داخل البلدان الراسمالية المتقدمة ، حيث تتقارب المستويات الانتاجية الحدية لراس المال والى جانب انها لا تميز بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر .
- من بين الفوائد في تفسير حركة الاستثمار الاجنبي المباشر ان الجزء الاكبر من العوامل المفسرة لهذه الحركة يرتبط برغبة الشركات في الاستفادة من اختلاف ظروف العمل والانتاج بين البلدان حيث ان الاختلاف في تكلفة العمل احدى الدوافع الكبرى للاستثمار في البلدان ذات تكلفة العمل المنخفضة كما هو سائد في البلد الام ويتيح بذالك فرصة الحصول على معدل اعلى للربح .
- ان عملية الانتاج تتاثر باكثر من عاملين (العمل وراس المال) فهنالك الارض وراس المال البشري والمناخ الاجنماعي والثقافي (الطائي ، الاقتصاد الدولي، ١٩٩٩).

ثالثا : نظرية راس المال :

ركزت هذه النظرية على عامل واحد من عوامل الانتاج وهو راس المال النقدي وتهدف الى كيفية زيادته ، فالمؤسسة تستمر في عملها على وتيرة معينة الى ان تصل الى تكلفة الوحدة الاضافية من راس المال المساوي للربح .

ومن الانتقادات الموجهة اليها وهي ان المردودية لايمكن معرفتها مسبقا لان الاستثمار الاجنبي المباشر يتحقق على المدى الطويل وبالتالي تتغير النتائج التي كان متوقع حصولها (المرجع السابق ، ص ٢٧)

النظريات الحديثة :

اولا - نظرية دورة حياة المنتج (لفرنون)

والتي اعدها عام ١٩٦٦ حيث اورد افكاره عن التبادل الدولي وانطلق في تحليله من الاحتكار التكنولوجي المرتبط بابتكار المنتوج الجديد ومتابعته من خلال دورة حياته وترى هذه النظرية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد عملا دفاعيا بمعنى حماية اسواق التصدير من المنافسين المحتملين ، كما يبين فرنون بان اختيار الشركة بين التصدير او الانتاج بالخارج مرتبط بتلك المدة التي تتناسب مع وضعية المنتوج في دورة حياته والتي تتكون من ثلاث مراحل (المرزوك ، الاساليب الحديثة في التجارة الدولية ٢٠٠٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) مرحلة الإنتاج الجديد : وفي هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدءان في البلد المنتج للسلعة ، وبيعه في أسواقها .

٢) مرحلة الطلب الأجنبي على هذا المنتج الجديد مما يؤدي الى زيادة صادرات البلد المنتج من المنتج الجديد .

٣) مرحلة إنتاجه من قبل الشركات الأجنبية وتسويقه الى أسواقها المحلية والأسواق القريبة وبالتالي انخفاض حجم الصادرات المنتج للسلعة له .

مرحلة قيام المنتج للسلعة باستيراده من الدول التي أصبحت منتجا كبيرا له وبأسعار تنافس سعر البلد المنتج ، وهي مرحلة نهاية دورة المنتج .

ثانيا - نظرية الموقع :

تهتم هذه النظرية باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع والتي تؤثر على قرارات اقامة الاستثمار الاجنبي المباشر في الدولة المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف اقامة المشروع وانتاجه وتسويقه وادارته ، وهذا ما اكده جون دينغ في تفسيره لهذه النظرية فقد اوضح انها تهتم بتكاليف العملية الانتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق .(خلف ،فليح، التمويل الدولي ، ٢٠٠٤)

ثالثاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف جهود الدول النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات.ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:-

١. تدريب الأيدي العاملة المحلية التي تتاح لها فرصة العمل في الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجيا الحديثة باستخدام احدث أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون في هذه الشركات بنقل تلك المهارات والأساليب إلى الشركات المحلية عندما يقومون بالعمل بها (الاسرج، ٢٠٠٦).

٢. تشجيع المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي وذلك لأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تخلق في الدول زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعمالة والمواد الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وما يترتب على ذلك من ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف وبنفس الوقت ما دام الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون راس المال المحلي وتحسين الإنتاجية الحدية للعاملين فهذا يعني ضمناً ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (الخطيب، ٢٠٠٦).

٤. تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات اقتصادية في الدول المضيفة وهي (عزت ونديم، ١٩٩٩):

- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.
- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات والمعدات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية.
- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية وضرائب من دخل الأرباح تزيد من إمكانياتها غلى الإنفاق ومن ثم فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

٥. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية والعديد من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدول المضيفة (خفض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة لقيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشاريع المحلية من مستلزمات الإنتاج وفتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة،التمتع بمزايا الاقتصادات الحجم الكبير، زيادة القيمة المضيفة، رفع معدلات وكفاءة التشغيل في الاقتصاد المضيف). (الكفري، ٢٠١٠).

٦. ان الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص العمل وظروف العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد وبالتالي فان هذه الاستثمارات تعمل على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية والتي تعاني منها الدول النامية وهي ما تعرف بظاهرة استنزاف العقول البشرية (أبو سرير ونذير، ٢٠٠٥).

٧. تخفيف مشكلة البطالة وذلك من خلال:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف الأيدي العاملة.
- وجود علاقة تكامل بين التكنولوجيا المستخدمة ونوعية العمل حيث تسهم في التخلص من الأيدي العاملة غبر مؤهلة وتوفير طبقة عاملة ذو خبرة وكفاءة.
- الإيراد الناجم عن التحصيل الربحي التجاري والصناعي للنشاطات الاستثمارية يمكّن من التوسع وزيادة حجم المشاريع وبالتالي مهام جديدة أخرى.
- الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تقريب المناطق المعزولة وتنميتها وخاصة المناطق الريفية المتميزة بالنشاط الزراعي ويسمح بإحداث فرص عمل.

رابعاً: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يعاني من مجموعة من السلبيات والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١. ان أهداف الاستثمار الأجنبي هو في الواقع تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وبالتالي الحصول على اكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي في الدولة المضيفة بدرجة أساسية وقد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية (البيلي والعسر، ١٩٩٤).

٢. يؤخذ على الاستثمار الأجنبي المباشر انه في بعض الحالات لا يؤدي إلى دور ملحوظ في إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجيا الجديدة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة راس المال قد لا تلائم ظروف اقتصاديات الدول النامية ، حيث دلت التجارب العملية على ان الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا لا تتسرب تلقائيا ولا تشمل الجميع وهو ما يعني ان عملية تعميم التكنولوجيا ونقلها من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية ليست عملية منتظمة ولا منتشرة على نطاق واسع (العباس وعبد مولاه، ٢٠٠٩، ص١٥).

٣. ان الاستثمارات او الشركات الأجنبية قد تمتلك إدارات متطورة ومتخصصة (محترفة) لها القدرة على ان تتهرب من الرقابة وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها او غير مناسبة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤. الإعفاءات الضريبية تؤدي في المدى الطويل إلى تضييق نطاق الوعاء الضريبي في الدولة المضيف مما يعرض ميزان المدفوعات وتوازن الميزانية الوطنية للخطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسيات في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الاستثمارات.

خامساً: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ويقصد بها العناصر التي توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر وتتضمن هذه العناصر مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمرين وتشجيعهم في توجيه استثماراتهم إلى بلد دون آخر،فالمناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني حيث تتزامن هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكيل وحدة واحدة لا يمكن إغفالها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة، ويمكن تقسيم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مايلي :

أ) المحددات الاقتصادية:

تتمثل المحددات الاقتصادية بالبنى الاقتصادية في البلد المضيف وآفاق تطوره، وان توفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء لا بد أن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً ليس فقط في تحديد حجم الاستثمارات المستقطبة بل وفي توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما ان الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوباً من قبل المستثمرين (عبد السلام، ٢٠٠٧).

وبحسب (الاونكتاد،٢٠٠٧) فان المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المتعلقة بالدول المضيفة تتمثل في:

١. البحث عن الأسواق: وتتأثر بحجم السوق ومتوسط دخل الفرد ونمو السوق وسهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وتركيب السوق بالإضافة إلى رغبات المستهلكين وتوجهاتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. البحث عن المصادر: وتتضمن المواد الأولية والأيدي العاملة غير المتخصصة والرخيصة واليد المؤهلة والتكنولوجيا والعلامات التجارية والبنى التحتية.

٣. البحث عن الكفاءة : وتتضمن كلفة المصادر والأصول المدرجة في النقطة السابقة وتكاليف المدخلات الأخرى مثل النقل والاتصالات وتكلفة المنتجات الوسيطة.

ب) المحددات القانونية:

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة إلى ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية حيث تتنافس الدول على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز في دول أخرى بشرط ان لا تؤدي تلك الحوافز إلى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها (القرنشاوي، ٢٠٠٦).

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المؤثرة والمحددة لاتجاهاته وهذا الإطار القانوني يرسي لأسس تشريعية قانونية منظمة للنشاط الاقتصادي بمجمله والحرية الاستثمارية بخاصة بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين والقطاعات الاقتصادية.

حيث يجب وجود ضمانات للمستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، ونزع الملكية ومن ناحية أخرى يجب ان ينطوي تشريع الاستثمار على كيفية ممارسة الدولة لحقها في الرقابة على الاستثمار الأجنبي الوافد ذلك ان تشجيع هذا النوع من الاستثمار لا يعني إطلاق الحرية له بغير حدود ولكن يجب ان يتم في حدود معينة ويهدف إلى التوصل إلى نتائج محددة لا يجوز السماح بتجاوزها فلا بد للدولة المستقطبة لراس المال الأجنبي ان تراعي أمنها وسلامتها الاقتصادية وان لا تسمح لرأس المال الأجنبي بالمساس بهما او السيطرة على ثرواتها الاقتصادية الوطنية او إحلال منافسة غير متكافئة او غير مرغوب بها مع راس المال الوطني او الخبرات او الأيدي العاملة الوطنية (السامرائي، ٢٠٠٦).

ج) المحددات السياسية:

تعد العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرون لا يخاطرون بنقل رؤوس أموالهم أو خبراتهم إلى دولة ما الا اذا اطمأن إلى استقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوضاع السياسية فيها فرأس المال الأجنبي يبحث في طبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات.

حيث يعتبر النظام السياسي القائم في الدولة أحد أهم العوامل المشكّلة للبيئة السياسية حيث ان للاستقرار السياسي في اي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة كذلك، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول او رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق او العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما النظم الأخرى فهي عرضة للتغيير (عباس، ٢٠٠٧).

سادساً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة من حيث النوع ولكل نوع خصائص مميزة له وأهمية خاصة ولذلك فإن هناك تباين في عملية اختيار هذه الأنواع من وجهة نظر المستثمر والبلد المضيف، وقد تم وضع تطبيقات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه ويمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى ما يأتي (صقر وآخرون، ٢٠٠٦؛ خضر، ٢٠٠٤):

أ. **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:**

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والخام لدى الدول النامية خاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستراتيجية الأخرى ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات مثل المواد الأولية للدولة المضيفة وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيط والمواد الاستهلاكية.

ب. **الاستثمار الباحث عن السوق:**

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات في أثناء تطبيق إحلال الواردات ويعتبر هذا النوع بديلاً عن التصدير من الدولة الأم حيث ان اللجوء إليه عادة سببه القيود المفروضة على الواردات ولهذا النوع من الاستثمارات آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار غير مباشرة على التجارة ومن شأن هذا النوع من الاستثمار ان يساهم في ارتفاع معدلات النمو في البلدان المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة راس المال فيها وكذلك زيادة صادرات الدول المضيفة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار(الاسرج، ٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. الاستثمار الباحث عن الكفاءة :

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على التجارة في الدول المضيفة كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج ، حيث تقوم الشركة الام بتوزيع خطوط ومراحل الإنتاج على الدول المضيفة فعلى سبيل المثال تقوم شركات إنتاج السيارات بتصنيع مكونات وأجزاء من سياراتها في دول مختلفة ثم نقل هذه الأجزاء إلى المصانع الرئيسة لتجميعها كمنتج نهائي لذا يعتبر هذا النوع من الاستثمار مكملاً للتبادل التجاري بين البلد الام والبلد المستضيف للاستثمار.

د. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية او المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار، ويتخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً متعددة نذكر منها:

أولاً- الاستثمار المشترك (Joint Venture FDI)

ينطوي الاستثمار المشترك على اتفاق طويل الأجل يشارك فيه طرفان (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين، حيث لا تقتصر هذه المشاركة على حصة في رأس المال فقط بل قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة، وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أوكله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق(**يعقوبي** و **توفيق** ٢٠٠٦) .

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية (باكر، ٢٠٠٤) :

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
- ان الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او القطاع الخاص.
- ان قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في الشركات الوطنية قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة ان يقدم الطرف الأجنبي او الوطني حصة في رأس المال بمعنى ان المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة التكنولوجية وغيرها.
- ان يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن مزايا هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للدول المستضيفة للاستثمار والشركات المتعددة الجنسية:

١. يعتبر هذا النوع من الاستثمار من اكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول المستضيفة للاستثمار حيث لاحظت هذه الدول ان طرق انتقال التكنولوجيا لا يكفي لإحداث نمو لاقتصادياتها فلجأت إلى استقبال مؤسسات متعددة الجنسيات التي تمتلك الخبرة والتكنولوجيا المتطورة. أما بالنسبة للشركات الأجنبية فانه يساعد في حالة نجاحه على تسهيل حصول هذه الشركات على موافقة الدول المضيفة في التملك المطلق للمشاريع الاستثمارية.

٢. تحسن ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير او الحد من الاستيراد بالنسبة للدول المستضيفة.

٣. تنمية قدرة المديرين المحليين وخلق علاقات اقتصادية وخدمية مع الدول المصدرة للاستثمار.

٤. المساعدة في إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

٥. يساعد هذا النوع من الاستثمار الشركات المتعددة الجنسيات في اقتحام السوق المحلي للدول المضيفة والحصول كذلك على موقع تنافسي جديد منذ البداية، فاقامة مؤسسة مشتركة مع مؤسسة محلية يجعلها تستفيد من خبراتها فيما يخص خصوصيتها لسوق الدولة المستضيف كأذواق المستهلكين وسلوكياتهم.

٦. بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من اكثر الصيغ قبولاً لأسباب سياسية خاصة واجتماعية منها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المضيف وسهولة فرض الرقابة والسيطرة عليه نتيجة لتواجد الشركاء الوطنيين (هاشم، ٢٠٠٥).

٧. يساعد الاستثمار المشترك الطرف الأجنبي في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية فيما يختص بالقروض المحلية والمواد الأولية خاصة اذا كان المستثمر الوطني هو الحكومة أو شركة تابعة للقطاع العام.

أما بالنسبة لعيوب الاستثمار المشترك للدول المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات فيمكن تلخيصها بما يأتي:

١. حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة وبخاصة اذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة طرف وطني في الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد تؤدي إلى صغر حجم المشروع الاستثماري المشترك مما يقلل من إسهامات الأخير في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات وتحديث التكنولوجيا (ابوقحف، ٢٠٠٣).

٣. مقارنة بالنوع الآخر من الاستثمار وهو الاستثمار المملوك كليا للمستثمر الأجنبي فان مساهمة الاستثمار المشترك في توفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات تعتبر قليلة جداً.

٤. قد يسعى الطرف المحلي بعد فترة زمنية معينة إلى اقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي للدولة المستضيفة للاستثمار.

ثانياً– الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned FDI):

تعد الاستثمارات التي يمتلكها بالكامل المستثمر الأجنبي من اكثر أنواع الاستثمارات تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم تلك الشركات باستثمار جزء من راس المال في دولة اخرى من خلال مشروعات انتاجية اوخدمية تكون مملوكة لها بالكامل وهي التي تكون مسؤولة عن العمليات الادارية والانتاجية والتسويقية فيها (خضر ،ادارة الاعمال الدولية ،٢٠٠٧) .

وتعرف هذه الشركات بأنها تلك الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة وتملك أعمالا ووسائل إنتاج في اكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الدولة الام مركزا رئيسيا لها (مطر وآخرون، ٢٠٠٨، ص١٧٩).

أما مزايا هذا النوع من الاستثمارات بالنسبة للدول المستضيفة للاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في (ابوقحف، ٢٠٠٣):

١. زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.

٢. نظراً لكبر حجم هذا النوع من المشاريع الاستثمارية فان هذا يؤدي إلى إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير او تقليل الواردات مما يترتب على ذلك تحسن ميزان المدفوعات للدولة المضيفة وخلق المزيد من فرص العمل وتقليل البطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. يساهم هذا النوع من الاستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعّال في الدولة المضيفة بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.

٤. بالنسبة لهذا النوع من الاستثمارات يكون هناك حرية كاملة لإدارة المشروع من قبل الشركات المتعددة الجنسية في مختلف انشطته التسويقية والإنتاجية والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية.

٥. كبر حجم الأرباح التي تحصل عليه الشركات المتعددة الجنسيات والناتجة عن انخفاض تكلفة مدخلات الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

٦. يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات .

اما بالنسبة لعيوب هذا النوع من الاستثمار فتتمثل في خشية الدول المضيفة من اخطار الاحتكار وما يترتب عليها على ذالك من اثار سياسية سلبية في حالة تعارض مصالح الدول المضيفة مع الشركات المتعددة الجنسية (الاسرج ،٢٠٠٥) .

ثالثاً – مشروعات او عمليات التجميع:

ويأخذ هذا النوع من المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر محلي سواء كان عام او خاص يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأجنبية لمنتج معين على ان يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع،عمليات التشغيل والتخزين والصيانة..الخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. (عبد المطلب، ٢٠٠٨).

رابعاً- الاستثمار في المناطق الحرة [١]:

وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الدافعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة على ارض البلد في عمليات التجارة الخارجية حيث يكون الاستثمار هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل في إطار

(١) تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير Export Processing Zones (EPZs)، ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة Special Economic Zones كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوانين تكون منظمة له، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي أو الجمركي وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير(الاسرج ،٢٠٠٥).

وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على مجموعة من الدول كأحد ترتيبات منطقة التجارة الحرة FREE TRADE AREA التي ينفق عليها بين مجموعة من الدول لإزالة الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل منها بحاجزه الجمركي مع بقية دول العالم كما فيما يطلق عليه التفاعل بتحرير التجارة ، وقد تكون منطقة حرة مفتوحة لكل الجنسيات والدول التي تأتي لتمارس نشاط الاستثمار داخل المنطقة الحرة المخصصة من حدود دولة معينة.

وقد تكون منطقة حرة عامة لكل المشروعات تقوم على إدارتها ، هيئة عامة أو خاصة وقد تكون منطقة حرة خاصة قاصرة على مشروع بعينه.

وفي كل هذه الصور المختلفة المناطق الحرة ،هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة للمناطق الحرة تبغي تحقيقها من جراء إقامة هذه المناطق وأهمها تعظيم الصادرات والعائد من العملات الأجنبية من خلال زيادة الاستثمار من أجل التصدير المرتبط بالأسواق الدولية والأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا والمساهمة في تنشيط حركة التجارة العالمية (فضل علي ، دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على اليمن ، ٢٠٠١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، وعربياً، ووطنياً

أولاً: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي

لقد اصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول النامية والمتقدمة على السواء تتنافس للحصول على اكبر نصيب من هذه التدفقات، وقد آدت العولمة الاقتصادية وانفتاح أسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرات التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية .

وهناك اعتقاد بأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه إلى الدول النامية، ولكن الواقع أثبت العكس، فالدول المتقدمة تميل إلى الاستثمار مع بعضها البعض أكثر من الاستثمار في الدول النامية، ولعل ذلك يرجع إلى عوامل عديدة من عوامل الجذب الاستثماري في أسواق الدول المتقدمة. منها اتساع السوق، وتوافر المدخلات بدرجة عالية من الكفاءة، علاوة على الاستقرار السياسي، ولوائح العمل وحماية حقوق الملكية الفكرية ومدى مساهمة الحكومات في الاقتصاد، والسياسات التجارية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤).

ويوضح الجدول (٢-١) والشكل (٢-١) تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في العالم والدول النامية والمتقدمة ودول الاقتصادات المتحولة(روسيا ، ودول شرق اوروبا ، وسنغافورة ، وهونغ كونغ) بالإضافة إلى الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٢-١. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليار دولار

السنة	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية	دول الاقتصادات المتحولة	السنة	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية	دول الاقتصادات المتحولة
١٩٩٠	٢٠٧,٣٦٢	١٧٢,٥٢٥	٣٤,٧٦٢	٧٥	٢٠٠٢	٦٢٦,٠٨١	٤٤٥,٥٩٧	١٦٩,٢١٢	١١,٢٧٣
١٩٩١	١٥٣,٧٩٥	١١٤,٠٣٤	٣٩,٥٥٧	٢٠٤	٢٠٠٣	٦٠١,٢٤٦	٣٨٧,٥٠١	١٩٣,٧٥١	١٩,٩٩٥
١٩٩٢	١٦٦,٠٢٨	١١١,١٤٣	٥٣,٢٢١	١,٦٦٤	٢٠٠٤	٧٣٤,١٤٨	٤٢٣,٦٥٤	٢٨٠,٢٦٢	٣٠,٢٣٣
١٩٩٣	٢٢٣,٣٥٦	١٤٣,٤٣٣	٧٦,٧٨٠	٣,١٤٣	٢٠٠٥	٩٨٩,٦١٨	٦٢١,٤٨٥	٣٣٤,٥٢١	٣٣,٦١٢
١٩٩٤	٢٥٥,٩٨٠	١٥٠,٥٧٨	١٠٣,٣٥٧	٢,٠٤٥	٢٠٠٦	١,٤٨٠,٥٨٧	٩٨٥,٨٨٨	٤٣٢,١١٣	٦٢,٥٨٥
١٩٩٥	٣٤٣,٥٤٤	٢٢٢,٤٨٠	١١٦,٩٥٧	٤,١٠٧	٢٠٠٧	٢,٠٠٢,٦٩٥	١,٣١٩,٨٩٣	٥٨٩,٤٣٠	٩٣,٣٧١
١٩٩٦	٣٩١,٤٣٩	٢٣٦,٠٣٢	١٤٩,٥٣٦	٥,٨٧١	٢٠٠٨	١,٨١٦,٣٩٨	١,٠٢٦,٥٣١	٦٦٨,٤٣٩	١٢١,٤٢٩
١٩٩٧	٤٨٨,١٦٠	٢٨٥,٣٨٤	١٩٢,٤٢٧	١٠,٣٤٩	٢٠٠٩	١,٢١٦,٤٧٥	٦١٣,٤٣٦.٠٧	٥٣٠,٢٨٩	٧٢,٧٥٠
١٩٩٨	٧٠٥,٩٣٥	٥٠٨,٧٣٩	١٨٩,٠٧٤	٨,١٢٢	٢٠١٠	١,٤٠٨,٥٣٧	٦٩٦,٤١٨	٦٣٧,٠٦٣	٧٥,٠٥٦
١٩٩٩	١,٠٩١,٤٩١	٨٥١,٨٢٠	٢٣١,٠٦٣	٨,٦٠٧	٢٠١١	١,٦٥١,٥١١	٨٢٠,٠٠٨	٧٣٥,٢١٢	٩٦,٢٩٠
٢٠٠٠	١,٤١٣,١٦٩	١,١٤١,٥٨٨	٢٦٤,٥٤٣	٧,٠٣٨	٢٠١٢	١,٣٥٠,٩٢٦	٥٦٠,٧١٨.١٠	٧٠٢,٨٢٦	٨٧,٣٨٢
٢٠٠١	٨٣٦,٠١٢	٦٠٢,٤٨٠	٢٢٤,٠٧٠	٩,٤٦٢					

المصدر: www. unctadstat.org:unctad

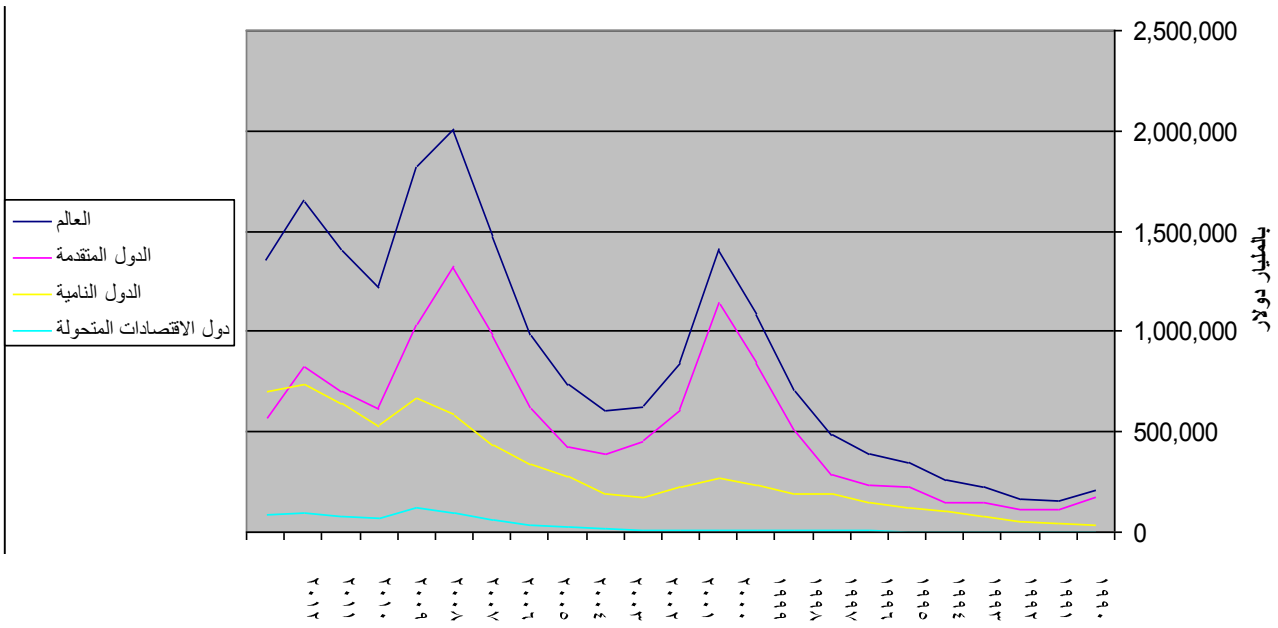

الشكل ٢-١. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليار دولار

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الاونكتاد.

حيث يتضح من الجدول (٢-١) والخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي له خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد زادت هذه التدفقات من (٢٠٧,٣٦٢) (مليار دولار) خلال عام ١٩٩٠ إلى ما يقارب (١,٣٥٠.٩٢٥) (تريليون دولار) عام ٢٠١٢.

- يلاحظ من تحليل البيانات السابقة ان الفترة الزمنية التي أعقبت دخول اتفاقات منظمة التجارة العالمية (WTO) حيز التنفيذ اعتباراً من (١٩٩٥/١/١) تميزت بزيادة ملحوظة في حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي مما يدل على ان الجانب الإنتاجي في الاقتصاد العالمي اصبح يحتل مكانة متزايدة بالنسبة للجانب التبادلي للسلع والخدمات وهذا يدل على دور اتفاقات التجارة الدولية في تحرير حركة التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال ومن ثم عولمة النشاط الإنتاجي على المستوى العالمي (عبدالسلام، ٢٠٠٣).
- من خلال الجدول (٢-١) والشكل (٢-١) يلاحظ ان اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر عرف سيطرة الدول المتقدمة على الحصة الكبيرة منه فعلى سبيل المثال كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٠ والذي شكل طفرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية الواردة تقدر ب ٧٣.٤% ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ان اقتصاديات هذه الدول جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل الانفتاح وتوفر البيانات والمعلومات عن المشاريع الاقتصادية أضف إلى ذلك انخفاض المعوقات البروقراطية والتنوع الاقتصادي الذي يوفر فرصا استثمارية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما ان اقتصاديات تلك الدول توفر الأسس المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية مما يوفر ضمانات تشريعية وقانونية للمستثمرين الأجانب. فضلاً عن ان معظم هذه الدول ترتبط فيما بينها باتفاقات ثنائية متعددة الأطراف تمنع الازدواج الضريبي فبالتالي تشجع تدفق وانتقال رؤوس الأموال فيما بينها هذا بالإضافة التوفر البنية التحتية التي تسهل الأنشطة الاقتصادية كما أنها توفر الإطار القانوني الخاص بالبت في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم مختصة.

وبالرغم من ذلك فقد ارتفع نصيب الدول النامية خلال الفترة من (١٩٩١-١٩٩٢) من ٣١% إلى ٣٥% خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٨) إلى ان وصلت هي ومجموعة الاقتصادات المتحولة إلى تدفقات تفوق نصف الإجمالي العالمي، حيث اجتذبت ٧١٢ مليار دولار وبنسبة ٥٢% عام ٢٠١١ من إجمالي الاستثمار العالمي ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انتقال الإنتاج الدولي والاستهلاك العالمي إليهما في الآونة الأخيرة مما دفع الشركات غير الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة متزايدة إلى تلك الدول حيث شهدت دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية نمواً قوياً في تلك التدفقات بمعدل ٣٤% و١٤% على التوالي، ومن جهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى تراجعت التدفقات المتجهة إلى مجموعتي الدول المتقدمة والاقتصادات المتحولة والأقاليم الاقتصادية الأكثر فقراً والأقل نمواً، مثل: الدول الأفريقية، والدول النامية غير الساحلية، ودول الجزر الصغيرة وذلك بحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١١، ص:٨-٩)، بل ان نصيب الدول النامية وبحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣ قد تجاوزت الدول المتقدمة ولأول مرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت في عام ٢٠١٢ ما يقارب ٧٠٢,٨٢٦مليار دولار وبنسبة ٥٢% مقابل٧١٨, ٥٦٠ مليار دولار للدول المتقدمة (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٣).

وقد ارجع مؤتمر الاستثمار العالمي (٢٠١٣) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية إلى عوامل عديدة منها تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية المتقدمة والذي أدى إلى زيادة ضغوط المنافسة ودفع الشركات إلى البحث عن المواقع الإنتاجية الأرخص وإعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه الدول النامية ودول الشرق الأوسط ووسط أوروبا حيث أن معدلات النمو كانت أعلى من مثيلاتها في الدول المتقدمة.

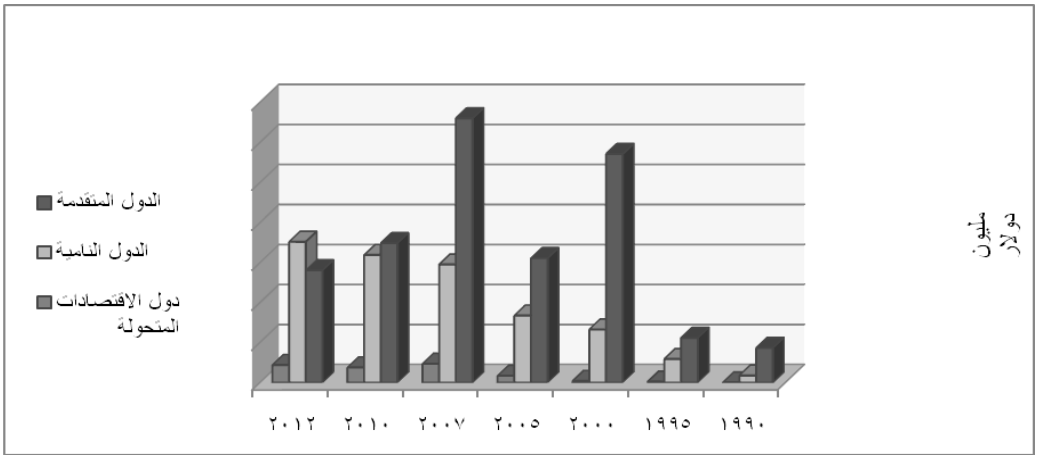

الشكل ٢-٢. اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الانكتاد.

- وفي ضوء البيانات السابقة يمكن ملاحظة ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم قد بلغت مستويات قياسية عام ٢٠٠٧ حيث سجلت معدلات غير مسبوقة مقارنة بحجم هذه التدفقات في الأعوام الأخرى حيث بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية ما يقارب ٢ (تريليون دولار) ويعزى ذلك إلى تزايد عمليات الاندماج والتملك وبحسب تقرير الاستثمار العالمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ٢٠٠٧ زادت تلك المعاملات بشكل بارز لتصل إلى ٦٩٧٤عملية سنة ٢٠٠٦ بقيمة إجمالية بلغ حجمها ٨٨٠ مليار دولار بنسبة زيادة قدرت ب ٢٣% واستمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول وخاصة الصين والهند وتوسع نشاط العديد من شركات الدول المتقدمة والنامية وتوجيه استراتيجياتها للاستثمار عالميا إلى جانب استمرارها في تعزيز جهودها الداخلية لتحسين مناخ الاستثمار وتوفر الفرص الاستثمارية الواعدة خاصة في قطاع الخدمات (بما فيه قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريع المرافق العامة من مياه وكهرباء ومشاريع النقل وكافة الخدمات المرتبطة بالسياحة) والصناعات الاستخراجية (بسيسو، ٢٠٠٧).

- كما يلاحظ من الجدول ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم قد بدأت بالتراجع بعد عام ٢٠٠٨ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والانكماش الحاد في الائتمان المصرفي بما ساهم في تراجع صفقات الاندماج والتملك فقد اظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ والذي كان يحمل عنوانا فرعيا (الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون (Carbon Economy) استمرار هبوط الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي لتصل إلى نحو ١.٢١٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٩ مقارنة بنحو٨١٦ .١ تريليون دولار عام ٢٠٠٨، و٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٧، وبذلك تكون قد حققت انخفاضاً نسبته ٣٨ في المئة عام ٢٠٠٩ مقارنة بانخفاض نسبته ١٢ في المئة عام ٢٠٠٨ وقد أظهر التقرير أن تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كان متفاوتاً بين مختلف المناطق، فالتدفقات إلى الولايات المتحدة الأميركية ـ أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ـ انخفضت بنسبة ٦٠ في المئة من ٣٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٠ ملياراً عام ٢٠٠٩، بينما انخفضت التدفقات إلى كندا بما يزيد عن النصف (World Investment Report, ٢٠١٠).

- أما في عام ٢٠١٢ فقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ما يقارب ١.٣٥٠ تريليون دولار وبنسبة مقدارها ١٨% وقد كان هذا الانخفاض في تناقض مع معدلات النمو الإيجابية للناتج المحلي الإجمالي والعمالة والتجارة الدولية وبحسب تقرير الانكتاد لعام ٢٠١٣ فان الانتعاش المتوقع سوف يأخذ فترة أطول مما كان متوقعاً ويعزى ذلك في معظمه إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة أضف إلى ذلك إلى قيام الشركات عبر الوطنية إلى إعادة توصيف استثماراتها في الخارج بوسائل منها إعادة هيكلة الأصول تصفية ونقل تلك الاستثمارات . وبحسب تقرير الاونكتاد فقد شهد عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٢ ولأول مرة تفوق الدول النامية على الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وبنسبة ٥٢% للدول النامية مقابل ٤٢% للدول المتقدمة، بينما شهدت دول الاقتصادات المتحولة انخفاضا طفيفا نسبيا وبنسبة ٩% وذلك بسبب انخفاض مبيعات عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود لتصل ما يقارب ٨٧ مليار دولار (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٣، ص:١-٢).

ثانياً: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

شهد العقدين الأخيرين تغيرات ملحوظة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية ورغم ذلك لا تزال قيمة تلك التدفقات ضئيلة جدا اذا ما قورنت بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء إلى الدول المتقدمة او حتى إلى الدول النامية رغم ان معظم الدول العربية عملت على إدخال العديد من التعديلات على القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار والتي هدفت بمجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وفق أسس وضوابط محددة والى تغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق كما أنها أولت اهتماما متناميا لخلق بيئة اكثر موائمة وجذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ويوضح الجدول التالي قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بناءً على بيانات منظمة الاونكتاد.

جدول ٢-٢. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ونسبتها للدول النامية والعالم بالمليار دولار

السنة	الدول العربية	نسبة الدول العربية للعالم	نسبة الدول العربية للدول النامية	السنة	الدول العربية	نسبة الدول العربية للعالم	نسبة الدول العربية للدول النامية
١٩٩٠	١,٢٨٨	٠.٦٠٪	٣.٧٠٪	٢٠٠٢	٧,٢٦٩	١.٢٠٪	٤.٣٠٪
١٩٩١	٢,٢٣٣	١.٥٠٪	٥.٦٠٪	٢٠٠٣	١٦,٠٠٧	٢.٧٠٪	٨.٣٠٪
١٩٩٢	٣,٨٧٣	٢.٣٠٪	٧.٣٠٪	٢٠٠٤	٢٥,٢٤٥	٣.٤٠٪	٩.٠٠٪
١٩٩٣	٣,٩٠٣	١.٧٠٪	٥.١٠٪	٢٠٠٥	٤٧,٥٦٤	٤.٨٠٪	١٤.٢٠٪
١٩٩٤	٣,٥٥٨	١.٤٠٪	٣.٤٠٪	٢٠٠٦	٧١,٦٤٣	٤.٨٠٪	١٦.٦٠٪
١٩٩٥	٢,٨٢١	٠.٨٠٪	٢.٤٠٪	٢٠٠٧	٨١,٩٨٢	٤.١٠٪	١٣.٩٠٪
١٩٩٦	٤,٩٣٠	١.٣٠٪	٣.٣٠٪	٢٠٠٨	٩٧,٥٦٣	٥.٤٠٪	١٤.٦٠٪
١٩٩٧	٦,١٣٨	١.٣٠٪	٣.٢٠٪	٢٠٠٩	٨١,٦٩٨	٦.٧٠٪	١٥.٤٠٪
١٩٩٨	٥,١١٤	٠.٧٠٪	٢.٧٠٪	٢٠١٠	٦٦,٤٠٩	٤.٧٠٪	١٠.٤٠٪
١٩٩٩	٤,٣٣٠	٠.٤٠٪	١.٩٠٪	٢٠١١	٤٢,٢٩٩	٢.٦٠٪	٥.٨٠٪
٢٠٠٠	٥,٨٩٨	٠.٤٠٪	٢.٢٠٪	٢٠١٢	٤٧,٦٣٠	٣.٥٠٪	٦.٨٠٪
٢٠٠١	٩,٣٩٤	١.١٠٪	٤.٢٠٪				

المصدر: unctadstat.unctad النسب حسبت من قبل الباحث.

حيث تشير بيانات الاونكتاد إلى ان قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بلغت في عام ٢٠١٢ بما يقارب ٤٧. ٦٣٠ مليار دولار وبنسبة مقدارها ٣.٥% من مجموع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول العالم مقارنة بقيمة متدنية في عام ١٩٩٠ مقدارها ١.٢٨٨ مليار دولار وبنسبة مقدارها ٠.٦% من مجموع دول العالم، حيث يدل ذلك على تزايد تلك الاستثمارات بالرغم من ضآلتها وهذا ما يبينه الشكل (٢-٣).

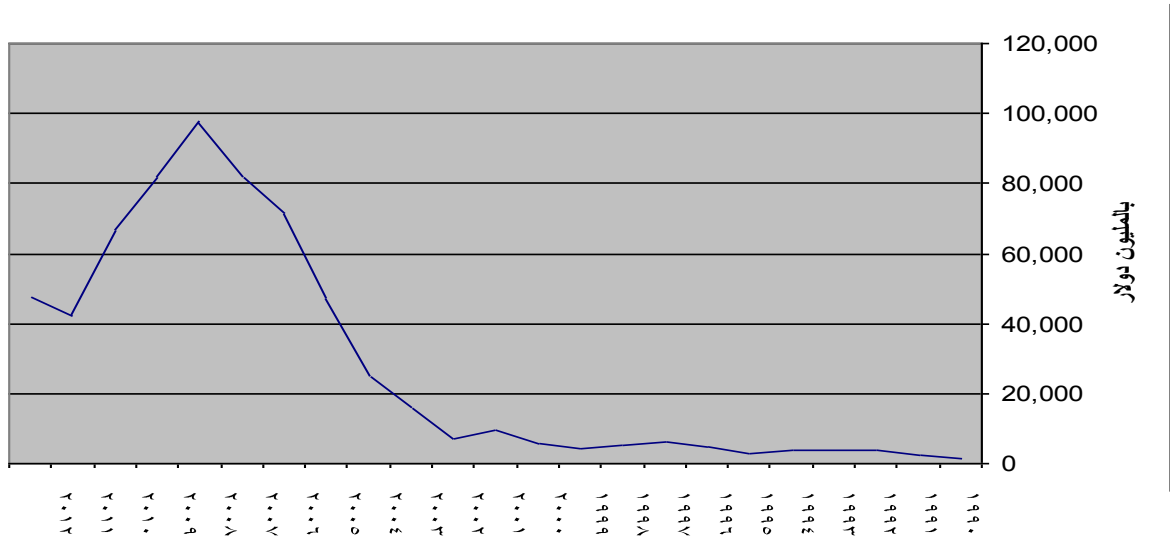

الشكل ٢-٣. نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الانكتاد

- حيث يمكن ملاحظة انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عقد التسعينات حيث بلغت أقصاها عام ١٩٩٧ قيمة مقدارها ٦.١٣٨ مليار دولار، ويمكن إرجاع الانخفاض الملحوظ في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية خلال تلك الفترة إلى عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فمن العوامل الاقتصادية التي أثرت في حركة تلك التدفقات إلى الدول العربية البطء في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول العربية ومحدودية عمليات الخصخصة وخاصة في قطاع الخدمات والذي يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، ويضاف إلى ذلك ان القوانين التي تحمي وتشجع النشاط الاقتصادي الفردي بما في ذلك الأجنبي مثل قوانين الملكية الفردية وقوانين تشجيع المنافسة والتي تميز الدول المتقدمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعامل تفوق لها في زيادة تدفق تلك الاستثمارات كانت لا تزال في مرحلة النقاش السياسي أو التشريعي أو في بداية مرحلة التنفيذ فضلا عن ان عمليات الاستحواذ والتملك بين الشركات الأجنبية والعربية كانت لا تزال محدودة، أما العوامل السياسية فقد تمثلت في عدم الاستقرار في المنطقة العربية وعدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية أضف إلى ذلك الحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي مما كان له أكبر الأثر في ثقة المستثمرين الأجانب في اقتصاديات المنطقة العربية.

- يمكن ملاحظة ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدأت بالتزايد مع بداية عام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ وبنسبة تقدر ب ٠.٤٠٪ و١.١٠٪ بالنسبة لدول العالم و٢.٢% و٤.٢٠٪، ففي عام ٢٠٠١ بلغت قيمة تلك الاستثمارات ٩.٣٩٤ مليار دولار وهي قيمة لم تصلها الدول العربية من قبل، بل ان قيمة تلك الاستثمارات قد بلغت أرقاماً قياسية في الأعوام اللاحقة لتصل إلى ذروتها في عام ٢٠٠٨ بقيمة ٩٧.٥ مليار دولار وبنسبة تقدر ب ١٤.٦% بالنسبة للدول النامية و٥.٤ % بالنسبة لدول العالم فالأزمة العالمية قد غيرت خارطة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة، ومن جهة أخرى فقد أظهرت المكونات النوعية لمناخ الاستثمار في الدول العربية تحسناً ملحوظاً لجهة البيئة التشريعية وخاصة التشريعات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية وإدخال القوانين الجديدة الخاصة بحماية حقوق الملكية الفردية ومحاربة الفساد وغسل الأموال والتنافسية والمعاملات الإلكترونية، كما ان الدول العربية قد شهدت طفرة حقيقية في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للترويج للاستثمار مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية لأهميتها للاقتصاد الوطني بهدف جذب المزيد من الاستثمار العربي والأجنبي المباشر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرات الفصلية).
- يلاحظ ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بدأت بالانخفاض بعد عام ٢٠٠٨ لتصل في عام ٢٠٠٩ إلى ٨١.٦٩٧ مليار دولار و٦٦.٤٠٩ مليار دولار عام ٢٠١٠ و ٤٢.٢٩٨ مليار دولار عام ٢٠١١، حيث يرجع هذا الانخفاض بصفة أساسية (وبحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ٢٠١٢) إلى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي بما ساهم في تراجع صفقات الاندماج والتملك داخل المنطقة العربية وتأجيل مشاريع التنمية في المنطقة والتي تشتمل على حصة مرتفعة من الاستثمار الأجنبي.
- كما انه وفي الوقت الذي نأت معظم الدول العربية بنفسها عن الجولة الأولى من الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن الجولات اللاحقة لها كان لها تأثيرات متنوعة، تمثلت خصوصاً بانخفاض الصادرات بعد أزمة الديون السيادية الأوروبية. وقد حدث ذلك في ظل مرحلة بالغة الحساسية والتعقيد انطلقت في عام ٢٠١١ مع اندلاع ثورات الربيع العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أما في عام ٢٠١٢ فقد ارتفعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم العربي في العام ٢٠١١ رغم الاضطرابات، إلا أن حجمها بقي دون المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١٠ حيث إن أرقام ٢٠١٢ أدنى بنسبة ٥.٢٨ % من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ٢٠١٠، التي بلغت ٦٦.٢ مليار دولار(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ٢٠١٢).

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

لقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي تزايدا في معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول العالم المختلفة ومن ضمنها الأردن، ويعكس هذا التزايد التطورات العديدة التي حدثت من كافة المستويات وفي مختلف الحالات وأدت إلى مزيد من النمو الاقتصادي والانفتاح العالمي، وبالنظر إلى تاريخ الأردن الاقتصادي نجد انه قد خطا خطوات واسعة في مجال الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة.

فقد بذل الأردن جهودا حثيثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب باعتبار ان استيراد راس المال يمثل وسيلة هامة لتراكم راس المال الحقيقي في بلد نام ذي موارد مالية محدودة بهدف التطوير الاقتصادي عموماً وتنمية صناعة التصدير (جميل، ٢٠٠٢).

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد ركيزة أساسية للتنمية والاستقرار والتطور الاقتصادي . ويتميز الأردن بارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع الدول المجاورة اذ بلغ متوسط صافي التدفقات خلال السنوات العشرة الماضية حوالي ١٠،٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٢،٤% لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (World Bank, ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: الجهود الوطنية في جذب الاستثمارات الأجنبية

كانت الأردن من الدول التي أدركت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة رئيسية للتصحيح والانفتاح الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات الأجنبية، فقد قامت الحكومة الأردنية باتخاذ الكثير من الإجراءات التصحيحية، وسن القوانين والتشريعات بهدف توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في ظل المنافسة الشديدة من قبل دول الجوار.

حيث عملت الحكومة الأردنية على تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار في عام ١٩٩٥، حيث تتمتع هذه المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي حيث تهدف إلى تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها ومنح الحوافز الجمركية والضريبية المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥ والذي كان يتضمن أهم المواد التي تشجع وتحفز الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهمها:

١) إعفاء كافة الموجودات الثابتة والمستوردة وقطع الغيار للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية على ان لا تزيد قيمة هذه القطع عن ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة.

٢) يعفي القانون كافة الموجودات الثابتة المستوردة لتوسيع المشروع وتطويره أو تحديثه بزيادة من الرسوم والضرائب الجمركية إذا أدى إلى زيادة لا تقل عن ٢٥% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

٣) إعفاء المشروع الاستثماري من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات حيث تستوفى ضريبة الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين، الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل والمقاولات الانشائية بنسبة (١٥%)، وبنسبة (٣٥%) للشركات ضمن قطاعات البنوك، المؤسسات المالية، شركات التأمين، شركات الصرافة وشركات الوساطة، كما تبلغ ضريبة الدخل ٢٥% للشركات الأخرى وصفر للمشاريع الزراعية، وقسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الإقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الإستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الإستثمار المقامة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبة الدخل (المذكورة آنفاً) وضريبة الخدمات الإجتماعية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي:

- ٢٥ %إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ٥٠% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب).
- ٧٥% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج) .

وكان دور مؤسسة تشجيع الاستثمار دورا فاعلا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انه وبحسب تقرير المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات لعام ٢٠١٢ ان الأردن قد حل في مؤشر جذب الاستثمار بدرجة مرتفع جدا إلى جانب كل من السعودية ولبنان (المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٢).

وقد اتخذ الأردن إجراءات واسعة لتحرير هيكل الحوافز وإصلاح الإطار التنظيمي وخطوات هامة في تحرير التجارة لتعزيز الصادرات والمنافسة من خلال إلغاء القيود الكمية وإلغاء الرقابة على الأسعار المحلية، حيث قامت الحكومة ببرنامج خصخصة طموحة لتوسيع نطاق القطاع الخاص والمساعدة في تخفيف الأعباء عن الإدارة العامة وفي الوقت نفسه تم تحرير أسعار الفائدة وإلغاء السقوف الائتمانية وتحديث التشريعات، وقد اتجه الأردن من خلال هذه الإجراءات من تحقيق قابلية تحويل الحساب الجاري لأغراض المعاملات الخارجية مع الإزالة التدريجية للقيود المفروضة على معاملات الحساب الجاري طويل الأجل (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٦؛ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٩، ص:٥١).

وشهد الأردن عام ١٩٩٩ توقيع عدد من الاتفاقيات التي تساهم في دعم الاستثمار الأجنبي أهمها اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية واتفاقية منظمة التجارة العربية الكبرى واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع توقيع الأردن اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٩).

وباشرت الحكومة الأردنية كذلك تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠١ بهدف مواصلة عملية التكيف الهيكلي وشهد العام ١٩٩٩ كذلك تطبيق قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ والذي يهدف إلى تقليل القيود التجارية لكي تنسجم مع متطلبات دخوله إلى منظمات التجارة الدولية حيث تم تخفيض الحد الأعلى للتعرفة من ٤٠% إلى ٣٠% وتخفيض الرسوم على مدخلات الإنتاج الصناعي إلى ١٠%.

أضف إلى ذلك فقد تم إنشاء المناطق التنموية والتي ساهمت إلى حد كبير في إقامة بنية تحتية قادرة على تشجيع المستثمرين وخاصة الاستثمارات العربية بالذهاب إلى الاستثمار في المناطق البعيدة عن العاصمة عمان مما يعزز من مكاسب التنمية في المحافظات وعدم حصرها في منطقة واحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملت الحكومة على تعديل التشريعات وتوحيد المرجعيات وإزالة العراقيل والتشوهات مثل البيروقراطية من أمام المستثمرين بحيث يعامل المستثمر الأجنبي كالمستثمر الوطني وله جميع الحقوق والواجبات المفروضة بحيث يمكنه ملكية ١٠٠% من مشروعه في اغلب القطاعات مع حرية تحويل أرباحه خارج المملكة والتي تصنف بحسب تقرير الحرية الاقتصادية الصادر عن (HERITAGE FOUNDATION) عام ٢٠١٣ الثالث عربياً والحادي والثلاثين عالمياً، ناهيك عن نسب التعليم المرتفعة والتي بلغت بحسب وزارة التربية والتعليم ٩٣.٣%(وزارة التربية والتعليم ، الموقع الالكتروني) وكفاءة عالية في إدارة الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولا سيما في القطاعات الطبية والهندسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

خامساً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبي المباشرة الواردة في العالم عام ٢٠١٢ حوالي١،٣٥٠ تريليون دولار وانه حدث لأول مرة تفوق الدول النامية على الدول المتقدمة في جذب تلك الاستثمارات وكغيره من الدول النامية عمل الأردن على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليه وتهيئة البيئة المناسبة لذلك، والجدول التالي يبين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) ونسبته إلى كل من دول العالم والدول النامية والدول العربية (جامعة الدول العربية بحسب الاونكتاد).

الجدول ٢-٣. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليون دولار

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	النسبة العالم	النسبة للدول النامية	النسبة للدول العربية	السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	النسبة العالم	النسبة للدول النامية	النسبة للدول العربية
١٩٩٠	٣٧.٦٥	٠.٠٢٪	٠.١١٪	٢.٩٢٪	٢٠٠٢	٢٣٨.٢٢٣	٠.٠٤٪	٠.١٤٪	٣.٢٨٪
١٩٩١	-١١.٨٩	-٠.٠١٪	-٠.٠٣٪	-٠.٥٣٪	٢٠٠٣	٥٤٦.٩٦٨	٠.٠٩٪	٠.٢٨٪	٣.٤٢٪
١٩٩٢	٤٠.٧٢	٠.٠٣٪	٠.٠٨٪	١.٠٥٪	٢٠٠٤	٩٣٦.٨١٢	٠.١٣٪	٠.٣٣٪	٣.٧١٪
١٩٩٣	-٣٣.٥٥	-٠.٠٢٪	-٠.٠٤٪	-٠.٨٦٪	٢٠٠٥	١٩٨٤.٤٨٥	٠.٢٠٪	٠.٥٩٪	٤.١٧٪
١٩٩٤	٢.٨٥	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪	٠.٠٨٪	٢٠٠٦	٣٥٤٤.٠٠٦	٠.٢٤٪	٠.٨٢٪	٤.٩٥٪
١٩٩٥	١٣.٣١	٠.٠٠٪	٠.٠١٪	٠.٤٧٪	٢٠٠٧	٢٦٢٢.١٤٤	٠.١٣٪	٠.٤٥٪	٣.٢٠٪
١٩٩٦	١٥.٥١	٠.٠٠٪	٠.٠١٪	٠.٣٢٪	٢٠٠٨	٢٨٢٦.٢٥٥	٠.١٦٪	٠.٤٢٪	٢.٩٠٪
١٩٩٧	٣٦٠.٩٣١	٠.٠٧٪	٠.١٩٪	٥.٨٨٪	٢٠٠٩	٢٤١٣.٠٩٩	٠.٢٠٪	٠.٤٦٪	٢.٩٥٪
١٩٩٨	٣١٠.٠١٤	٠.٠٤٪	٠.١٦٪	٦.٠٦٪	٢٠١٠	١٦٥٠.٨٤٥	٠.١٢٪	٠.٢٦٪	٢.٤٩٪
١٩٩٩	١٥٦.٤	٠.٠١٪	٠.٠٧٪	٣.٦١٪	٢٠١١	١٤٧٣.٥٢١	٠.٠٩٪	٠.٢٠٪	٣.٤٨٪
٢٠٠٠	٩١٣.٢٥٨	٠.٠٧٪	٠.٣٥٪	١٥.٤٩٪	٢٠١٢	١٤٠٢.٩٥٨	٠.١٠٪	٠.٢٠٪	٢.٩٥٪
٢٠٠١	٢٧٣.٦٢٥	٠.٠٣٪	٠.١٢٪	٢.٩١٪					

المصدر: UNCTAD, UNCTAD, STAT

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يلاحظ من بيانات الجدول انخفاض نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الأردن مقارنة بدول العالم وبنسب تكاد لا تذكر وكذلك مع الدول النامية بأقل من ١%، إلا إن النسبة افضل حالا بالنسبة للدول العربية والتي تعاني أصلاً من انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية مقارنة مع دول العالم والدول النامية.

والشكل (٢-٤) يوضح بيانياً تدفق تلك الاستثمارات إلى الأردن واتجاهاتها وسوف يتم تبيان ذلك بمزيد من التحليل والدراسة.

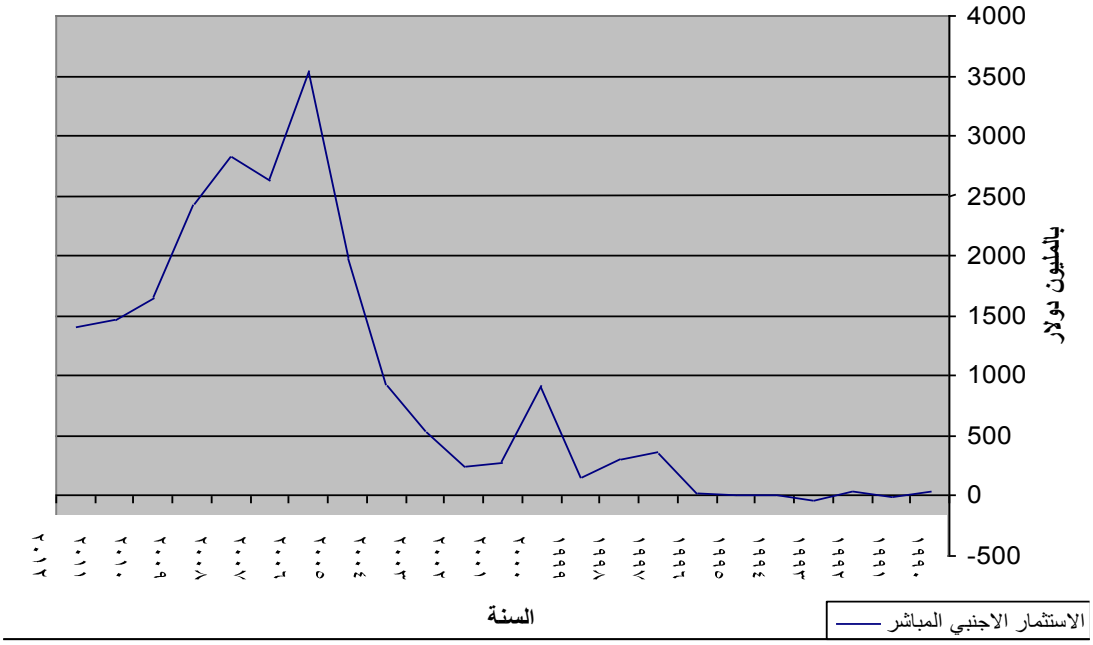

الشكل ٢-٤. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليون دولار

المصدر: إعداد الباحث بحسب بيانات الانكتاد.

- تشير أرقام الجدول (٢-٣) والشكل (٢-٤) إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن في بداية عقد التسعينات، أما خلال النصف الثاني من عقد التسعينات وتحديداً منذ عام ١٩٩٧ قد تزايد حجم هذه التدفقات بصورة كبيرة حيث وصل إلى ذروته عام ٢٠٠٠ حيث بلغ ٩١٣،٢٥٨ مليون دولار ورغم انخفاضه خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ إلا أنه عاود إلى الارتفاع باضطراد خلال الأعوام اللاحقة حيث بلغ ٥٤٦.٩٦٨ و٩٣٦.٨١٢ و٩٨٤.٤٨٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و٣٥٤٤.٠٠٦ مليون دولار للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ على التوالي حيث سجل في عام ٢٠٠٦ أعلى صافي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الأردن خلال فترة الدراسة، حيث تعود تلك الزيادة في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي لعدة عوامل نذكر منها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٢):

١. اندلاع حرب العراق وما نجم عن تلك الحرب من قدوم اللاجئين العراقيين إلى الأردن والذين كان غالبيتهم من أصحاب رؤوس الأموال والطبقة الوسطى مصطحبين مدخراتهم والتي تم استثمارها في قطاعات مختلفة كالعقارت والصناعة وغيرها.

٢. جهود التخاصية حيث انه وبحسب البنك الدولي تدفق إلى الأردن اكثر من ملياري دولار بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠٠٧ جراء عوائد التخاصية الناتجة من بيع الحكومة لحصصها في أكثر من شركة حكومية كالاتصالات والفوسفات والبوتاس والملكية الأردنية وميناء الحاويات وغيرها.

٣. ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما أدى إلى زيادة الفائض في ميزانيات دول الخليج العربي والذي شجع بدوره تدفقات استثمارات تلك الدول إلى الأردن.

- بعد عام ٢٠٠٦ بدأ الانخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث انخفض عام ٢٠٠٧ ما يقارب٢٦٢٢مليون دولار، والملاحظ انه في عام ٢٠٠٨ حيث إعلان الأزمة المالية العالمية والتي ادعى كثير من الاقتصاديين والمحللين أنها أثرت على الأردن كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٢٨٢٦ مليون دولار أي حدث ارتفاع لمقدارها مقارنة بعام ٢٠٠٧.

- استمر الانخفاض بعد ذلك في عام ٢٠٠٩ والأعوام اللاحقة والذي يعتقد أن أحد أسبابها الأساسية سياسة التقشف المعلنة من قبل الحكومة والتي أدت إلى تقليص حجم النفقات الحكومية على المشاريع والنفقات الاستثمارية كما ان أحد الأسباب لانخفاض قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن في هذه السنة (٢٠٠٩) والسنوات اللاحقة نسبة الدين الخارجي والداخلي المرتفعة ومزاحمة الحكومة للمستثمرين في الحصول على القروض، كما ان تداعيات ما يسمى بالربيع العربي قد أثرت سلباً على تلك التدفقات مع وجود وجهة نظر أخرى تتبنى فكرة ان تزيد قيمة تدفقات تلك الاستثمارات إلى الأردن كون ان بعض الدول التي حصلت فيها تلك التغيرات والتي كانت تنافس الأردن في جذب تلك الاستثمارات قد تأثرت الاستثمارات الأجنبية فيها بصورة سلبية كمصر وسوريا وتونس ولبنان حيث يعتبر الأردن بالنسبة للمتبنين لتلك الفكرة الملاذ الأمن لتلك الاستثمارات وبخاصة الاستثمارات الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يختص بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة يبين الجدول (٢-٤) والشكل (٢-٥) قيمة كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٢ موزعة بحسب القطاعات الاقتصادية بناءً على بيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار بحسب مؤسسة تشجيع الاستثمار.

جدول ٢-٤. قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية موزعة حسب القطاع الاقتصادي بالمليون دينار خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٢*

القطاع	قيمة الاستثمار الأجنبي	النسبة من المجموع العام	قيمة الاستثمار المحلي	النسبة من المجموع العام	فرص العمل التي تم توفيرها
الصناعة	٤٢٦٤.٤	٧٥.٤٢٪	٥٩٧٨.٤	٦٠.١٥٪	٢٧٧٨١٢
الفنادق	١١٢٤.٩	١٩.٩٠٪	٢٤٩٣.٣	٢٥.٠٩٪	١٩١٨٩
الزراعة	٥٢.٩	٠.٩٤٪	٣١٧.٣	٣.١٩٪	٦٨٢٨
المستشفيات	٢٤.٨	٠.٤٤٪	٤٥٠.١	٤.٥٣٪	٤٥٧٨
النقل	٢٤.٢	٠.٤٣٪	٢٢٢.٩	٢.٢٤٪	٢٨٤١
مدن التسلية	٢٠.٦	٠.٣٦٪	٤٠٤.٨	٤.٠٧٪	٥٩٩٢
توزيع المياه والغاز والنفط	١٤٢.٤	٢.٥٢٪	٧٢.٤	٠.٧٣٪	٤٢٥
المجموع	**٥٦٥٤.٣**		**٩٩٣٩.٢**	**١٥٥٩٣.٥**	**٣١٧٦٦٥**
نسبة الاستثمارالاجنبي إلى المجموع الكلي للاستثمار	**٣٦.٢٠٪**		**٦٣.٧٠٪**		

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار (النسب احتسبت من قبل الباحث).

* لا يوجد بيانات للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥بحسب مؤسسة تشجيع الاستثمار سواء للزراعة وحتى للقطاعات الاخرى أي مرحلة ما قبل تاسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار .

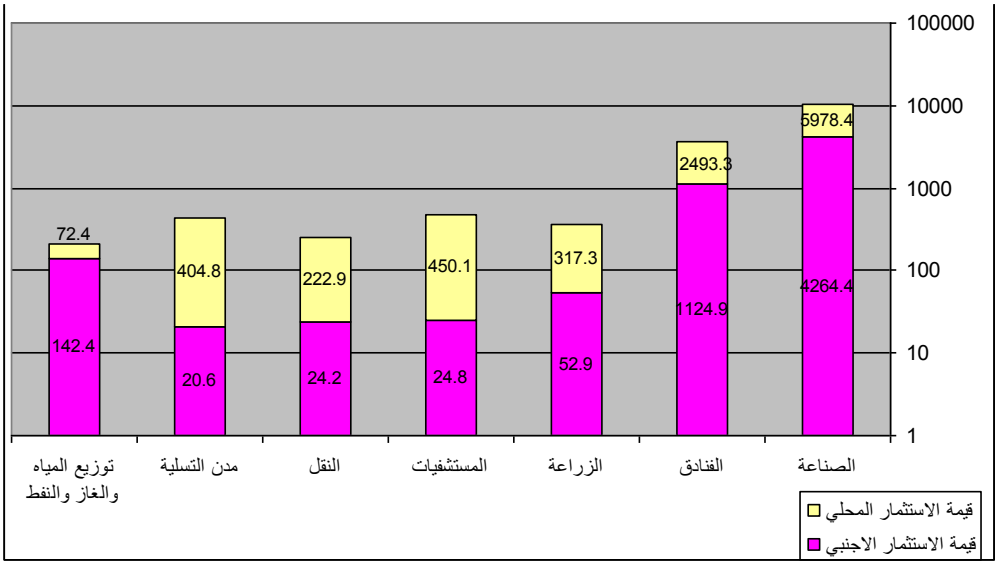

الشكل ٢-٥. قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية موزعة حسب القطاع الاقتصادي بالمليون دينار خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٢

حيث يلاحظ من الجدول ان قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل ما نسبته ٣٦% من مجمل الاستثمار في القطاعات المذكورة خلال الفترة من عام ١٩٩٦-٢٠١٢ ويلاحظ ان قطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعة حصل على الحصة الأكبر من مجمل هذه الاستثمارات حيث حصل قطاع الصناعة على نسبة ٧٥% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة يليه قطاع الفنادق وبنسبة تقارب الـ٢٠% ثم قطاع توزيع المياه والغاز والنفط وبنسبة ٢.٥% ثم قطاع الزراعة وبنسبة تقارب ١% ثم باقي القطاعات، كذلك فقد بقي قطاع الصناعة صاحب الحصة الأكبر فيما يختص بقيمة الاستثمارات المحلية حيث شكل ما نسبته ٦٠% من مجمل تلك الاستثمارات ثم قطاع الفنادق وبنسبة ٢٥% ثم قطاع المستشفيات وبنسبة ٤.٥% ثم قطاع مدن التسلية ثم قطاع الزراعة وبنسبة ٣.١%.

ومن هنا نرى ان قطاع الزراعة شكل نسبا قليلة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوجه معظم تلك الاستثمارات إلى القطاع الصناعي وباقي القطاعات مع الأخذ بعين الاعتبار ان تدفق الاستثمارات الزراعية كانت بشكل سنوي إلا انه في بعض القطاعات كانت بعض السنوات لا تشهد تدفق لتلك الاستثمارات.

أما بالنسبة لعدد فرص العمل المستحدثة في القطاعات فقد احتل أيضاً قطاع الصناعة بالعدد الأكبر لفرص العمل يليه قطاع الفنادق ثم قطاع الزراعة ثم مدن التسلية يليه على الترتيب قطاعات مدن التسلية ثم المستشفيات ثم النقل وأخيراً قطاع توزيع المياه والنفط.

أما بالنسبة لعدد المشاريع وفرص العمل التي وفرتها فيلاحظ من الجدول تطور أعداد المشاريع من ٢٥١ عام ١٩٩٦ إلى أعلاها في عام ٢٠٠٦ وبواقع ٥٧٧ مشروع وهي تلك السنة التي شكلت أكبر تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الأردن ويلاحظ تذبذب أعداد تلك المشاريع والذي يعود أحياناً إلى تذبذب الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

أما بخصوص لعدد فرص العمل التي وفرتها تلك الاستثمارات فيلاحظ تطور أعداد فرص العمل حيث سجلت في عام ١٩٩٦حوالي ٢٩٧٣ فرصة عمل لتصل في عام ٢٠١٢ إلى ٢٥٠٠٠ فرصة عمل بينما سجلت أعلى معدل للنمو في عام ١٩٩٩ وبمعدل ٤٥٣%.

الجدول ٢-٥. تطور أعداد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار وفرص العمل خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)*

العام	فرص العمل	معدل النمو	عدد المشاريع	معدل النمو
١٩٩٦	٢٩٧٣		٢٥١	
١٩٩٧	٦١٨	-٧٩٪	١٨٤	-٢٧٪
١٩٩٨	٢٢٥٦	٢٦٥٪	١٩٨	٨٪
١٩٩٩	١٢٤٨٥	٤٥٣٪	٣١٢	٥٨٪
٢٠٠٠	٢٤٢٠٤	٩٤٪	٢٦٠	-١٧٪
٢٠٠١	٣٢٨١٨	٣٦٪	٣٤٠	٣١٪
٢٠٠٢	٢٢٥١٦	-٣١٪	٣٠٨	-٩٪
٢٠٠٣	٢٤٨٣٤	١٠٪	٢٨٥	-٧٪
٢٠٠٤	٣٠٣٦٢	٢٢٪	٤٢٠	٤٧٪
٢٠٠٥	٢٣٠٧٥	-٢٤٪	٥٥٦	٣٢٪
٢٠٠٦	٣٠٣٧٠	٣٢٪	٥٧٧	٤٪
٢٠٠٧	٢٨٧٧٥	-٥٪	٤٢١	-٢٧٪
٢٠٠٨	٢٢٣٦٠	-٢٢٪	٤٦٤	١٠٪
٢٠٠٩	٢٥١٨٦	١٣٪	٥٠٥	٩٪
٢٠١٠	١٦١٦٤	-٣٦٪	٣٤٨	-٣١٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١١	١٩٣٥١	٢٠٪	٣٤٢	-٢٪
٢٠١٢	٢٥٠٠٠	٢٩٪	٤٨٩	٤٣٪
المجموع	**٢٩٨٩٩٦**		**٦٢٦٠**	

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار.
* لا يوجد بيانات للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥بحسب مؤسسة تشجيع الاستثمار سواء للزراعة وحتى للقطاعات الاخرى أي مرحلة ما قبل تاسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

- **دراسة خلف (٢٠١٢)، بعنوان: واقع القطاع الزراعي العراقي وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر.**

حيث بحثت هذه الدراسة في التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق وبالرغم من أهمية هذا القطاع في توفير الغذاء ودوره في القطاعات الاقتصادية الأخرى فان هذا القطاع يعاني من ضعف في الاستثمارات الحكومية والخاصة في العراق مما انعكس سلباً على مجمل عملية التنمية الزراعية، وبالرغم من تشريع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وما تضمنه من حوافز إلا أن حجم الاستثمارات المباشرة الوطنية لا زالت متدنية جداً فضلاً عن عدم تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر على التوجه صوب القطاع الزراعي وذلك لكون البيئة الزراعية طاردة للاستثمار وليست جاذبة له بسبب مجموعة من العوامل منها البنية التحتية المدمرة،الفساد الإداري والمالي والمشاكل الأرضية والبيئية والمياه وضعف أداء السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنمية المعطلة فضلاً عن عدم رغبة الشركات والمستثمر الأجنبي على الاستثمار في القطاع الزراعي لأسباب سياسية وأخرى اقتصادية ولكي يبقى العراق سوقاً لتصريف الفائض الزراعي الكبير المتوفر لديهم.

ومن هنا فقد برزت أهمية الدراسة في إبراز أهمية القطاع الزراعي إضافة إلى أهمية الاستثمار في مجالاته المختلفة كذلك تتجلى أهمية البحث في دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إعطاء دفعة قوية للتنمية الزراعية فضلاً عن إضافة طاقات وقدرات إنتاجية جديدة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

١. أن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يتجه نحو القطاع الزراعي العراقي لعد أسباب منها:

- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه عكسياً مع التضخم فكلما كان هناك معدل التضخم عالياً في دولة ما كلما انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة إلى ذلك البلد وهذا ما يعاني منه العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضعف السياسات المالية والنقدية والتنموية والخدمات والتشريعات والقوانين أضف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي يتجه نحو البلدان التي تقطع شوطاً كبيراً في التنمية الاقتصادية ليأتي ويقطف ثمار تلك التنمية وهذا ما يعاني منه ابيضا العراق.

٢. أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لن تتدفق للقطاع الزراعي لإنتاج الغذاء لأسباب سياسية واقتصادية احتكارية لكي يبقى العراق وكذلك البلدان النامية بحاجة إلى الغذاء المنتج في الدول الصناعية وهذا يتعارض مع التوجهات الاحتكارية للشركات وحكومات الدول المتقدمة المنتجة للغذاء.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة بتشريع العديد من القوانين اللازمة لتفعيل قانون الاستثمار كقوانين منع الإغراق، وحماية المنتج الوطني، ودعم الصادرات، والقوانين التجارية،كذلك أوصت الدراسة بتحسين أداء السياسات المالية والنقدية والتجارية وقيام الدولة بإصلاح البنى التحتية وحالة من الاستقرار السياسي وتوفير الأمن من اجل جذب الاستثمار بالمجمل والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأخص.

- **دراسة العمري وآخرون (٢٠١١)، بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (١٩٨٥- ٢٠٠٦).**

حيث بحثت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة ودورهما في قطاع الصناعة الأردني كمتغيرين هامين يؤثران في حجم الإنتاج فيه، واستهدفت الدراسة الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) حيث وقع خلالها تطورات عديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة، وهدفت الدراسة إلى اختبار افتراض ان للاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة أثر إيجابي على حجم إنتاج القطاع الصناعي في الأردن، وتحديد العلاقة السببية بين هذين المتغيرين والإنتاج الصناعي في الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الافتراضات المذكورة أعلاه استخدم الباحث نموذجا معدلا لدالة الإنتاج لـ كوب دو غلاس (Cob-Douglas Production Function) وهي:

$Q=f(L, K)$ ١

وبما ان الدراسة افترضت بحسب الباحث وجود تأثير لمتغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في القطاع الصناعي على حجم إنتاج هذا القطاع، قام الباحث بإضافة هذا المتغير إلى دالة الإنتاج رقم ١ لتصبح المعادلة :

$Q_i=f(LR_i,K_i،FDI_i)$ ٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى ان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا موجبا على إنتاج القطاع الصناعي وقد كانت مرونته(٠.٠٦) ولم يكن ذو دلالة إحصائية، وقد اصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذو دلالة إحصائية بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي من النموذج وكانت مرونته (٠.١٢٢)، أما تحرير التجارة فقد كان تأثيرها موجباً حيث كانت مرونة هذا المتغير (٠.٤)، كما وأظهرت الدراسة بان الإنتاج الصناعي الأردني وتحرير التجارة سببا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين أن هذه الاستثمارات ليست سببا في خلق كل من الإنتاج الصناعي وتحرير التجارة، ولم يكن هنالك علاقة تربط تحرير التجارة بالإنتاج الصناعي.

- **دراسة النجفي ورشاد (٢٠١٠)، بعنوان: متضمنات الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاليات الزراعة (في البلدان العربية أنموذجاً).**

وقد هدفت الدراسة إلى قياس وتأثير الاستثمارات الزراعية في معدلات النمو في القطاع الزراعي في معظم البلدان العربية وباستخدام الأساليب القياسية في التحليل بين إن أحد أهم المتغيرات الرئيسة المؤثرة في الإنتاج الزراعي وعرضه هو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تم استخدام نموذجين في الدراسة

النموذج الأول هو:

$$Y=\alpha+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+\ldots\ldots BnXn$$

حيث يشير y إلى الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي وان المتغيرات المستقلة هي كل من الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، الإنتاج الاقتصادي الزراعي ومن ثم الاستثمار الزراعي.

وقد تبين ان المتغير المستقل الوحيد ذو التأثير الفاعل في المتغير التابع هو الاستثمار الزراعي اذ ان الزيادة في الاستثمار في القطاع الزراعي ستؤدي إلى زيادة الاهتمام بمستلزمات الإنتاج ولاسيما المكائن والآلات والبذور المحسنة.

أما النموذج الثاني فيشير إلى العلاقة الرياضية:

$$Y=\alpha+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+\ldots..BnXn$$

حيث تشير Y إلى المتغير التابع الاستثمار الزراعي أما المتغيرات المستقلة فهي على التوالي فهي كل من الصادرات الزراعية، نصيب الفرد من الناتج الزراعي، سعر الفائدة، المخاطرة واللايقين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تأكدت معنوية كل من الصادرات الزراعية ونصيب الفرد من الناتج الزراعي، حيث ان الزيادة في الصادرات الزراعية سوف تؤدي إلى الزيادة في إنتاجها عن طريق زيادة حصص الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.

- **دراسة الجائفي (٢٠٠٧)، بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية وصادرات القطاعات الاقتصادية في اليمن للفترة (١٩٩٢- ٢٠٠٥).**

وقد هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين إنتاجية القطاعات (الصناعي، الزراعي، السمكي، الخدمي) في الاقتصاد اليمني، وصادرات هذه القطاعات بالاعتماد على بيانات سنوية من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٥، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية جرانجر للسببية (Granger Causality Methodology)، ولفحص العلاقة المستهدفة تم عمل اختبار العلاقة السببية للقطاعات كلا على حدى اعتماداً على متجه الانحدار الذاتي vector auto regression (VAR) وكانت معادلات الدراسة هي:

$$Y(i,t)=\alpha(i,t) + B^{1} P(i,t) +B^{2} X(i,t) +\mu(i,t) \quad \text{.....١}$$

$$P(i,t) = \alpha(i,t) + B^{1} Y(i,t) + B^{2} X(i,t) +\mu(i,t) \quad \text{.....٢}$$

$$X(i,t) = \alpha(i,t) + B^{1} Y(i,t) + B^{2} P(i,t) +\mu(i,t) \quad \text{.....٣}$$

حيث Y تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وP تمثل الإنتاجية وX تمثل الصادرات وα تمثل الحد الثابت وμ يمثل الخطأ العشوائي و(i,t) السنة والقطاع.

وقد بينت نتائج الدراسة ان هنالك علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الإنتاجية في القطاع الزراعي، اما القطاع السمكي فقد تبين وجود علاقة احادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الإنتاجية، وتم من خلال الدراسة كذلك عمل تقدير النموذج الجمعي، اي دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لمتغيرات الدراسة باستخدام المربعات الصغرى المعممة (General Least Square) (GLS) فأظهرت النتائج بناءا على اختبار (Wald Test) ان هنالك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وتبين أيضاً وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنتاجية باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- **دراسة (٢٠١٣) Akando & Celine بعنوان: العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والإنتاج الزراعي في نايجيريا.**

حيث قامت الدراسة بدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي النايجيري والإنتاج الزراعي باستخدام بيانات الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٨)، وقد تم تحليل البيانات باستخدام اختبار ديكي فوللر ونموذج تصحيح الخطأ واختبار جرانجر للسببية وقد كشفت نتائج الدراسة عن انه لا يوجد علاقة في المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والإنتاج الزراعي في نايجيريا سواء بوجود عامل التضخم او عدم وجوده بينما كان له أثراً سلبياً في المدى القصير على الإنتاج الزراعي بوجود عامل التضخم.

ومن خلال ذلك فقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين هذه المتغيرات وقد أوصت الدراسة بوضع سياسات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة للسيطرة على التضخم.

- **دراسة (٢٠١٢) Suphannechart بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر قي القطاع الزراعي في تايلاند وتأثيره على الإنتاجية الزراعية.**

وقد قامت هذه الدراسة بتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي التايلاندي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)، وقد كانت أهداف الدراسة تتمحور حول تحليل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة التايلاندي والتي تتضمن قطاعات المحاصيل، الثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك، والغابات، وقد تم جمع البيانات من مصدرين رئيسين يختصان بالاستثمار الأجنبي المباشر وهما بنك تايلاند ومجلس الاستثمار لتشجيع الاستثمار الأجنبي، أما الهدف الآخر للدراسة هو التحقق من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مجمل الإنتاج الزراعي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (error correction modeling).

وقد توصلت الدراسة إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي لا يزال ضئيلاً جدا حيث شكل بما نسبته اقل ١% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتركز معظم هذه الاستثمارات في الأنشطة الموجهة نحو التصدير وتعمل غالبية هذه الاستثمارات في شكل مشاريع مشتركة.

كذلك فقد أظهرت الدراسة ان قطاع الثروة الحيوانية اكثر المتلقين للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي يليه قطاع المحاصيل ثم مصائد الأسماك ثم الغابات، وقد أشارت الدراسة إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في نقل التكنولوجيا الجديدة والمعرفة إلى القطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعي،كذلك فقد خلصت الدراسة إلى ان هنالك أثر إيجابي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمجمل على الإنتاجية ولها كذلك أثر في مجمل المشاريع التي يروجها مجلس الاستثمار رغم قيمها القليلة في القطاع الزراعي.

كذلك خلصت الدراسة ان هنالك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج الزراعي مثل التعليم والانفتاح التجاري وسقوط الأمطار وهذا يشير إلى أهمية السياسات المتعلقة بالتعليم والتجارة الدولية وعامل المناخ في زيادة الإنتاجية الزراعية.

- **دراسة (٢٠١٢) Ullah et al. بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو القطاعي لاقتصاد الباكستان، الأدلة من القطاع الزراعي والصناعي خلال الفترة (١٩٧٩-٢٠٠٩).**

حيث تم في هذه الدراسة تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو القطاعي لاقتصاد الباكستان مع الإشارة بوجه الخصوص إلى قطاعي الزراعة والصناعة خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٩.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاع الزراعي ولكنه يؤثر إيجابياً على القطاع الصناعي، وقد أشارت الدراسة انه وبغض النظر عن التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي الا ان عوامل أخرى مثل توفر مياه الري وبرامج تطوير القطاع العام وإدخال التكنولوجيا ونمو كل من قطاعي الصناعة والخدمات كانت لها آثاراً إيجابية على القطاع الزراعي وأكدت الدراسة ان مع نمو قطاعي الصناعة والزراعة يبدو ان قطاع الخدمات قد اتخذ بعض التأثر الإيجابي وأوصت الدراسة بان هناك حاجة ماسة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الباكستان وان هذه الجهود لا تؤدي فقط إلى تعزيز نمو القطاع الصناعي فقط ولكن سيكون لها آثاراً إيجابية على النمو المحلي الإجمالي الحقيقي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- **دراسة (٢٠١٢) Djokoto بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الزراعي على الأمن الغذائي في غانا.**

وقد قامت الدراسة بالتحقق من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي في البلدان النامية وبالأخص في غانا فهنالك العديد من العوامل البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية المحددة للأمن الغذائي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ان هنالك أثراً سلبياً وضاراً لتدفقات الاستثمار الأجنبي الزراعي على الأمن الغذائي في غانا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان على الحكومة زيادة الإنفاق على البرامج التي تستهدف الأمن الغذائي في غانا، وأشارت الدراسة ان هناك تحسناً ملحوظاً لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي وعدم تجاهل فوائده الإيجابية ولكن يجب الانتباه لبعض آثارها السلبية مثل انتهاك حقوق العمال وتدهور البيئة بسبب المواد الكيميائية والتنازل عن مساحات شاسعة للمستثمرين الأجانب ولفترات طويلة من الزمن.

كذلك فقد أشارت الدراسة لاى ضرورة ان تدعم الحكومة المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة باستخدام التكنولوجيا وبأسعار اقل، واقتناء مساحات أوسع من الأراضي بالاشتراك مع المستثمرين الأجانب.

- **دراسة (٢٠١١) Abu et al. بعنوان: الاستثمار الأجنبي والإنتاجية الزراعية في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦).**

وقد سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الاستثمار الخاص الأجنبي والإنتاج الزراعي في نيجيريا، وقد تم جمع البيانات من البنك المركزي في نيجيريا وقد تم استخدام النموذج التالي في الدراسة:

$$AQ= f (FBI، GX، EX،DI،e)$$

حيث AQ تمثل الإنتاج الزراعي وFBI تمثل الاستثمار الأجنبي الخاص وGX تمثل الإنفاق الحكومي وEX تمثل الصادرات وDI تمثل الاستثمار المحلي.

وتم تحليل هذه البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار وقد اظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الاستثمار الأجنبي والإنتاج الزراعي مما يعني ان الزيادة في في تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تغيير ٨٦% من مجموع الإنتاج الزراعي، وكشفت الدراسة أيضاً ان صادرات المنتجات الزراعية سوف تحمل تأثيراً إيجابياً على مستوى الإنتاجية الزراعية بمعنى انه سوف ترتفع أسعار السلع الأساسية والزراعية مما يؤدي إلى زيادة جاذبية القطاع الزراعي لكثير من المزارعين للاستثمار، كذلك فقد أظهرت الدراسة ان الاستثمار المحلي له آثاراً إيجابية على الإنتاجية الزراعية أما الإنفاق الحكومي كالإعانات فقد كان له أثراً سلبيا مما يخفض من قيمة الناتج الزراعي وقد اوصت الدراسة بان على الحكومة ان تقوم بتهيئة بيئة مناسبة ومستقرة للمستثمرين في القطاع الزراعي.

- **دراسة (٢٠١١) Djokoto بعنوان: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ونمو القطاع الزراعي في غانا.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث قامت الدراسة بوصف حركات النمو في القطاع الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر في غانا وتحديد العلاقة السببية بين المتغيرين وهما النمو الزراعي وقد تم تمثيله بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع الزراعي بين عامي (١٩٦٦-٢٠٠٨) وبتطبيق اختبار السببية جرانجر خلصت الدراسة إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع الزراعي في غانا لا يؤدي إلى زيادة في نمو الإنتاج الزراعي وبحسب الاختبار كذلك فقد أظهرت النتائج لكلا المتغيرين ان الزيادة في الإنتاج الزراعي لا تؤدي إلى الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي .

- **دراسة (٢٠٠٩) Tang بعنوان: الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر في ا لصين.**

حيث تقوم الدراسة بوصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي في الصين من ناحية ومن ثم تحليل العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أشارت الدراسة إلى أنه في السنوات الأخيرة أصبح الاستثمار لأجنبي المباشر قناة رئيسية في القطاع الزراعي حيث انه بحلول نهاية ٢٠٠٥ استفادت الصين من ٣٢٠٩مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي حيث استخدمت رؤوس الأموال الأجنبية لتعويض النقص المحلي في مستلزمات الإنتاج الزراعي وإدخال التكنولوجيا المتقدمة والمعدات والخبرة الإدارية المتقدمة والتي تشجع على تطور المنتجات الزراعية أضف إلى ذلك تحسين مستوى التصنيع الغذائي وتشجيع الزراعة الريفية والإصلاح الزراعي فقد أشارت الدراسة إن من التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي إن العديد من المزارعين ليسوا على دراية بأساليب التكنولوجيا الزراعية الحديثة والتي تأتي بها الاستثمارات الأجنبية سيما وان معظم الحيازات الزراعية تكون صغيرة، كذلك كان للنظام الضريبي والحصول على الموافقات وشروط التمويل الأثر الكبير في تقليص الاستثمارات الزراعية الأجنبية وقد أوصت الدراسة بمواصلة تكثيف العمل في البنية التحتية الزراعية في الصين وكذلك تشجيع البحث العلمي في مجال المدخلات الزراعية، كذلك أوصت الدراسة بتسريع إقرار التشريعات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاستثمارات الأجنبية وتوجيهها بشكل فعّال لجذب الاستثمارات الأجنبية وغير المباشرة،كذلك أوصت الدراسة بتطوير وتحسين الإدارة الزراعية ونظام تداول المنتجات الزراعية كذلك أوصت بتنويع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم اقتصارها على دولاً بعينها والعمل على تعزيز تلك الاستثمارات وتطويرها.

- **دراسة (٢٠٠٧) Msuya بعنوان: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر في تنزانيا.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد درست هذه الورقة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية الزراعية في تنزانيا مع الإشارة إلى دور تلك الاستثمارات في الحد من الفقر، حيث تم تمت الإشارة إلى بعض العوامل التي تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي في تنزانيا منها على سبيل المثال إن الصادرات الزراعية تكون مقيدة بسبب عدد من العوامل المحلية أكثر من قيودها في التجارة الدولية مثل عدم وجود البنى التحتية في مجال لطاقة وتكاليف النقل وغيرها من العوامل مما يجعل السلع غير قادرة على المنافسة،كذلك الأراضي غير الملائمة للزراعة وقوانين العمل التي تثبط نمو الناتج الزراعي، من ناحية أخرى فان القطاع الزراعي في تنزانيا لا يزال يعتمد على المنتجين ذوي الحيازات الصغيرة وغالبا ما يعاني هؤلاء المنتجين من مستوى متدنٍ من التعليم وعدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة .

وقد أشارت الدراسة على إن أحد العوامل المهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي قي تنزانيا هو إعادة النظر في برامج الإعداد المؤسسي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتخلص من الطرق التقليدية للزراعة في تنزانيا.

وقد استخدمت الدراسة بعض الدراسات السابقة لاستخلاص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي، وقد لوحظ في هذه الدراسة إن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على الإنتاجية الزراعية وبخاصة لصغار المزارعين، ووجدت الدراسة إن الإعداد المؤسسي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وبصرف النظر عن المحددات العامة مثل استقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة المؤسسات والاستقرار السياسي فقد أثر إيجابياً على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الزراعي، وقد أوصت الدراسة غالى الاهتمام بالسياسات التي تعزز من استقرار الاقتصاد الكلي، كذلك أهمية الاستثمار في البنى التحتية وذلك لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي لما لهذا القطاع من آثار اقتصادية واجتماعية أكثر أهمية وبعيدة المدى مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

جدول ٢-٦. أهم الدراسات السابقة ونتائجها وأسلوبها

الدراسة	الباحث	الأسلوب	النتائج
واقع القطاع الزراعي العراقي وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر	بلاسم جميل خلف	الوصفي	أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه عكسياً مع التضخم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لن تتدفق للقطاع الزراعي لإنتاج الغذاء لأسباب سياسية واقتصادية
متضمنات الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكاليات الزراعة (في البلدان العربية أنموذجا)	سالم توفيق النجفي وإيمان مصطفى رشاد	وصفي وقياسي	الزيادة في الصادرات الزراعية سوف تؤدي الى الزيادة في إنتاجها عن طريق زيادة حصص الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع الزراعي
اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (١٩٨٥- ٢٠٠٦)	معن العمري واخرون	قياسي	ان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً موجبا على إنتاج القطاع الصناع بعد اسقاط متغير راس المال المحلي من النموذج الإنتاج الصناعي الأردني وتحرير التجارة سببا في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

			جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية وصادرات القطاعات الاقتصادية في اليمن للفترة (١٩٩٢- ٢٠٠٥)	حمدان عامر الجائفي	قياسي منهجية جرانجر للسببية متجه الانحدار الذاتي	هنالك علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الإنتاجية في القطاع الزراعي
العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والإنتاج الزراعي في نايجيريا	Akando,Oleda Rufai, and Celine K	اختبار ديكي فوللر ونموذج تصحيح الخطأ واختبار جرانجر للسببية	لا يوجد علاقة في المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والإنتاج الزراعي في نايجيريا سواء بوجود عامل التضخم او عدم وجوده بينما كان له أثراً سلبياً في المدى القصير على الإنتاج الزراعي بوجود عامل التضخم .
الاستثمار الأجنبي المباشر قي القطاع الزراعي في تايلاند وتأثيره على الإنتاجية الزراعية	Waleerat Suphannechart	نموذج تصحيح الخطأ	اثر ايجابي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمجمل على الإنتاجية الزراعية
الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو القطاعي لأقتصاد الباكستان، الادلة من القطاع الزراعي والصناعي خلال الفترة (١٩٧٩-٢٠٠٩)	Asmat Ullah and others	المربعات الصغرى	اثر سلبي كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاع الزراعي ولكنه يؤثر ايجابياً على القطاع الصناعي
اثر الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الزراعي على الامن الغذائي في غانا	Justice G. Djokoto	وصفي	هنالك اثرا سلبياً وضاراً لتدفقات الاستثمار الأجنبي الزراعي على الامن الغذائي في غانا
الاستثمار الأجنبي والإنتاجية الزراعية في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)	G.A.Abu and others	الاحصاء الوصفي وتحليل الانحدار	وجود علاقة ايجابية قوية بين الاستثمار الأجنبي والإنتاج الزراعي
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ونمو القطاع الزراعي في غانا	Justice G.Djokoto	اختبار السببية جرانجر	ان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى القطاع الزراعي في غانا لا يؤدي الى زيادة في نمو الإنتاج الزراعي الزيادة في الإنتاج الزراعي لا تؤدي الى الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الزراعي
الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر في الصين	Tang	الوصفي	استخدمت رؤوس الأموال الأجنبية لتعويض النقص المحلي في مستلزمات الإنتاج الزراعي وإدخال التكنولوجيا المتقدمة والمعدات والخبرة الإدارية المتقدمة والتي تشجع على تطور المنتجات الزراعية تحسين مستوى التصنيع الغذائي وتشجيع الزراعة الريفية والإصلاح الزراعي
اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر في تنزانيا.	Msuya	وصفي	إن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على الإنتاجية الزراعية وبخاصة لصغار المزارعين استقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة المؤسسات والاستقرار السياسي له أثر إيجابياً على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الزراعي

وقد جاءت هذه الدراسة لبيان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر عللى الناتج الزراعي في الاردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) حيث ان الدراسات السابقة لم تتطرق لهذا الموضوع رغم اهميته حيث تم بناء النموذج القياسي لها بالتركيز على بيانات القطاع الزراعي بشكل خاص ، علما بان الظروف الاقتصادية والسياسية لاردن تختلف عن باقي دول العالم ، وما يميز هذه الدراسة انها تاتي بعد فترة زمنية من تطبيق العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية الموقعة بين الاردن واطراف عديدة ، حيث ان اثار تلك الاتفاقيات قد ظهرت الى حد ما خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : القطاع الزراعي في الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

القطاع الزراعي في الأردن

المقدمة:

تعتبر الزراعة في جميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية، وفي العقود الثلاثة الماضية تقدمت لتصبح ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضا" بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد وحفظ حقوق الأجيال القادمة فيها ويؤمن ظروف التنمية المستدامة(الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية،٢٠٠٩).

ان القطاع الزراعي في الأردن يعد ركيزة أساسية في التنمية بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من حيث مساهمته في الميزان التجاري خصوصا وانه لايزال مولدا أساسيا للنشاطات في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي الخدمات والصناعة ويتمثل الجانب الأهم من مساهمته في التنمية الاجتماعية في دوره في الحد من الهجرة إلى المدن وتوفير فرص العمل لسكان الريف والبادية وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات الريفية إضافة إلى تعزيز دور المرأة كما ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر قطاعات الاقتصاد ارتباطا بالموارد الطبيعية التي ستكون عرضة لتدهور خصائصها وإمكانياتها الإنتاجية إذا أهمل استغلالها بصورة متوازنة ومستدامة (وزارة الزراعة، ٢٠٠٦).

وبالرغم من الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الأردني وفي تأمين كثير من الاحتياجات الأساسية للسكان الان هذا القطاع مازال يعاني من مجموعة من المشاكل المتمثلة في التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية المنتجة بسبب توسع النشاط العمراني غير المخطط له على حساب الأراضي الزراعي،كذلك تذبذب إنتاج الزراعة المطرية بسبب تذبذب الأمطار في المواسم المختلفة وعدم انتظام توزيعها ضمن الموسم الواحد وافتقار خطط الحكومة التنموية الزراعية للشمولية والتكامل والاستمرار الذي يؤمن لعملية التنمية الزراعية الاستقرار والبناء التراكمي والاستدامة.

وبحسب البيانات الصادرة تقدر نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٢ نسبة لا تتجاوز ٣،١% مقابل ٦،٩% عام ١٩٩٠و ٩،٧% عام ١٩٧٨ (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٣) وهذا ان دل فانما يدل على تراجع الاهتمام في ذلك القطاع أضف إلى ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : تطور القطاع الزراعي في الأردن

تعتبر الزراعة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى دورها في حماية البيئة بما في ذلك التنوع البيولوجي وكفالة تحقيق التوازن البيئي والذي من شانه تامين الاستخدام المستدام للموارد والحفاظ عليها للأجيال المقبلة.

وقد استخدمت هذه الأهداف والمبادئ كأساس للاستراتيجيات لكثير من دول العالم، فقد بدأت الدول المتقدمة تخصيص المزيد من الموارد لدعم القطاع الزراعي، فقد بلغ الدعم المقدم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للقطاع الزراعي على سبيل المثال ما يقارب ٣٢١ بليون دولار في عام ٢٠٠٠،ولذلك لا ينبغي ان لا يكون الأردن استثناءً بعدم ايلاء القطاع الزراعي الأهمية القصوى وذلك للحفاظ على أمنه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بل والأمن القومي كذلك.

وبالرغم من المحاولات الحكومية المستمرة في حقبة الستينات لتنمية القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته الا ان مجمل المعطيات تشير إلى قصور السياسات الحكومية الزراعية في حل مشكلات هذا القطاع وتوفي الاحتياجات الغذائية اللازمة للسكان وتقليل الاعتماد على الاستيراد وبالرغم من ان هذا القطاع قد شهد زيادة ملحوظة في القيم المطلقة ما بين ١٩٦٨- ١٩٩٠ إلا أن النسبة المئوية لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد تناقصت بشكل واضح (طلافحة، ١٩٩٢).

تبلغ مساحة الأردن ٨٩ ألف كم^{٢} موزعة بحسب التقارير الإحصائية لوزارة الزراعة موزعة كما في الجدول التالي:

الجدول ٣-١. مساحات الأراضي ونسبتها ومعدل سقوط الأمطار في الأردن

المنطقة	المساحة	النسبة من المساحة الكلية	معدل سقوط الأمطار السنوي
شبه الصحراوية	٨٠,٨	٩٠,٥٪	اقل من ٢٠٠
الجافة	٥,١٠٠	٥,٧٪	٢٠٠-٣٥٠
شبه الجافة	١,٩٠٠	٢.١٠٪	٣٥٠-٥٠٠
شبه الرطبة	١,٠	١,١٪	اكثر من ٥٠٠
المساحة المائية	٠,٥	٠,٦٪	
المجموع	٨٩,٣	١٠٠٪	

المصدر: إعداد الباحث بناء على معلومات وزارة الزراعة الأردنية.

حيث يمكن ملاحظة أن:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المناطق شبه الصحراوية تشكل مجمل مساحة الأراضي في الأردن اذ تصل نسبتها إلى ٩٠،٥% وبمعدل سقوط أمطار اقل من ٢٠٠ ملم سنويا.
- المناطق الجافة تشكل ما نسبته ٥،٧% من مجمل مساحة الأراضي في الأردن وبمعدل هطول ٢٠٠ملم -٣٥٠ملم سنويا.
- شبه الجافة تشكل ما نسبته ٢،١% من مجمل مساحة الأراضي في الأردن وبمعدل هطول ٣٥٠ملم – ٥٠٠ ملم سنويا.
- المناطق شبه الرطبة وبنسبة ١،١% من مجمل مساحة الأراضي في الأردن وبمعدل هطول اكثر من ٥٠٠ ملم سنويا.

وتعتبر مياه الأمطار هي المصدر الرئيس للقطاع الزراعي في الأردن حيث تعتمد ٨٠% من الأراضي المزروعة على مياه الأمطار وتقل كميات الهطول كلما اتجهنا جهة الشرق وجهة الجنوب، وتتساقط الأمطار عادة في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين منتصف كانون ثاني ومنتصف شهر نيسان وتتوزع النسب المئوية التقريبية لكميات مياه الأمطار خلال الموسم المطري كما يلي (وزارة الزراعة، ٢٠٠٩):

الجدول ٣-٢. نسب الهطول خلال اشهر فصل الشتاء في الأردن

الشهر	نسبة الهطول
تشرين أول	٣٪
تشرين ثاني	١٠٪
كانون أول	١٨٪
كانون ثاني	٢٤٪
شباط	٢٣٪
آذار	١٧٪
نيسان	٥٪

المصدر: إعداد الباحث بناء على معلومات وزارة الزراعة الأردنية.

ونتيجة لشح مصادر المياه وتذبذب سقوط الأمطار، فقد قامت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من المشاريع من اجل توفير المياه الزراعية مثل مشروع قناة الغور الشرقية، وكذلك قامت الحكومة بإنشاء العديد من السدود مثل سد الملك طلال وبقدرة تخزينية ٨٦ مليون متر مكعب، وسد وادي العرب بقدرة تخزينية ٢٠ مليون متر مكعب، وسد الكفرين بقدرة تخزينية ٥،٨ مليون متر مكعب، وسد وادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شعيب وبسعة تخزينية ٢،٣ مليون متر مكعب، وسد شرحبيل بن حسنة بسعة تخزينية ٤،٣ مليون متر مكعب، وسد الكرامة بسعة ٥٥ مليون متر مكعب وغيرها من السدود.

كذلك فقد تم إدخال التكنولوجيا الزراعية في هذا القطاع لمواكبة التقدم العلمي الحاصل في القطاع الزراعي مما يسهل على المزارع ويقلل من الكلفة والجهد ويزيد من العائد المادي والإنتاجي في القطاع الزراعي فبعد ان كانت الزراعة تعتمد على الأساليب البدائية في الزراعة كالمحراث الخشبي وغيره أصبحت هناك وسائل حديثة كالجرارات، والبذارات، والحصادات وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة والجدول التالي يوضح أعداد تلك الوسائل بحسب المسح الإحصائي للقطاع الزراعي في الأردن عام ٢٠٠٧ بالنسبة لوحدة المساحة بالدونم:

الجدول رقم ٣-٣. عدد الآلات الزراعية المستخدمة بالنسبة للمساحة بالدونم

الآلة	العدد	المساحة (دونم)
جرار	٢٩٥٦	٧٤٢٠٥٤
حصادة	٧٣	١٧٧٤٦٤
دراسة	٢٦	٤١٤٧
محراث	٣٣٤٤	٦٨٣٣٠٨
مضخة	١٣٥٦	١٨٢٥٨٩
شبكة ري بالتنقيط	٢٦٦٣٢	٨٧٦٣٧٣
شبكة ري بالرشاشات	٤٧٣٥	٢١٥١٠٣
معدات منحل	٩٢٧٤٣	٢٠٧٤٢
وسائط نقل	٢٠٦٣٩	١٧٤٧٧٢٨

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة التعداد الزراعي ٢٠٠٧.

ولما كان قلة راس المال المستثمر أهم مشاكل القطاع الزراعي في الأردن فقد تم تأسيس مؤسسة الإقراض الزراعي عام ١٩٥٩ لتقوم بمنح القروض الزراعية للأفراد والمزارعين حيث تقوم المؤسسة بمنح القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل تتراوح مدتها من ٥ سنوات إلى ٢٠ سنة، وبحسب تقرير المؤسسة الصادر عام ٢٠١٢ فان إجمالي قيمة القروض التي قدمتها المؤسسة خلال العام ٢٠١٢ بلغت (٢٥،٣) مليون دينار لغايات إنشاء وتطوير واستصلاح ٤٩٦٧ مشروع زراعي وان ٩٤% من القروض كانت موجهة لصغار المزارعين، والذين لا تتجاوز حيازة الواحد منهم عن ٣٠ دونم مما يدل على التركيز على الفئات الأقل نماءً في البادية والريف من خلال تعميم البرامج الإقراضية (مؤسسة الإقراض الزراعي، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشكل التالي يوضح إجمالي القروض التي منحتها مؤسسة الإقراض الزراعي خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٢) موزعة حسب مجالات الاستثمار الرئيسة:

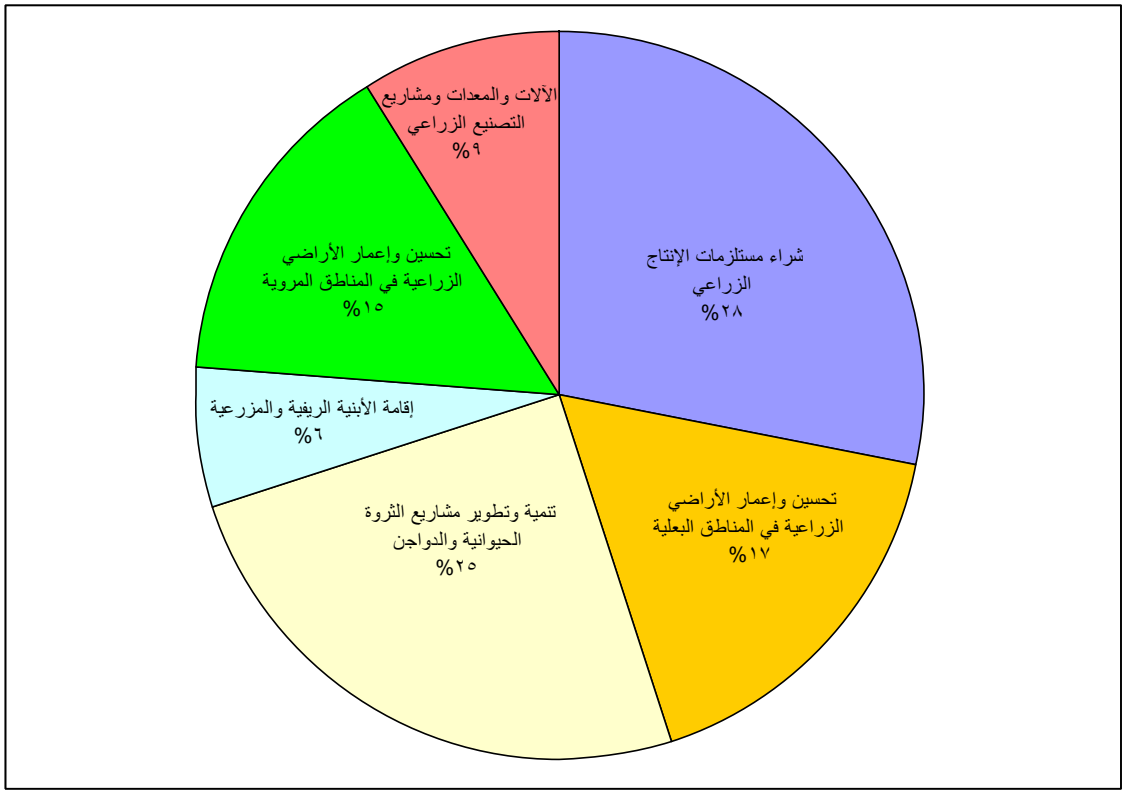

الشكل ٣-١. إجمالي القروض الممنوحة من المؤسسة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢) موزعة حسب مجالات الاستثمار الرئيسة

المصدر: مؤسسة الإقراض الزراعي التقرير السنوي ٢٠١٢.

أما بالنسبة لعدد الحيازات الزراعية فقد بلغت ٨٠،١٥٢ حيازة تضم ٦٤،٦٣٨ حيازة نباتية (٥٦،١٥١ حيازة نباتية و٨,٤٨٧ حيازة مختلطة حيوانية ونباتية) و١٥,٥١٤ حيازة حيوانية وذلك بحسب التعداد الزراعي لعام ٢٠٠٧، وتشير نتائج التعدادات الزراعية كما في الجدول (٣-٤) إلى الانخفاض المستمر في مساحة الحيازة الزراعية وتزايد نسبة الحيازات الصغيرة التي تقل مساحتها عن ٣٠ دونم، بينما تقل نسبة الحيازات التي تزيد عن ١٠٠ دونم وقد بلغت مساحة الحيازات الزراعية ٩٠،٣ مليون دونم حسب التعداد الزراعي لعام ١٩٧٥ وعدد الحيازات ٥١ ألف حيازة أرضية، وبلغ متوسط مساحة الحيازة ٧٧ دونم تقريبا. وشكلت المساحات التي تقل عن ٣٠ دونم ٤٨% من عدد الحيازات واقل من ٧% من مساحة الحيازات، وقد مثلت الحيازات التي تزيد عن ١٠٠ دونم حوالي ٢٠% من عدد الحيازات و٧٢% من مساحة الحيازات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما بلغت مساحات الحيازات الزراعية ٦٤ ,٣ مليون دونم حسب التعداد الزراعي لعام ١٩٨٣ وعدد الحيازات ٥٧ ألف حيازة أرضية وبذلك بلغ متوسط مساحة الحيازة هو ٦٣ دونم تقريبا، وشكلت المساحات التي تقل عن ٣٠ دونم ٥٤% من عدد الحيازات واقل من ١٠% من مساحات الحيازات، وقد مثلت الحيازات التي تزيد عن ١٠٠ دونم حوالي ١٥% من عدد الحيازات، و٦٥% من مساحة الحيازات.

أما بحسب التعداد الزراعي لعام ١٩٩٧ فقد بلغت مساحات الحيازات الزراعية ٧٩،٢ مليون دونم وعدد الحيازات ٧٢ ألف حيازة أرضية وبذلك بلغ متوسط مساحة الحيازة هو ٣٩ دونم تقريبا، وشكلت المساحات التي تقل عن ٣٠ دونم ٧٣% من عدد الحيازات واقل من ١٧% من مساحة الحيازات وقد مثلت الحيازات التي تزيد عن ١٠٠ دونم حوالي ٨% من عدد الحيازات و٥٩% من مساحة الحيازات.

وفي التعداد الزراعي عام ٢٠٠٧ بلغت مساحات الحيازات الزراعية ٦،٢ مليون دونم وعدد الحيازات ٦٥ ألف حيازة أرضية، وبذلك بلغ متوسط مساحة الحيازة ٤٠ دونم تقريبا وشكلت المساحات التي تقل عن ٣٠ دونم ٦٥% من عدد الحيازات وحوالي ١٢% من مساحة الحيازات وقد مثلت الحيازات التي تزيد عن ١٠٠ دونم حوالي ١٥ من عدد الحيازات و٧٢% من مساحة الحيازات.

الجدول ٣-٤. توزيع فئات الحيازات النباتية حسب التعدادات الزراعية ١٩٧٥-٢٠١٢

فئات المساحة	تعداد ١٩٧٥		تعداد١٩٨٣		تعداد١٩٩٧		تعداد ٢٠٠٧	
	للعدد %	للمساحة %	للعدد %	للمساحة %	للعدد %	للمساحة %	للعدد %	للمساحة %
<١٠	٢٤.٣	١.١	٢٥.٣	١.٦	٤٣.٣	٤.٣	٣٧.٣	٣.٥
١٠ -٢٩	٢٤.٢	٥.٥	٢٨.٣	٧.٧	٣٠.١	١٢.٧	٢٨.١	٨.٧
٣٠-٤٩	١٥	٧.١	١٦.٢	٩.٢	٩.٧	٩.١	١١	٧.٢
٥٠-٩٩	٠.٠١٧	١٤.٦	١٥.٦	١٦.٣	٩.١	١٥	٨.٣	٩.١
١٠٠-١٩٩	١٠.٨	١٨	٨.٦	١٧.٣	٤.٥	١٤.٨	٣.٧	٨.٨
٢٠٠<	٨.٧	٥٣.٧	٦	٤٧.٩	٣.٣	٤٤.١	١١.٦	٦٢.٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٧.٩	١٠٠.٠*	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد / المساحة	٥٠٧٩١	٣٩٠٤٠.٣١	٥٧٤٣٨	٣٦٤٢٦٣٠	٧٢١٦٨*	٢٧٨٥٨٩٠*	٦٤٦١٣	٢٥٨٤٢٢٩
المتوسط	٧٧		٦٣		٣٩		٤٠	

*** يضم مجموع الحيازات ٣٨٠٦ حيازة في وادي الأردن في تعداد ٢٠٠٧ والتي تمثل ١.٥% ولكنها غير مشمولة بالتوزيع ومعظم حيازات وادي الأردن اقل من ٥٠ دونم ولذلك فإنها اقل قليلا من الواقع.

المصدر: نشرات دائرة الإحصاءات العامة التعداد الزراعي للأعوام ١٩٧٥،١٩٨٣،١٩٩٧،٢٠٠٧.

لقد حقق الأردن تقدما جوهريا في زيادة الإنتاج الزراعي أثناء العقود الأربع الأخيرة حيث تضاعف الإنتاج النباتي ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٦ وقد تحقق هذا الإنجاز بشكل رئيس بسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطور في أنظمة الري، والتوسع في استخدام البيوت البلاستيكية والبذور الهجينة ذات الإنتاجية العالية وكانت أيضاً أحد أسباب الزيادة في الإنتاج الاستجابة للتوسع في الطلب المحلي والدولي على المنتجات الطازجة.

والجدول (٣-٥) يوضح الإنتاج النباتي بمجموعاته الثلاث وهي الخضراوات والأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٠ - ٢٠١٢ ولسنوات متفرقة:

الجدول ٣-٥. كمية الإنتاج النباتي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالطن

السنة	الخضراوات	أشجار مثمرة	محاصيل حقلية	الإنتاج / طن
١٩٩٠	٨١٥.٥٩٩٩	٣٠٦.٤٤٩٦	١٤٩.٥٣٧٦	١٢٧٣.٥٧٧١
١٩٩٣	٦٧٩.٠٣٣٩	٢٤٦.٩١٧٦	١١٤.٥١٠٨	١٢٧٣.٥٧٧١
١٩٩٤	٨٧٠.١٧٤١	٣٦٦.١١٧٣	١٠٩.٠٢٢٦	١٣٤٧.٣١٦١
١٩٩٧	٨٣٢.٠٧١٥	٣٢٠.٥٧٦٤	١٢٣.٤٤٢٦	١٢٧٨.٠٨٧٥
٢٠٠٠	٩٦٦.٠٠٧٤	٣٧١.٢٨٦٧	١٢٥.٨٤٩١	١٤٦٥.١٤٣٢
٢٠٠٤	١٣٤٠.٨٨٩٣	٤٤٧.٦٦٠٧	٣٥٦.٩٦٣٣	٢١٤٧.٥١٧٣
٢٠٠٨	١٤٣٢.٠٨٤٩	٣٤٨.٧٨٨٩	٢١٢.٣٨٢٦	١٩٩٥.٢٦٤٤
٢٠١١	١٩٢٨.٣٠٤٧	٣٤٨.٧٨٨٩	١٨٧.٩٧١٤	٨٢٣٣.٣٢٨٥
٢٠١٢	٢١١٦٧٠	٢٧٥.٤٦٠٦	١٢٤.٢٧٥٤٧	١٦٤٦٦.٦٥٧

المصدر: الإحصاءات العامة (إحصاءات الإنتاج النباتي لأعوام مختلفة)

حيث يلاحظ تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة وبشكل واضح مع وجود بعض التذبذب في بعض الأعوام بالنسبة لإنتاج الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية وهذا يعزى في بعض الأحيان إلى تذبذب سقوط الأمطار والى الوسائل المستخدمة في زراعة تلك المجموعات من الإنتاج النباتي.

كذلك يمكن ملاحظة أن مجموعة الخضراوات تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج النباتي مقارنة مع المجموعات الأخرى كونها لا تعتمد على مياه الأمطار بل على أنظمة الري الحديثة كالري بالتنقيط لان زراعتها تتم في بعض المناطق داخل البيوت البلاستيكية بعيدا عن الظروف الجوية المضطربة والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى فقدان الكثير من كميات المحاصيل الزراعية، أضف إلى ذلك توجه كثير من المزارعين إلى زراعة أراضيهم بالخضراوات لربحيتها العالية إذا ما قورنت بالمحاصيل الحقلية.

أما الجدول (٣-٦) فيوضح مجموع مساحة الأراضي المروية والبعلية المزروعة بالمجموعات النباتية للخضراوات والمحاصيل الحقلية والاشجار المثمرة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٣-٦. المساحات الكلية (المروية والبعلية) لمجموعات الإنتاج النباتي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالدونم

السنة	الخضراوات	الأشجار المثمرة	المحاصيل الحقلية	السنة	الخضراوات	الأشجار المثمرة	المحاصيل الحقلية
١٩٩٠	٢٨٨,٤١٠	٥٤٥,٤٦٩	١,٢٨٩,١٢٦	٢٠٠١	٣٠٥,٦٢١	٨٧٣,٥٥١	١,٣٨١,٠٣٨
١٩٩١	٢٨٩,٦٩٢	٥٤٩,١٣٦	١,٣١٤,٠٤٥	٢٠٠٢	٣٤٢,٦٧٩	٨٨٣,٠٣٣	١,٣٨٠,٢٣٠
١٩٩٢	١٣١,٣١٤	٥٧٣,٩٩٨	١,٣٠٣,٢٤١	٢٠٠٣	٣٤٤,٢٣٥	٨٥٧,٩١٢	١,١٨٤,٢٣٤
١٩٩٣	٢٧٣,٢١٧	٥٧٠,٦٩٣	١,٨٠١,٥٥٦	٢٠٠٤	٣٦٩,٠٤٢	٨٦٠,٣٠٥	١,٤٧٩,٤٠٦
١٩٩٤	٣١٣,٢٤٣	٦٩٥,٩٢٤	١,١٧٧,٢٠١	٢٠٠٥	٤٠١,٦٥٦	٨٦٠,٥٨٣	١,٢١١,٦٢٨
١٩٩٥	٤٢٩,٣٠٩	٧٠٧,٠٨٨	١,٤٩٩,٦٤٨	٢٠٠٦	٤٢٣,١٠٧	٨٦٣,٣٥٩	١,٢٣٥,٨٩١
١٩٩٦	٢٧١,٤٨٢	٧١٨,٨٠٣	١,٢١١,٩٧١	٢٠٠٧	٣٣٤,٧٦٥	٨١٣,٠٥٤	٧٢٤,٠٦٤
١٩٩٧	٣٠٢,٨٢٤	٨٣١,٤٣٧	١,٦٠٨,٠٧٠	٢٠٠٨	٤١٨,٧٠٣	٨١٨,٨٥٣	١,٠٧٦,٣٢٣
١٩٩٨	٣٣٧,٩٩٤	٨٤٦,٤٦٦	١,٧١٩,٠٢٥	٢٠٠٩	٤١١,٧٩٤	٨٢٢,٥٦٣	١,٠٠٧,٥٥٠
١٩٩٩	٣٥٧,٤١٤	٨٥٧,٢٧٦	١,٨٣٩,٨٥٤	٢٠١٠	٤٨٠,٨٠٦	٨٢٧,١٢٨	١,٢٨٥,٥٦٨
٢٠٠٠	٣٢٨,٨١٧	٨٦٩,٤٥١	١,١٥٥,٧٨٦	٢٠١١	٤٢٨,٦٢٨	٨٥٠,٠٤٩	١,١٢٩,٠٣٨
				٢٠١٢	٤٢٢,٩٠٠	٨٥٨,٦٠٠	١,١٥٥,٣٠٠

المصدر: الإحصاءات العامة بيانات سنوية

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ان المحاصيل الحقلية تشكل المساحة الأكبر من المساحات المزروعة ثم تأتى الأشجار المثمرة ثم الخضراوات ويعود سبب ارتفاع مساحات المناطق المزروعة بالمحاصيل الحقلية إلى اعتمادها على مياه الأمطار أي أنها ارض بعلية كما أنها تزرع في مناطق ذات مساحات شاسعة كالمفرق ومعان أضف إلى ذلك إلى ان الحكومة تشجع على زيادة المساحات المزروعة بتلك المحاصيل بسبب الزيادة في المستوردات منها. اما بالنسبة للأشجار المثمرة فتزرع في المناطق الجبلية والتي تعتمد على مياه الأمطار والري معا كاربد والبلقاء وغيرها من المناطق، اما بالنسبة للخضراوات فهي محاصيل مروية أي لا تعتمد على مياه الأمطار وتزرع في مناطق وادي الأردن او بيت بلاستيكية مما يجعلها اقل عرضة للظروف الجوية المتقلبة (نشرات وزارة الزراعة، أعداد مختلفة).

إن قطاع الإنتاج النباتي يواجه العديد من الصعوبات والمشاكل والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليل إنتاجيته وتشكل عائقا أمام تطور ذلك القطاع الحيوي والذي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وبحسب الاستراتيجية الوطنية للزراعة عام ٢٠٠٩ يمكن تلخيص تلك التحديات بما يأتي (وزارة الزراعة - الاستراتيجية الزراعية الوطنية, ٢٠٠٩):

- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- تذبذب كميات الأمطار وعدم انتظامها وتعاقب سنوات الجفاف.
- تعاظم المخاطر الزراعية المتكررة الناتجة عن الظروف الجوية والتي تحد من الأنشطة الاستثمارية في القطاع الزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التناقص في كميات ونوعية مياه الري السطحية والجوفية وتدهور نوعيتها ومحدوديتها.
- التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية بسبب التوسع في النشاط العمراني غير المخطط وتفتت الملكيات الزراعية وتحولها إلى وحدات إنتاج صغيرة لا تناسب الزراعة الاقتصادية.
- اتساع الفجوة ما بين الإنتاج المحلي والاحتياجات من المحاصيل الحقلية والعلفية والذي يسهم في تهديد الأمن الغذائي.
- نقص البذار من محاصيل الحبوب بسبب تعاقب سنوات الجفاف وعدم ملائمة التشريعات التي تتيح استغلال الموارد المتاحة لإنتاج البذار بالشكل الأمثل.
- النقص في الطرق الزراعية والآليات الزراعية المناسبة حسب طبيعة النظم الزراعية السائدة.
- تواضع إسهام مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية الزراعية كعدم مساهمتها في إنشاء شركات لتوظيف العمالة الزراعية المؤهلة وإكثار البذار المعتمد للمحاصيل وإنشاء مصانع لمعالجة وتصنيع الأسمدة العضوية.
- عدم توفر العمالة الزراعية المحلية وارتفاع كلفة العمالة الوافدة والافتقار إلى برامج لتأهيل وتدريب العمالة.
- ملوحة مياه الري وخاصة في منطقة وادي الأردن وعدم توفر التشريع الذي يسمح للمزارعين بحفر الآبار المالحة وتحلية مياهها.
- عدم توفر مواقع للتخلص من مخلفات عصر الزيتون (مياه الزيبار) في معظم المحافظات.
- ضعف كفاءة توزيع مياه الري في وادي الأردن.
- ارتفاع كلفة إنتاج الزيتون وزيت الزيتون بسبب ارتفاع كلفة القطاف وارتفاع أجور (الرد) في معاصر الزيتون والافتقار إلى تقنيات القطاف الآلي والحاجة إلى زيادة إنتاجية وتحسين نوعية زيت الزيتون.

- عدم كفاية السماد العضوي المعالج وارتفاع أسعاره.

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فتعتبر تعتبر الثروة الحيوانية مكونا رئيسيا من مكونات القطاع الزراعي حيث تشكل مصدر دخل رئيسي لنحو ربع مليون من السكان. وتتفاوت نسبة مساهمة قطاعات الثروة الحيوانية المختلفة في الناتج الزراعي، حيث يحتل قطاع تربية الدواجن المرتبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولى يليه قطاع تربية الأبقار فقطاع تربية الأغنام (الضان والماعز). إلا أن هنالك أهمية خاصة لقطاع الأغنام تتعلق بالبعد الاجتماعي لهذا القطاع حيث يعتمد عليه نحو ٤٨% من التجمعات السكانية الرعوية في البادية في معيشتهم فقد قدرت إنتاجية الثروة الحيوانية بحوالي ٨٢٠ مليون دينار سنويا وفق التقرير السنوي لوزارة الزراعة لعام ٢٠١١، ويساهم هذا القطاع في إنتاج بما لا يقل عن ٦٩.٤% من إجمالي الناتج المحلي من اللحوم الحمراء والتي حققت وفق نفس التقرير اكتفاءً ذاتيا قدر بحوالي ٢٧.٦%.

والجدول (٣-٧) يوضح تطور ونمو أعداد وكميات المجموعات الحيوانية خلال الفترة من عام ١٩٩٥-٢٠١٢ بناءا على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، حيث يلاحظ الزيادة في أعداد رؤوس الضان والأبقار بأعداد متقاربة خلال الفترة كذلك يمكن ملاحظة الزيادة الكبيرة في كميات حليب الأبقار من ٩١,٣٨٢ ألف طن عام ١٩٩٥ إلى ٢٤٠, ٦٨٥ ألف طن في عام ٢٠١٢، أما بالنسبة للدجاج اللاحم فقد كانت كميته في عام ١٩٩٥ حوالي١١٢, ٦٢٤ ألف طن لتصل إلى ٢٥٦, ٦١٦ ألف طن عام ٢٠١٢.

الجدول ٣-٧. أعداد مواليد الضان والأبقار وكميات حليب الأبقار والأغنام والدجاج اللاحم (بالطن) للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

السنة	مواليد الضأن /عدد	مواليد الأبقار/عدد	دجاج لاحم /كمية	حليب أغنام /كمية	حليب أبقار/كمية
١٩٩٥	١,٣٨٤,٧٧٤	٢٣,٧٧٢	١١٢,٦٢٤	١٠٩,٣٨٠	٩١,٣٨٢
٢٠٠٠	١,١٠٤,٧٣٠	٢٩,٨٠٥	١٣٠,٨١١	٨٥,٣٦٧	٢٩,٨٠٥
٢٠٠٥	١,٢١٧,٠٦٤	٣٤,١٩٩	١٨١,١٠٠	٨٣,٦٦٨	١٩٦,٦٨٢
٢٠١٠	١,٣٣٣,٧٥٤	٣٣,٧٣٣	٢٤٨,٠٩٨	١٣٤,٤١٩	٢١٤,٩٥٤
٢٠١٢	١,٣٢٦,٨٨١	٣١,٢٦٥	٢٥٦,٦١٦	٦٩,٧٤٤	٢٤٠,٦٨٥

المصدر: الإحصاءات العامة بيانات سنوية للثروة الحيوانية.

وقد احتل قطاع الثروة الحيوانية بحسب دائرة الإحصاءات العامة المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية في القطاع الزراعي وبنسبة تقارب ١٥.٥%، كذلك وبحسب البيانات يعتبر قطاع الثروة الحيوانية ذو أهمية نسبية بالنسبة للقطاعات الزراعية الأخرى فقد احتل قطاع منتجات الأسماك والدواجن المرتبة الأولى وبنسبة ٣٤.١٠% بالنسبة لأكثر القطاعات استخداماً لمنتجات الثروة الحيوانية يليه قطاع منتجات الألبان وبنسبة ١٤.٩١% ثم قطاع الخضار وبنسبة١.٩٤%، أما من ناحية اكثر القطاعات الزراعية التي يستهلك قطاع الثروة الحيوانية مخرجاتها فقد احتل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية المرتبة الأولى وبنسبة ٢٨.٠٨% يليه قطاع صناعة الأعلاف وبنسبة ٨.٣١% ثم قطاع التجارة وبنسبة ٥.١٣% (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما أهم التحديات التي تواجه قطاع الإنتاج الحيواني فيمكن تلخيصها بما يأتي (الاستراتيجية الزراعية الوطنية وزارة الزراعة،٢٠٠٩) :

- ارتفاع أسعار الأعلاف والعلاجات البيطرية لقطاع الأغنام والأبقار والدواجن.
- ضعف إنتاجية المناطق الرعوية من الموارد العلفية بسبب شح الأمطار والتدهور في مواردها بسبب سوء إدارة واستغلال هذه الموارد.
- عدم وجود محاجر بيطرية في المعابر الحدودية.
- ارتفاع أسعار المياه وكلفة النقل لسقاية المواشي ومحدودية موارد المياه.
- المشاكل التسويقية المتمثلة في تحكم مصانع الألبان بأسعار الحليب.
- منافسة الدواجن والأغنام واللحوم المستوردة للمنتج المحلي.
- النقص كما ونوعا في الأطباء والفنيين البيطريين والمرشدين الزراعيين في مجال الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني.
- التشريعات التي تحول دون الاستغلال الأمثل الموارد المتاحة من ارض ومياه جوفية لإنتاج الأعلاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني

أولاً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الرئيسة، كونه يعتبر أحد المصادر الرئيسة لإشباع الحاجات المتزايدة للسكان، ومع تنامي القطاعات الاقتصادية وتطورها يبقى القطاع الزراعي ذو أهمية كبرى في الأردن وذلك برغم انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع الزراعي هو مصدر رئيس لتوفير فرص عمل لنسبة كبيرة من السكان ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الأردني بالمجمل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

والجدول (٣-٨) يوضح الناتج المحلي الزراعي (القيمة المضافة) ومساهمته القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢ وبالأسعار الجارية حيث يمكن ملاحظة انخفاض المساهمة القطاعية للقطاع الزراعي فقد كانت في عام ١٩٩٠ تشكل ما نسبته ٦.٩% من الناتج المحلي الإجمالي ثم ارتفعت في العام التالي إلى ٧.٢ % ثم بات بعد ذلك في الانخفاض حتى وصلت إلى نسب لا تتجاوز ٣% في الأعوام اللاحقة، وهذه النسب اذا ما قورنت بسنوات ما قبل الدراسة (أي قبل عام ١٩٩٠) تشكل نسبا متدنية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فالبيانات الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة أشارت إلى ان القطاع الزراعي كان يساهم بنسبة وصلت إلى ١٤.٤ % في عام ١٩٧١ ثم انخفضت إلى ٨.٣% في عام ١٩٧٥.

بالإضافة إلى الانخفاض في المساهمة القطاعية يمكن الملاحظة من خلال الجدول الانخفاض في القيمة المطلقة فقد انخفضت على سبيل المثال من٢١٤.٣ مليون دينار في عام ١٩٩١ إلى ١٢٠.٩ عام ٢٠٠٠، ان ذلك الانخفاض للسنوات المذكورة والسنوات اللاحقة قد يعزى جزئيا إلى شح الأمطار وانخفاض نسبة الهطول أضف إلى ذلك إلى تزامنها مع اتخاذ بعض الإجراءات مثل تحرير التجارة في السلع الزراعية وإلغاء الإعانات الزراعية وخفض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية والقضاء على الحواجز التجارية غير الجمركية. كذلك قد يعزى إلى ان قطاع الخدمات قد اصبح بمرور الوقت يحظى بنسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعود كما أشرنا إلى اعتماد الزراعة على مياه الأمطار التي تكون متذبذبة من موسم لآخر مما أدى إلى هجرة العاملين والأسر الزراعية إلى المدن والعمل ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة قطاع الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن خطورة ذلك الانخفاض سواء في المساهمة القطاعية أو حتى في القيمة المطلقة لا يقاس فقط من الناحية الاقتصادية على الرغم من أن التنمية الاقتصادية هي الأساس لأي تنمية ريفية متكاملة بل أنها المولد الرئيس لفرص العمل والدخل في المناطق الريفية بل أن الخطورة تنبع من أهمية ودور الزراعة في إبطاء الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر والبطالة فيها أضف إلى ذلك إلى دور الزراعة في الحفاظ على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه والغطاء النباتي) ومنع تدهورها.

جدول ٣-٨. الناتج المحلي الزراعي والمساهمة القطاعية له في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي
١٩٩٠	٢٧٦٠.٩	١٩٠	٦.٩	٢٠٠١	٦٣٦٣.٧	١٢٤.٣	٢
١٩٩١	٢٩٥٨	٢١٤.٣	٧.٢	٢٠٠٢	٦٧٩٤	١٤٨.٩	٢.٢
١٩٩٢	٣٦١٠.٥	٢٤٧	٦.٨	٢٠٠٣	٧٢٢٨.٨	١٧٨.٣	٢.٥
١٩٩٣	٣٨٨٤.٢	١٩٩.٢	٥.١	٢٠٠٤	٨٠٩٠.٧	٢٠٢.١	٢.٥
١٩٩٤	٤٣٥٧.٤	١٩٢.٩	٤.٤	٢٠٠٥	٨٩٢٥.٤	٢٤٦.٢	٢.٨
١٩٩٥	٤٧١٤.٧	١٧٣.٨	٣.٧	٢٠٠٦	١٠٦٧٥.٤	٢٧٥.٨	٢.٦
١٩٩٦	٤٩١١.٣	١٥٨.٦	٣.٢	٢٠٠٧	١٢١٣١.٤	٣٠٧.١	٢.٥
١٩٩٧	٥١٣٧.٤	١٤٨.٣	٢.٩	٢٠٠٨	١٥٥٩٣.٤	٣٧٦.٨	٢.٤
١٩٩٨	٥٦٠٩.٩	١٤٤.٧	٢.٦	٢٠٠٩	١٦٩١٢.٢	٤٥٩.٢	٢.٧
١٩٩٩	٥٧٧٨.١	١١٥.٩	٢	٢٠١٠	١٨٧٦٢	٥٦٠.٩	٢.٧
٢٠٠٠	٥٩٩٨.٦	١٢٠.٩	٢	٢٠١١	٢٠٤٧٦.٦	٥٩٨.٣	٢.٩
				٢٠١٢	٢١٩٦٥.٥	٦٠٤.٥	٢.٧

المصدر: الإحصاءات العامة البيانات السنوية.

أما إذا ما تم مقارنة تطور القيمة المضافة[١] مع التطور الديمغرافي في الأردن نجد ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي كان في حالة تذبذب ومن خلال الجدول (٣-٩) والذي يبين القيمة المضافة للقطاع الزراعي وعدد السكان في الأردن والذي شهد زيادة ملحوظة خلال فترة الدراسة والذي ارتفع من ٣,٤٦٨ مليون نسمة إلى أن وصل في عام ٢٠١٢ إلى ٦,٣٨٨ مليون نسمة يمكن ملاحظة ارتفاع في نصيب الفرد في الفترة الواقعة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢ حيث ارتفع من ٥٤,٩ دينار إلى ٦٤،٢ دينار ثم بعد ذلك واصل الانخفاض إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٢ وبواقع

(١) يتم حساب القيمة المضافة وذلك بطرح الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) من الإنتاج القائم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٩,٢ دينار، ثم بعد ذلك عاود الارتفاع وبشكل تدريجي إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له في عام ٢٠١٢ حيث وصل إلى ٩٤,٦ دينار أردني.

الجدول ٣-٩. نصيب الفرد من الناتج الزراعي (القيمة المضافة) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالدينار الأردني

العام	القيمة المضافة	عدد السكان	حصة الفرد من الناتج الزراعي	العام	القيمة المضافة	عدد السكان	حصة الفرد من الناتج الزراعي
١٩٩٠	١٩٠	٣,٤٦٨,٠٠٠	٥٤,٨	٢٠٠٢	١٤٨.٩	٥,٠٩٨,٠٠٠	٢٩,٢
١٩٩١	٢١٤.٣	٣,٧٠١,٠٠٠	٥٨,٥	٢٠٠٣	١٧٨.٣	٥,٢٣٠,٠٠٠	٣٤,١
١٩٩٢	٢٤٧	٣,٨٤٤,٠٠٠	٦٤,٢	٢٠٠٤	٢٠٢.١	٥,٣٥٠,٠٠٠	٣٧,٨
١٩٩٣	١٩٩.٢	٣,٩٩٣,٠٠٠	٤٩,٩	٢٠٠٥	٢٤٦.٢	٥,٢٣٠,٠٠٠	٤٧,١
١٩٩٤	١٩٢.٩	٤,١٣٩,٤٠٠	٤٦,٦	٢٠٠٦	٢٧٥.٨	٥,٦٠٠,٠٠٠	٤٩,٣
١٩٩٥	١٧٣.٨	٤,٢٦٤,٠٠٠	٤٠,٧	٢٠٠٧	٣٠٧.١	٥,٧٢٣,٠٠٠	٥٣,٧
١٩٩٦	١٥٨.٦	٤,٣٨٣,٠٠٠	٣٦,٢	٢٠٠٨	٣٧٦.٨	٥,٨٥٠,٠٠٠	٦٤,٤
١٩٩٧	١٤٨.٣	٤,٥٠٦,٠٠٠	٣٢,٩	٢٠٠٩	٤٥٩.٢	٥,٩٨٠,٠٠٠	٧٦,٨
١٩٩٨	١٤٤.٧	٤,٦٢٣,٠٠٠	٣١,٣	٢٠١٠	٥٦٠.٩	٦,١١٣,٠٠٠	٩١,٧
١٩٩٩	١١٥.٩	٤,٧٣٧,٨٠٠	٢٤,٩	٢٠١١	٥٨٨.٩	٦,٢٤٩,٠٠٠	٩٤,٢
٢٠٠٠	١٢٠.٩	٤,٨٥٧,٠٠٠	٢٤,٩	٢٠١٢	٦٠٤.٥	٦,٣٨٨,٠٠٠	٩٤,٦
٢٠٠١	١٢٤.٣	٤,٩٧٨,٠٠٠	٢٤,٩				

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل

للقطاع الزراعي دور كبير في توفير فرص العمل وتقليص نسب البطالة وبالأخص في المناطق الريفية، وقد أدت الزيادة في أعداد السكان في الأردن ودخول أعداد كبيرة من الأطفال من عمر ١٥ عاما إلى سوق العمل وانخراطهم في الأعمال المختلفة أدى ذلك إلى الزيادة في أعداد القوى العاملة. ونتيجة لما لحق بالقطاع الزراعي من تراجع فقد قام العديد من أبناء المزارعين الأوائل بالهجرة والرغبة في التحصيل العلمي المهني في مجالات غير المجال الزراعي، حيث اعتبر هؤلاء ان العمل في القطاع الزراعي متعب ومتدني الأجور وقليل الجدوى ولا يحتاج إلا إلى مهارات متواضعة يمكن تأمينها من خلال العمالة الوافدة.

ومن خلال الجدول (٣-١٠) يمكن ملاحظة انخفاض أعداد ونسبة العاملين في القطاع الزراعي مقارنة بقطاعي الصناعة والخدمات والتي حازت على الأعداد الأكبر في عدد ونسب العمالة في الأردن، فمن خلال الجدول نجد ان القطاع الزراعي كانت نسب العاملين فيه خلال فترة الدراسة لا تتجاوز ١٠% من مجمل العمالة في الأردن فخلال عقد التسعينات نجد تزايدا مضطرداً في أعداد ونسب العمالة في القطاع الزراعي حيث كان عام ١٩٩٦ الأعلى نسبة في أعداد العمالة وبواقع ٨٢،٢ ألف عامل وبنسبة ٩،٤% من مجمل العمالة والمقدرة بـ٨٧٤,٧ ألف عامل، ثم بدأت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الأعداد والنسب تميل إلى الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ما نسبته ٢% من مجمل العمالة في الأردن.

أما فيما يختص بقطاع الخدمات نجد أنه حاز على أعلى نسبة بين القطاعات الأخرى فيما يختص الأيدي العاملة خلال فترة الدراسة، حيث يمكن ملاحظة حصوله على نسب عالية تصل إلى ما يقرب الـ٨٠% من مجمل الأيدي العاملة حيث وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ما نسبته ٧٩,٣% بمجمل ٩٨٠,١ ألف عامل.

أما قطاع الصناعة والذي حل في المرتبة الثانية فقد حصل على نسب تتراوح بين ١١,٣% و ١٦,١ % خلال فترة الدراسة.

ويرجع الانخفاض في أعداد العاملين في القطاع الزراعي في أحد مسبباته إلى استخدام المعدات والآلات الزراعية المتطورة تكنولوجيا مما أدى إلى الهجرات الداخلية من الريف إلى المدن والهجرات الخارجية كذلك إلى دول الخليج العربي ودول العالم ككل، فشح الأمطار يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية لدى المزارع وبالتالي انخفاض دخله مما يجعله يفكر ترك العمل في الزراعة والاتجاه إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الجدول ٣-١٠. أعداد ونسب العاملين في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالآلاف

السنة	عدد القوى العاملة الكلي	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
		العمالة	النسبة %	العمالة	النسبة %	العمالة	النسبة %
١٩٩٠	٥٢٤.٢	٣٨.٣	٧.٣	٦٠.٣	١١.٥	٣٧٣.٨	٧١.٣
١٩٩١	٥٢٥	٤٠.٨	٧.٤	٦٤.٣	١١.٦	٣٩٣	٧١.٢
١٩٩٢	٦٠٠	٤٤.٤	٧.٤	٦٨.٤	١١.٤	٤٣٧	٧١.٢
١٩٩٣	٦٥٧	٤٢	٦.٤	٧٤.٣	١١.٣	٤٩٤.٨	٧٥.٣
١٩٩٤	٨٣٤.٨	٥٤.٣	٦.٥	٩٧.٧	١١.٧	٦٠٣.٦	٧٢.٣
١٩٩٥	٨٣٦.٢	٥٧.٧	٦.٩	١٠٧	١٢.٨	٥٨٧.٨	٧٠.٣
١٩٩٦	٨٧٤.٧	٨٢.٢	٩.٤	١٠٠.٦	١١.٥	٦٠٧	٦٩.٤
١٩٩٧	٨٨٤	٦٨	٧.٧	١٤١.٤	١٦	٥٩٠.٥	٦٦.٨
١٩٩٨	٩٠٣	٦٠.٥	٦.٧	١٤٥.٤	١٦.١	٦٢٤.٩	٦٩.٢
١٩٩٩	٩٥٥.٥	٥٨.٣	٦.١	١٤٣.٣	١٥	٦٨٦	٧١.٨
٢٠٠٠	٩٨٩.٢	٤٥.٥	٤.٦	١٥٣.٣	١٥.٥	٧٢٥.١	٧٣.٣
٢٠٠١	١٠٠٢.٩	٤١.١	٤.١	١٥١.٤	١٥.١	٧٤٢.١	٧٤
٢٠٠٢	١٠٣٠.٦	٤١.٢	٤	١٥٥.٦	١٥.١	٧٦٨.٨	٧٤.٦
٢٠٠٣	١٠٤٩	٣٧.٨	٣.٦	١٦٠.٥	١٥.٣	٧٨٣.٨	٧٤.٧
٢٠٠٤	١٠٩٤	٣٩.٤	٣.٦	١٦٩.٦	١٥.٥	٨٠٧.٤	٧٣.٨
٢٠٠٥	١٠٧٣.٣	٣٦.٥	٣.٤	١٥٤.٦	١٤.٤	٨١٤.٦	٧٥.٩
٢٠٠٦	١٠٥٥.٨	٣٢.٧	٣.١	١٤٤.٦	١٣.٧	٨١١.٩	٧٦.٩
٢٠٠٧	١١٤٠.٤	٣٠.٨	٢.٧	١٥١.٧	١٣.٣	٨٨١.٥	٧٧.٣
٢٠٠٨	١١٧٢.٧	٣٠.٥	٢.٦	١٥١.٣	١٢.٩	٩١٥.٩	٧٨.١
٢٠٠٩	١٢٢٠.٥	٣٤.٢	٢.٨	١٥٦.٢	١٢.٨	٩٤٨.٣	٧٧.٧
٢٠١٠	١٢٣٥.٩	٢٤.٧	٢	١٥٢	١٢.٣	٩٨٠.١	٧٩.٣

المصدر: وزارة التخطيط The informal sector in the Jordanian economy

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما بالنسبة للعمالة الوافدة فكما هو معلوم فان العمالة الوافدة اخذت بالازدياد المتسارع منذ اوائل السبعينات حتى وقتنا الحاضر فالسوق الاردني مرسل ومستقبل للعمالة فهو يصدر قوى عاملة ذات تعليم مرتفع ويستورد عمالة من ذوي التعليم والمهارات المتواضعة للعمل في بعض القطاعات مما ساهم في ازدياد معدلات البطالة في الاردن وخاصة في بعض الفئات المهنية والمهارات التي يتوفر منها فائض من الاردنيين في سوق العمل الاردني .

والجدول التالي يبين اعداد العمالة الوافدة في الاردن العاملة في القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ :

الجدول ٣-١١ .اعداد العمالة الوافدة في الاردن العاملة في القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ بالالاف

السنة	اعداد العمالة الوافدة العاملة في القطاع الزراعي
١٩٩٠	١١٨٠٠
١٩٩١	١٠٨١٠
١٩٩٢	٣٦٢٢٤
١٩٩٣	١٥٦٧٨
٢٠٠٠	٣١٢٢٨
٢٠٠١	٣٧٨٥٣
٢٠٠٢	٤٠١٥٨
٢٠٠٣	٤٤٢٤٩
٢٠٠٤	٦٠٥٠٤
٢٠٠٥	٧٤١٣١
٢٠٠٦	٧١٣٥٤
٢٠٠٧	٧٠٤٧٦
٢٠٠٨	٧٥٤٦٧
٢٠٠٩	٩٢٧٦٧
٢٠١٠	٨٣٦٥٢
٢٠١١	٨٩٢١٤
٢٠١٢	٨٥٨٨٠

دائرة الاحصاءات العامة ،النشرات الفصلية

حيث يلاحظ من خلال الجدول اذا ما قورن بالجدول السابق سيطرة العمالة الوافدة على سوق العمل الزراعي في الاردن ، حيث نجد ان تلك الاعداد في حالة متزايدة في كل عام وقد يرجع ذالك في احد مسبباته الى توجه الكثير من الايدي العاملة الاردنية الى العمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي تعد من وجهة نظرهم ذات اجور اعلى ، كذالك فان الاجور في الفطاع الزراعي تعتبر متدنية نوعا ما وهذه الاجور يقبل بها العامل الوافد بسبب ارتفاع اسعار الصرف للدينار الاردني كما ان العامل الوافد بستطيع العيش في المزارع النائية بعيدا عن الاهل بعكس العامل الاردني ، اضف الى ذالك الى التقلبات السياسية في الدول العربية والتي جعلت من الاردن وما يتمتع به من استقرار سياسي واجتماعي هدفا لتلك العمالة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي

يعكس الأمن الغذائي قدرة الدولة بمواردها الطبيعية والمالية على تامين الاحتياجات الغذائية الكمية والنوعية لمواطنيها وإيصالها لهم في الوقت المناسب وفي أماكن تواجدهم مهما كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، أي وصولها إلى الفقراء وتمكينهم من الحصول على احتياجاتهم الغذائية.

وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فان الأمن الغذائي على انه توفر الإمكانات المادية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر في الحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٣).

وكما هو معلوم فان الأردن يعاني من شح في موارده المائية والأراضي الصالحة للزراعة مع زيادة في عدد السكان مما سبب في ارتفاع الطلب على الغذاء وارتفاع في أسعار المواد الغذائية، ومن هنا فان توافر مخزون استراتيجي من السلع الغذائية يضمن استقرار الأسعار واستمرار تدفق تلك السلع إلى السوق المحلية بما يحقق الأمن الغذائي للأردن.

وهنالك عدد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الأمن الغذائي في الأردن مثل الهجرات القسرية، والظروف السياسية في المنطقة العربية وغيرها من العوامل التي أدت إلى تغيرات سكانية غير منتظمة، بالإضافة للعوامل الديموغرافية والتي تشمل عدد السكان والهجرات من الريف إلى الحضر بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تمت الإشارة إليها وهي نقص الموارد الزراعية.

وتشير نشرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالميزانية الغذائية لعام ٢٠١١ إن الأردن مكتف غذائيا من الزيتون وزيت الزيتون والبندورة والحليب الطازج وبيض المائدة، إلا أنه يعاني من فجو غذائية بالنسبة لمحاصيل الحبوب وبالأخص القمح والشعير والتي تكفي كمياتها للاستهلاك المحلي حيث تشير البيانات إلى اعتماد الأردن بشكل كلي على المستوردات من القمح حيث استورد ما نسبته ٩٨% عام ٢٠١١ و٩٣,٣% بالنسبة للشعير، وهذا ما يبينه الجدول (٣-١١).

الجدول ٣-١٢. نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المحاصيل لعام ٢٠١١

المحصول	الإنتاج (بالطن)	الواردات (بالطن)	الصادرات (بالطن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
الشعير	٢٩,٢٨٥	٤٤٧,٣٣٢	٠	٦.١
القمح	١٩,٨٠١	١,٠٧٦,٦٥٠	٥٠٨	١.٨
الزيتون	١٣١,٨٤٧	٠	٣,٩٧٢	١٠٣.١
زيت الزيتون	١٩,٤٤٧	٦	٧٩٩	١٠٤.٣
البندورة	٧٧٧,٨٢٠	١٧٢	٤٣٤,٨٠٦	٢٢٦.٦
لحوم الدجاج	١٩٠,٤٨٣	٤٨,٤٨١	١٧,٤٥١	٨٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحوم الماعز	٣,٧٩٥	٥٠	٧	٩٨.٩
حليب الأبقار والضان والماعز	٣٠٦,٩٣٦	٠	٠	١٠٠
بيض المائدة	٥١,٧٣٣	٨١٩	٣,٣٢٦	١٠٥,١
الاسماك	١,٠٧٥	٣٧,٩٨٣	٢,٧٦٦	٣

المصدر: النشرة الغذائية للإحصاءات العامة ٢٠١٢.

رابعاً: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فكما هو معلوم فالتجارة الخارجية في أي دولة تعكس مستوى النشاط الاقتصادي فيها، وتعد من المتغيرات التي تؤثر في جانبي العرض والطلب، إذ أنها تعطي صورة واضحة عن الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية كما أنها تعكس جانب الاستهلاك المحلي ونسبة الواردات منه وهي بذلك تشكل حافزا على النمو الاقتصادي كما تعد وسيلة رئيسية لإحداث تعاون اقتصادي بين الدول.

ويحتل القطاع الخارجي أهمية كبيرة في الأنشطة الاقتصادية الأردنية كون الأردن بلد صغير والقاعدة الإنتاجية لاقتصاده لا تحقق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع، فلجا إلى الاستيراد على نطق واسع لسد حاجاته وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (٣-١٢) والذي يبين الصادرات والمستوردات الزراعية والميزان التجاري بالمليون دينار خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢، فقد شهدت الصادرات الأردنية تطورا ملحوظا فقد بلغت عام ١٩٩٠ ما يقارب ٦٥,٦٩ مليون دينار إلى أن وصلت في عام ٢٠١٢ إلى ٣٨٥ ,٨٦٤ مليون دينار ويعزى جزء من هذا الارتفاع إلى إقامة مشاريع زراعية على نطاق تجاري واسع إضافة إلى إزالة العوائق الأساسية أمام الصادرات الزراعية الأردنية للأسواق التقليدية والجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي أضف إلى ذلك انضمام الأردن لبعض الاتفاقيات التجارية مثل منظمة التجارة العالمية وتوقيع عدد من الاتفاقيات لتبادل السلع مع العديد من الدول وبالأخص دول الخليج العربي، أما بالنسبة للمستوردات الزراعية فقد فاقت بكثير الصادرات الزراعية في مجمل سنوات الدراسة فقد بلغت في عام ١٩٩٠ ما يقارب ٤٨٠ ,٤٥٥ مليون دولار إلى ان وصلت في عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب٢٥٨٧,٥٢ مليون دينار، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب المحلي وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية احتياجاته، أضف إلى ذلك انخفاض القيود والرسوم الجمركية كنتيجة لانضمام الأردن لعدد من اتفاقيات التجارة الحرة وعدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والأجنبية، كذلك ارتفاع مستوردات مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذار والأسمدة وغيرها. أما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فكما هو معلوم فانه يعتبر مؤشرا يعتمد عليه في تخطيط التجارة الخارجية والاطلاع على إمكانيات الدولة وطاقتها الإنتاجية ويلاحظ من الجدول حالة العجز الدائم حيث ان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم المستوردات الزراعية دائما تزيد عن حجم الصادرات الزراعية مما يدل على ان القطاع الزراعي يعيش في حالة عجز عن تلبية الاحتياجات من السلع الزراعية وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي والذي بدوره يشكل الأساس في الأمن السياسي والاجتماعي حيث يلاحظ ان العجز في الميزان التجاري الزراعي (الفجوة الغذائية) قد شهدت زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة فقد زاد من- ٣٨٣, ٩٥٢ مليون دينار في عام ١٩٩٠ إلى ان وصل في عام ٢٠١٢ إلى -١٦٠٨,٠٦ مليون دينار. حيث أن استمرار هذا العجز في الميزان التجاري الزراعي يخالف خطط التنمية والتي تسعى إلى رفع الإنتاج الزراعي لتغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى الخارج أضف إلى ذلك إلى ما يؤديه ذلك العجز من تبعية وارتباط القرار السياسي للدولة في بعض الأحيان بالوضع الغذائي المحلي.

الجدول ٣-١٣. قيمة الصادرات والمستوردات الزراعية والمعاد تصديرها والعجز في الميزان التجاري الزراعي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالمليون دينار

السنة	الصادرات الزراعية	المعاد تصديرها	المستوردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي
١٩٩٠	٦٥.٧	٦.١٩	٤٥٥.٨٤	-٣٨٣.٩٥
١٩٩٤	١٥٩.٩٦	١٧.٧٧	٥١٩.٣٩	-٣٤١.٦٧
١٩٩٨	٢٢٩.٠٥	٢٤	٦٣٣.٧٢	-٣٨٠.٦٧
٢٠٠٢	٢٣٩.٩٣	٥١.٢٥	٦٥٠.٥	-٣٥٩.٣٢
٢٠٠٦	٤٥١	٦٤.٨١	١١٤٠.٢٤	-٦٢٤.٤٣
٢٠١٠	٦٩٣.١٣	١٠٦.٠٧	١٩٢٧.٥٨	-١١٢٨.٣٨
٢٠١١	٧٩٥.٢٨	٩٩.٩٧	٢٣٦٩.١٦	-١٤٧٣.٩١
٢٠١٢	٨٦٤.٣٩	١١٥.٠٧	٢٥٨٧.٥٢	-١٦٠٨.٠٦

المصدر: الإحصاءات العامة بيانات سنوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار في الزراعة أمراً لا غنى عنه لتخفيض مستويات الجوع وتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام. وتشكل مناطق العالم التي يشهد فيها رأس المال الزراعي لكل عامل والاستثمارات العامة في الزراعة ركوداً بؤراً للفقر والجوع اليوم. وسيؤدي نمو الطلب خلال العقود المقبلة إلى المزيد من الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية. ولن يقتضي القضاء على الجوع بشكل مستدام زيادة الاستثمارات الزراعية بشكل كبير فحسب، وإنما تحسين فعاليتها أيضاً (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢).

أولاً: مفهوم الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات القطاعية المنتجة فهو يأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنه أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الأخرى حيث انه بالإضافة إلى احتمال فشل المشروع والخسائر بسبب التأثير المتبادل مع المتغيرات الاقتصادية المتعددة التي يقع بعضها خارج نطاق سيطرة النظم، يتأثر الاستثمار الزراعي بالظروف المناخية من درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والجفاف والصقيع والبرد ، والتي لها دورا هاما في إتمام العملية للنشاط الزراعي، وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر جزءا من معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية، ٢٠١٢).

ويعرف الاستثمار الزراعي (Agricultural Exploitation) بأنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس المال..) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسدّ حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة. وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن؛ أي أكبر كمية كبيرة من الربح. أما في الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد. ويتم الاستثمار الزراعي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي، فقد اتجه الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية الصناعية وغيرها) (ياسين، ٢٠٠٨).

ومما سبق يمكن الاستنتاج بان الاستثمار الزراعي له نفس مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الكلي، غير انه يشمل استبدال المستثمر راس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية (الأراضي، والعمل، ورأس المال) وإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجات المستهلكين وزيادة الناتج الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وتحقيق الأمن الغذائي فان بالإضافة لذلك يتحمل مخاطر مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية المتعددة التي يمكن السيطرة عليها والتقليل من تأثيرها هذا بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالظروف المناخية والبيئية التي يصعب السيطرة عليها. لذا فهذا النوع من الاستثمار بحاجة إلى بيئة استثمارية متطورة ومتكاملة حتى تنخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار الزراعي مقارنة مع الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

ثانياً: خصائص الاستثمار في القطاع الزراعي

يتميز الاستثمار الزراعي عن غيره من الاستثمارات في القطاعات الأخرى بمجموعة من المميزات نذكر منها:

١. المخاطرة: حيث نجد ان نسبة المخاطرة في الاستثمار الزراعي تكون كبيرة اذا ما قورنت بباقي القطاعات الاقتصادية وذلك بسبب الظروف المناخية والعوامل الجوية وبذلك يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع.

٢. صعوبة التمويل الزراعي بسبب قلة الضمانات التي يوفرها ذلك القطاع اذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى.

٣. الدورة المالية في القطاع الزراعي تختلف عنها على سبيل المثال في القطاع الصناعي فالدورة المالية في الزراعة تكون موسمية فهي طويلة الأمد.

٤. ضخامة راس المال الزراعي الثابت اللازم للعملية الإنتاجية اذا ما قورنت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. الدورة الزراعية : حيث يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية حيث ان الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض في سنة أخرى من اجل تمكين التربة ومساعدتها على استعادة عناصرها واستعادة خصوبتها لزرعها بمحصول آخر.

ثالثاً: متطلبات الاستثمار الزراعي

إن متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي متعددة ويحتاج بعضها لان تتوفر بشكل كمي والبعض الآخر بشكل نوعي ويمكن تلخيصها بما يأتي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٤):

أ. الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة:

حيث تمثل الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة الزراعية العنصر الأساسي للاستثمار الزراعي حيث يسمح وجود هذه الأراضي بإنتاج محاصيل متنوعة أو القيام بالزراعة المختلطة بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، أما بالنسبة للعمالة الزراعية فتعد عامل من عوامل الإنتاج على قدر كبير من الأهمية. فهو المشغّل لعوامل الإنتاج الأخرى. فمهما بلغت أهمية الأرض ووسائل الإنتاج كلها فإنها تبقى جامدة فاقدة لأهميتها وفاعليتها إذ لم تستخدم اليد العاملة في تحريكها وتوجيهها. وتختلف أهمية العمل الزراعي باختلاف حجم المشروع الزراعي،، والمحصول الزراعي، ودرجة التكثيف الزراعي. ويُعد الفلاحون المصدر الأساسي للعمل الزراعي. والفلاحون هم ذلك الجزء من السكان الذي يعتمد في معيشته على الزراعة. وتختلف أهمية الفلاحين في مجموع السكان اختلافاً كبيراً من زمن إلى آخر ومن بلد إلى آخر. أما القوة البشرية الزراعية فيقصد بها السكان الزراعيون أو الفلاحون القادرون على العمل الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٦٥سنة. وتقسم القوة البشرية الزراعية إلى قوتين: قوة عاملة وهي التي تمارس نشاطاً اقتصادياً، وقوة متعطلة وهي التي لا تمارس ذلك النشاط مع قدرتها على ذلك.

ب. مصادر الثروة الحيوانية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن توفر مصادر متنوعة من الثروة الحيوانية يعتبر من متطلبات الاستثمار الزراعي في هذا المجال، حيث توفر أعداد هائلة من الثروة الحيوانية إضافة إلى وجود مساحات واسعة من المراعي الطبيعية التي يمكن تنميتها لتوفير المزيد من الأعلاف الحيوانية.

ج. اختيار موقع المشاريع الزراعية :

يعتبر اختيار موقع المشاريع الزراعية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الزراعي بشتى مكوناته من أهم متطلبات ذلك الاستثمار، حيث يرغب المستثمر في استيفاء المشروع لرغباته من حيث درجة المخاطر التي يتوقع تحملها ومستوى العائد المتوقع من كل مشروع على حدى.

د. **تحديد نوعية الإنتاج الزراعي:**

إن تحديد نوعية الإنتاج الزراعي يعتبر من متطلبات الاستثمار الزراعي ويعتبر ذلك في إطار التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ضمن استراتيجياتها أو خططها التنموية المتوسطة والطويلة الأجل والتي تهدف من خلالها إلى زيادة الإنتاج الغذائي لدوره في تحقيق الأمن الغذائي وضمان الاستقرار الاجتماعي وخلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من العمالة، حيث يشمل الإنتاج الغذائي الحبوب بأنواعها ومنتجات الألبان والخضراوات والفواكه وغيرها، إلا أن هذه المنتجات تحتاج إلى بيئات مناخية وأنواع تربة مختلفة مما يجعل عملية تحديد نوعية الإنتاج مرتبط بتحديد المشاريع الاستثمارية الزراعية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات.

هـ. تحديد التقنية الملائمة للإنتاج الزراعي:

يعتبر استخدام التقنية الملائمة في الإنتاج الزراعي من متطلبات الإنتاج الزراعي لأنها عملية متجددة عبر الزمن نسبة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، وكذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات للأرض، ومبيدات الحشرات وجدول زمني للزراعة والحصاد، بالإضافة للآليات ولمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب ويهدف الاستثمار الزراعي من خلال استخدام التقنية الملائمة إلى تحسين مدخلات الإنتاج عن طريق زيادة كفاءة استغلال عناصر الإنتاج والتقليل من المخاطر بالإضافة إلى اعتماد الابتكار والمبادرة في طرح تقنية بديلة ذات عائد افضل ومن ثم يأتي دور الإرشاد في توطين هذه التقانة جغرافياً ومحصولياً حتى يتمكن من إقناع المزارعين بجدوى تطبيقها في الوقت الراهن والمستقبل في زيادة الإنتاجية.

و. التمويل الزراعي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر التمويل الزراعي من أهم القضايا التي تعوق الاستثمار الزراعي وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين وهنالك عدد من العوامل التي تؤدي إلى عدم توفير التمويل اللازم في الوقت المناسب منها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ٢٠٠٤):

- مواجهة القطاع الزراعي لمخاطر مرتفعة نسبيا مع القطاعات الأخرى وهذا يرجع إلى طبيعة الإنتاج الزراعي والذي يعتمد على الظروف المناخية وتأثره بالظروف الخارجية بصورة كبيرة.
- تحتاج مؤسسات التمويل إلى ضمانات عينية حتى توفر التمويل اللازم وهذه الضمانات قد تكون عقارية أو أصول منقولة غير أن المزارع يرغب ان تكون تلك الضمانات هو إنتاج المشروع بمعنى عدم تحمله للمخاطر وهذا ما يتنافى مع السياسات التمويلية التي تمارسها المؤسسات التمويلية.
- ضعف الموارد المالية لمؤسسات وبنوك الإقراض الحكومية والتي تكون ميزانياتها في الغالب تمول عن طريق الميزانية العامة للدولة غير انه في ظل التوجهات نحو التحرر الاقتصادي والخصخصة لم يعد بإمكان الحكومات تلبية متطلبات القطاع الزراعي.
- ان القطاع الزراعي يحتاج إلى تمويل مرحلي مبرمج من بداية إعداد التربة إلى الحصاد والنقل والتسويق وعليه فان التمويل في المراحل الأولى ثم انقطاعه أو نقصه في المراحل اللاحقة فان ذلك يؤدي إلى فشل الموسم الزراعي ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة مما يؤدي بالمزارعين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي المحدود مما يقلل من المساحة المزروعة ومن تنوع المحاصيل وزيادة الإنتاج.

ز. التسويق الزراعي:

يعتبر التسويق الزراعي من أهم المشاكل التي يواجهها الاستثمار الزراعي نظراً لتقلبات الأسعار في لأسواق المحلية والعالمية ويرجع ذلك لعدة عوامل منها حجم الطلب على المنتجات الزراعية والاحتكار وعدم قدرة المزارعين على التخزين لخلق توازن بين العرض والطلب خاصة في مواسم الإنتاج.

لذا فإذا كان السعر يتحدد حسب آلية السوق فإن المزارع لن يتحصل على أسعار مجزية نظرا لطول قنوات التوزيع وما تحققه من عائد وهذا يشير إلى أهمية عملية التسويق داخليا وخارجيا عبر مؤسسا مؤهلة تضمن للمزارعين أسعارا مقبولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي إطار التسعير لا بد من دور للحكومات في تحديد الأسعار بمستوى أعلى من السعر السوقي ثم شراء الفائض كمخزون استراتيجي وبالذات في حالة المواد الغذائية الأساسية، وفي حالات أخرى تقوم الدولة بدعم المزارعين إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إطار الاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة المباشرة في القطاع الزراعي والتي تؤثر مباشرة في تنمية وتطور الإنتاج الزراعي.

ح. التصنيع الزراعي:

يعتبر وجود إمكانية التصنيع الزراعي للمنتجات الزراعية من متطلبات الاستثمار الزراعي، حيث أن وجود هذه الإمكانيات تشجع على الإنتاج الزراعي وتضمن للمزارع تصريف جزء من إنتاجه السنوي بأسعار شبه معلومة مما يدفعه إلى مزيد من الإنتاج من نفس المحصول والى تنويع المحاصيل استجابة لحاجة الصناعة وخاصة عندما تكون هذه الصناعات مرتبطة ومتكاملة مع الإنتاج الزراعي من المواد الغذائية والمواد غير الغذائية وعليه فإن إغفال التصنيع في السياسات الزراعية يكون عائقاً أمام التوسع في الاستثمار الزراعي ونموه.

ط. الخدمات المساندة في القطاع الزراعي:

إن توفر الخدمات المساندة في القطاع الزراعي كالبحوث والإرشاد الزراعي والنقل داخل المشاريع وخارجها وحماية البيئة والتربة من التدهور، وكذلك التخزين بصورة علمية من متطلبات الاستثمار الزراعي وان ضعف هذه الخدمات تؤدي إلى عدم استمرارية الإنتاج نظرا لتكاليف الإنتاج العالية مما يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الزراعية، لذلك يجب على الدولة وضع سياسات كلية تسعى لتوفير هذه الخدمات المساندة ذات الأثر الإيجابي على تطوير القطاع الزراعي مما يساعد على المزيد من الاستثمارات في ذلك القطاع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: دوافع الاستثمار الزراعي

هنالك عدة أهداف للاستثمار الزراعي ومنها تتحدد الدوافع لمثل هذا النوع من الاستثمار فهنالك الاستثمار الذي يهدف لتحقيق أهداف استراتيجية تخص الدولة مثل تحقيق الأمن الغذائي أو بغرض الإنتاج التصديري بغية الوصول إلى أسواق جديدة وهنالك الاستثمار الذي يهد إلى تحقيق أهداف اجتماعية مثل تنمية المناطق الريفية والمناطق الرعوية والحد من الهجرة الريفية.

ويمكن تلخيص أهم دوافع الاستثمار الزراعي بما يلي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٤)

أ. زيادة معدلات النمو الاقتصادي:

إن زيادة معدلات النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه معظم الدول وبخاصة الدول النامية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الاستثمارات في معظم القطاعات الاقتصادية وبالأخص في القطاع الزراعي حيث أن زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يهدف بحد ذاته إلى زيادة الإنتاج ومن ثم يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ونصيب الفرد منه.

ب. توفير فرص العمل وخفض نسبة البطالة:

ان من أهداف الاستثمار في القطاع الزراعي توفير فرص العمل وخفض نسبة البطالة وبالأخص في المجتمعات الريفية من خلال زيادة حجم الاستثمارات في المشاريع الزراعية وهذا يدل دلالة واضحة على أهمية القطاع الزراعي في زيادة فرص العمل المستدامة أو المؤقتة في ظل تزايد عدد السكان.

ج. تامين الغذاء:

والذي يعتبر من أهم دوافع الاستثمارات الزراعية وهو من الموضوعات الهامة لدول العالم في المجمل والدول النامية بالأخص لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية فهو يعني توفير الغذاء بكميات كافية ومستقرة وسليمة صحيا وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة بالإضافة إلى توفير مخزون استراتيجي من المنتجات خاصة الأساسية منها.

د. توفير المواد الخام للصناعات المحلية:

يعمل الاستثمار الزراعي على زيادة المنتجات الزراعية التي تعتبر كمواد خام للصناعات المحلية الزراعية فبعض الصناعات تعتمد على مخرجات القطاع الزراعي مثل الصناعات الغذائية، كما أن الزراعة تعتمد على الصناعة كذلك من حيث السلع الاستهلاكية والآلات اللازمة لتطوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاج وعليه فإن كل قطاع يعتمد على الطلب الذي يحتاجه الآخر من منتجاته ويتطلب ذلك التوازن بينهما من اجل التنمية المتبادلة بين القطاعين.

هـ. زيادة حجم الصادرات الزراعية:

يعتبر زيادة الصادرات الزراعية من أهم دوافع الاستثمار الزراعي خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية حيث أن زيادة حجم الصادرات الزراعية يقلل من الفجوة الغذائية خاصة في الدول النامية.

و. إدخال التقنية الحديثة للقطاع الزراعي:

إن إدخال التقنية تعني استخدام المكننة الزراعية في كل مراحل الإنتاج الزراعي واتباع الطرق الحديثة في الزراعة والري وإدخال احسن المخلات الزراعية من أسمدة وبذار ومبيدات عشبية وحشرية لا تؤثر على البيئة مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي يحدث أثراً إيجابياً على العائد النقدي من الزراعة.

خامساً: المحددات الاقتصادية للاستثمار الزراعي

بالإضافة إلى المخاطر الخارجية التي يتعرض لها الاستثمار الزراعي كالعوامل والظروف الجوية مثل معدلات الأمطار والآفات الزراعية إضافة إلى العوامل الداخلية مثل مدخلات الإنتاج ونوعية المستهلكين يواجه الاستثمار الزراعي عدداً من المحددات الاقتصادية التي يمكن تلخيصها بما يلي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٤).

أ. سياسات الإنتاج: تتضمن السياسات الإنتاجية دعم وتطوير الإنتاج الزراعي عبر الدورات الزراعية حيث يتم توجيه الاستثمارات بصورة غير مباشرة نحو المحاصيل مرتفعة العائد وذات القدرة التنافسية خاصة في ظل سياسات التحرر الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار وبالأخص الاستثمار الزراعي.

ب. سياسات التسعير: يتميز القطاع الزراعي بموسمية الإنتاج مما يؤدي إلى عدم تدفق المنتجات الزراعية بصورة ملائمة للطلب خلال السنة مما يؤدي إلى تباين في السياسات السعرية لمدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي من دولة لأخرى وفقاً لدرجة التدخل الحكومي في تحديد الأسعار فبعض الدول تحدد أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي بواسطة إعفائها من الرسوم غير أن بعضها يقدم دعما مباشرا لمدخلات الإنتاج الزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. سياسات التصنيع : تهدف السياسات التصنيعية في القطاع الزراعي إلى قيام صناعات زراعية في مجال السلع الغذائية والتحويلية تكون المنتجات الزراعية مدخلات الإنتاج فيها، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والتي بدورها تزيد من الدخل الوطني، حيث تقوم الدول بتشجيع هذا النوع من الصناعات وإعطاء القطا الخاص دورا هاما فيها من خلال التسهيلات والمزايا الاستثمارية والتمويلية وإنشاء البنية التحتية وتأهيل العمالة لتكون هذه الصناعات بالقرب من المشاريع الزراعية.

د. سياسات التصدير: إن عملية التصدير تحتاج إلى معلومات محددة عن الأسواق العالمية من حيث حجم ونوع الطلب والأسعار والبدائل المتاحة للمستهلك وعليه فان إنشاء قاعدة بيانات عن الأسواق العالمية والمنتجات المحلية القابلة للتصدير يقدم دعما لقطاع الصادرات الزراعية بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف وإلغاء الرسوم المحلية والضرائب عليها ودعم الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المنتجات ذات الميزة التنافسية الموجهة للتصدير بخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي

إن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً وأساسياً في زيادة النمو الاقتصادي لبلدان العالم وبالأخص في الدول النامية كما انه يعتبر من الوسائل المهمة في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية في البلدان المضيفة لمثل هذا النوع من الاستثمارات.

وتسعى الدول إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي لتعويض النقص الحاصل في الاستثمارات المحلية وكذلك بسبب زيادة أسعار الغذاء العالمية وبسبب اعتماد بعض الدول (والتي تعاني من زيادة أعداد السكان وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة) وبشكل متزايد على الأغذية المستوردة مما يهدد أمنها الغذائي.

وفي العقود الأخيرة ازدادت مشاركة المستثمرين الأجانب في قطاع الزراعة على الصعيد العالمي وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية الكبيرة من الموردين الرئيسين للمواد الغذائية حيث أدى ارتفاع أسعار تلك السلع مؤخرا إضافة إلى المخاوف المتعلقة بالنمو السكاني واستنزاف الموارد الطبيعية وتغير المناخ إلى اجتذاب المستثمرين الأجانب إلى ذلك القطاع خاصة في الدول الفقيرة والتي اصبح أمنها الغذائي في خطر أو حتى في الدول الغنية والتي تعتمد على الواردات الغذائية في تحقيق أمنها الغذائي.

ورغم شح البيانات فيما يختص بمجمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي وذلك يعود بحسب الانكتاد إلى ضعف جهود الإبلاغ من قبل الدول عن حجم تلك الاستثمارات فقد اظهرت البيانات المتوافرة ضعف حصة الزراعة من مجمل تلك الاستثمارات فمن خلال الشكل (٤-١) يتبين لدينا أن حصة الزراعة كانت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ تعادل ٧.٨% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبات هذه النسبة بالتناقص إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ حيث بلغت النسبة ١.٨% من مجمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FAO, ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

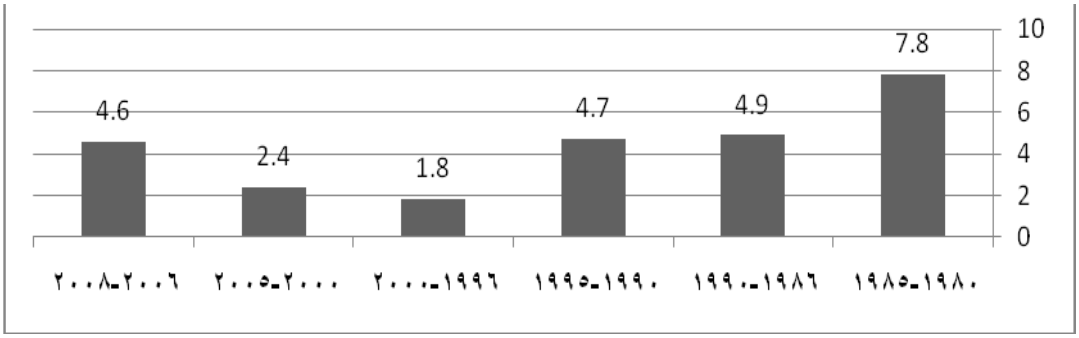

الشكل ٤-١. نصيب الزراعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المصدر: UNCTAD (٢٠٠٩)

وتضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الزراعي لتصل ما قيمته ٣ مليار دولار سنوياً للفترة ما بين عام ١٩٩٠ و٢٠٠٧ تحت ضغط حاجة الاقتصاديات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية المتزايدة لاستيراد المواد الغذائية وارتفاع الطلب على الوقود الحيوي واستنزاف الأراضي والموارد الطبيعية والمياه في الدول النامية، ومقارنة بالحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى هذه التدفقات منخفضة رغم أنها تشكل جزءا كبيرا نسبيا من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول منخفضة الدخل والمساهمة في تكوين رأس المال في القطاع الزراعي داخلها، والجدول (٤-١) يبين نصيب القطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة من الاستثمارات الأجنبية العالمية:

الجدول ٤-١. نصيب قطاعات الزراعة والصيد البحري والأغذية والمشروبات من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية

(مليار دولار / النسبة المئوية) خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠١٠)

المنطقة	الاستثمارات الواردة			الاستثمارات الصادرة		
	١٩٨٩-١٩٩١	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	١٩٨٩-١٩٩١	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠
أ - الزراعة والصيد البحري						
العالم	٠.٦	٣.٣	٦.٣	٠.٥	١.١	٢.٤
النسبة	٠.٣٠٪	٠.٢٠٪	٠.٤٠٪	٠.٢٠٪	٠.١٠٪	٠.٢٠٪
الدول النامية	٠.٦	٣	٥.٢	٠	٠.٥	١.٤
النسبة	١.٨	٠.٨	١	٠.٧٠٪	٠.٤٠٪	٠.٦٠٪
ب - الأغذية والمشروبات						
العالم	٧.٢	٤٠.٥	٧٠.٥	١٢.٥	٤٨.٣	٥٠.٧
النسبة	٣.٨٠٪	٢.٨٠٪	٤.٩٠٪	٥.٦٠٪	٣.٣٠٪	٣.٣٠٪
الدول النامية	٢.٤	٥.١	١١.٤	٠.٣	٢.٦	٣.٧
النسبة	٦.٨٠٪	١.٤٠٪	٢.٣٠٪	٤.١٠٪	١.٩٠٪	١.٥٠٪

المصدر: UNCTAD, FDI data on agriculture, Astrit Sulstarova, Rome, ٢٠١٢

حيث يلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى منخفضة جدا رغم أهمية هذين القطاعين ورغم النمو البطيء الذي شهداه، حيث لم تتجاوز الاستثمارات العالمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواردة في القطاعين عتبة ٦.٣ مليار دولار و هو ما يمثل ما نسبته ٠.٤% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية الواردة و بنفس الحال ينطبق هذا الأمر على الاستثمارات الأجنبية العالمية الصادرة حيث لم تتجاوز ٢.٤ مليار دولار وبنسبة ضئيلة مقدارها ٠.٢%.

ويمكن من خلال الجدول تسجيل نفس الملاحظات فيما يختص بالدول النامية من جانب التدفقات الواردة والصادرة ونسبها المئوية إلا أن نقطة رئيسة وهي أن الدول النامية تسهم بما نسبته من ٥٠ إلى ٨٠ % من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الواردة والصادرة) فيما يختص بقطاعي الزراعة والصيد البحري و هذا إن دل فإنما يدل على الميزة النسبية التي تتمتع بها تلك الدول في هذين القطاعين وقد يرجع السبب في ذلك إلى توافر الأراضي الزراعية في تلك الدول والتي توفر الموارد الطبيعية اللازمة للاستثمار في تلكما القطاعان بالإضافة إلى الهيكل الاقتصادي الملائم والسياسات المشجعة للاستثمار في تلك القطاعات.

أما بخصوص قطاع الأغذية والمشروبات والتي تشكل منتجات القطاع الزراعي مدخلات رئيسة في إنتاجهما فيلاحظ وجود ارتفاع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة لتصل في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) ٧٠.٥ و٥٠.٧ مليار دولار على التوالي مع نسبة تتراوح بين ٤.٩ و٣.٣ % على التوالي.

ويلاحظ أن الدول النامية تناقصت نسبة مساهمتها في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في قطاعي الأغذية والمشروبات فقد كانت تساهم بـ ٦.٨ % في الفترة (١٩٨٩-١٩٩١) وانخفضت إلى ٢.٣% للفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٨- ٢٠١٠) ويعود ذلك في إحدى مسبباته إلى الاستنزاف المكثف ولاستغلال غير العقلاني لتلك الموارد وظهور مصادر أخرى للتوريد مما افقدها تدريجياً لميزتها النسبية لمورد للمواد الأولية.

وبحسب الانوكتاد فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف بحسب المنتج وبحسب المنطقة فنجد على سبيل المثال تتلقى دول أمريكا الجنوبية تلك الاستثمارات في محاصيل القمح والأرز وقصب السكر والفاكهة والزهور والدواجن وفي جنوب أفريقيا تركزت كعظم تلك الاستثمارات في القطن وقصب السكر و في جنوب آسيا تركزت في مجال القمح والأرز و في مناطق آسيا الأخرى فقد تركزت في مجال اللحوم والدواجن و في دول الاقتصادات المتحولة فقد تركزت في قطاع الألبان.

أما بالنسبة لفوائد ذلك النوع من الاستثمارات فإنه يأخذ شكل الفوائد والمخاطر التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر بمفهومه العام ومنها (FAO, ٢٠١٠):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. زيادة تدفقات الموارد المالية وزيادة المدخرات من العملات الأجنبية بالنسبة للدول المستضيفة لمثل هذا النوع من الاستثمارات وسد الفجوة في الاستثمارات الزراعية المحلية.

ب. انفتاح الدول المستقطبة لمثل هذا النوع من الاستثمارات على نقل التكنولوجيات الحديثة والمشاريع الاستثمارية في ميادين البحث والتطوير كالهندسة الوراثية والأسمدة العضوية.

ج. زيادة الاستثمارات في رأس المال الثابت (كالمعدات، الآلات الزراعية، والبنية التحتية كالطرق وغيرها لا سيما في حالة شراء الأراضي أو التأجير طويل الأجل).

د. تطوير مهارات ومعايير الأداء من خلال تطبيق المعارف البيئية الزراعية الحديثة من قبل العلماء والمزارعين.

ه. زيادة الاستثمار في راس المال البشري كالطلب على الأيدي العاملة الماهرة، وخلق المزيد من فرص العمل.

و. التغلب على المعوقات والعراقيل التمويلية وفتح أسواق خارجية ومحلية جديدة والتي تتعلق بالمواد الغذائية الأساسية والتي تقترن بزيادة الإنتاجية الزراعية.

أما بالنسبة للمخاطر فتتمثل:

أ. الحد من المدخرات ومعدلات الاستثمار المحلية، بسبب استبعاد المنافسين المحليين المستمدة من اتفاق الامتياز الحصري في الإنتاج أو الأراضي مع الحكومة المضيفة.

ب. الحد من والإيرادات العامة بسبب الإعفاءات الضريبة وتحويل أرباح الشركات والمستثمرين إلى الدولة المصدرة لمثل هذا النوع من الاستثمارات.

ج. تحويل الإنتاج من المواد الغذائية للسوق المحلية مع ما يترتب على هذا الأمر من تدهور في الميزان التجاري للدولة المضيفة.

د. زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة إضافة إلى راس المال البشري الأجنبي.

ه. اعتماد التكنولوجيا كثيفة راس المال غير ملائمة للإنتاج مع محدودية فرص العمل.

و. تدهور الأراضي واستنفاد موارد المياه بسبب الممارسات الزراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ز.

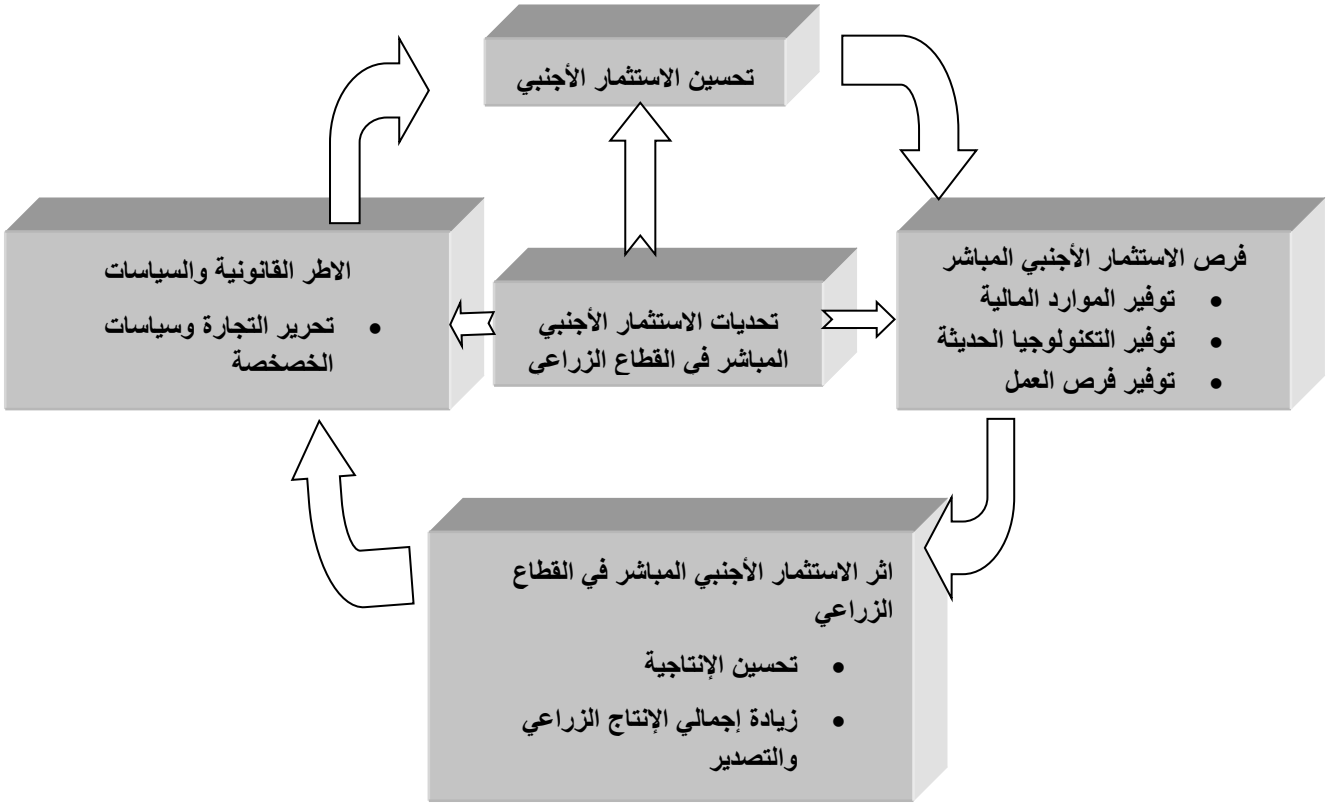

الشكل ٤-٢. هيكلة وفرص وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

Source: Structures, Opportunities and Impacts of FDI in Agricultural Sector in Ethiopia ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار الزراعي (الأجنبي والوطني) في الأردن

حقق قطاع الزراعة في الأردن نسبة نمو عالية بفضل التوسع في مناطق الزراعة المروية. وقد ساهمت عدة عوامل في تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار في هذا القطاع منها: إقامة مشاريع زراعية على نطاق تجاري واسع إضافة إلى إزالة العوائق الأساسية أمام الصادرات الزراعية الأردنية للأسواق التقليدية والجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي، يساهم القطاع الزراعي بما نسبته ٨.٢% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه ٣.٥% من مجموع القوى العاملة. وتشكل الصادرات الزراعية ١١% من مجموع صادرات المملكة، يذهب ٩٢% منها إلى الأسواق العربية خصوصاً الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سوريا وقطر (مؤسسة تشجيع الاستثمار، ٢٠١٣).

ويمتلك الأردن مجموعة من المميزات والتي تساعد على استقطاب الاستثمارات الزراعية سواء كانت المحلية أو الأجنبية ومن هذه المميزات (وزارة الزراعة الأردنية):

١. تنوع المناخ مما يؤدي إلى الإنتاج في أوقات مختلفة من العام وإمكانية إنتاج محاصيل معينة خارج أوقاتها في ظل الظروف الطبيعية وكذلك استمرار الإنتاج على مدار العام من نفس المحصول إذ يمكن إنتاجه في الأغوار والمرتفعات والمنطقة الشرقية دون فترات تداخل طويلة.
٢. أساليب الإدارة الجيدة للمحاصيل والتي تشمل المكافحة المتكاملة والبيولوجية والزراعات العضوية.
٣. وجود الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة تأهيلاً عملياً وعلمياً عالٍ يمكنها من الاستجابة بسرعة إلى التغيرات التقنية في القطاع وتطويعها وتبنيها بسهولة ويسر.
٤. الميزة النسبية التي يتمتع بها الإنتاج الزراعي الأردني عن غيره من الدول المجاورة ذوات المناخ والطبيعة المشابهة وارتباط الأردن برا مع أوروبا، يعطي المنتجات الأردنية ميزة تفضيلية عن بقية الدول المجاورة بتوفر إمكانيات النقل البري.
٥. قرب الأردن من أماكن الاستهلاك الرئيسية سواء في الخليج العربي أو الأسواق الأوروبية قياسا بالمنتجين الآخرين الرئيسين في الدول المنافسة.
٦. المناخ الاستثماري السائد في الأردن وخصوصاً للقطاع الزراعي، إذ أن الأردن من الدول القلائل التي لا تفرض ضرائب على الدخول المتأتية من العملية الإنتاجية الزراعية ولا أية ضرائب على الموارد الزراعية بالإضافة إلى الإعفاءات الأخرى التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار المتضمن إعفاء كافة مستلزمات الإنتاج والآليات ومعدات أي مشروع استثماري من الرسوم والضرائب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. الأسواق الجديدة والفرص التصديرية المفتوحة أمام القطاع الزراعي، وقد ازدادت هذه الفرص من خلال الشراكة الأردنية الأوروبية والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي عقدتها الحكومة مع الدول والمجموعات الاقتصادية مثل منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.

٨. توفر البنية التحتية المناسبة سواء في شبكات الطرق الزراعية والثانوية والدولية، وارتباط الأردن بشبكة من الخطوط الجوية مع العديد من الدول وشبكات الاتصالات والمعلوماتية.

٩. الطلب المتزايد على منتجات القطاع الزراعي، إضافة إلى عوامل الطلب التقليدية المتمثلة في الزيادة السكانية والنمو في الدخل، وعليه ومن خلال تركيز الحكومة على تنشيط القطاع السياحي فإن هذا يخلق طلبا على سلع زراعية معينة لمواجهة احتياجات السياح القادمين إلى البلاد.

١٠. إنتاج محاصيل خضراوات وفواكه وغيرها من المحاصيل ذات قيمة عالية ومواصفات تتفق مع مواصفات الأسواق العالمية وهنا يبرز مجالات الزراعة العضوية كخيار استثماري رائد ومهم.

اما فيما يختص بالجانب التشريعي فكما تمت الإشارة في السابق تم إقرار عدد من القوانين التي تشجع الاستثمارات المحلية أو الاستثمارات الأجنبية ومنها قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته لعام ٢٠٠٠ فهو يعد منافسا لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويح السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

ويلاحظ من الجدول (٤-٢) سيطرة الاستثمار المحلي في القطاع الزراعي على الاستثمار الأجنبي المباشر ونلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي عام ١٩٩٦ بلغت قيمته ٥,٦٤٩ مليون دينار بنسبة وصلت ٤٦% من الاستثمار المحلي ووصل إلى أعلى قيمة له في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ ١١. ٢١٢ مليون دينار وبنسبة وصلت إلى ٧٠% من الاستثمار المحلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٤-٢. الاستثمارات الأجنبية والمحلية الواردة إلى القطاع الزراعي في الأردن بالمليون دينار خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)

العام	الاستثمار الأجنبي الزراعي	الاستثمار المحلي	نسبة الاستثمار الأجنبي الى الاستثمار المحلي	العام	الاستثمار الأجنبي الزراعي	الاستثمار المحلي	نسبة الاستثمار الأجنبي الاستثمار الى المحلي
١٩٩٦	٥,٦٤٩,١٠٠	١٢,١٦٥,٩٠٠	٤٦٪	٢٠٠٤	١١,٢١٢,٨٧٢	١٦, ٠٠٥, ٣٠٠	٧٠٪
١٩٩٧	٤,٨٦٥,٠٠٠	١٢,١٩٥,٠٠٠	٤٠٪	٢٠٠٥	٤,٨٢٥,٠١٠	٢٠,٨٩٣,٩٩٠	٢٣٪
١٩٩٨	٣,٥٥٦,٠٠٠	٢٢,٠١١,٣٣٠	١٦٪	٢٠٠٦	٥,٤٠٠,٠٠٠	٥٢,٢٠٥,٥٩٠	١٠٪
١٩٩٩	١,٧٥٠,٠٠٠	٢٦,١٨٠,٠٠٠	٧٪	٢٠٠٧	٤,٠٥٠,٠٠٠	١٣,١١٠,٩٧٠	٣١٪
٢٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١,٩٥٥,٠٠٠	١٣٪	٢٠٠٨	٦٨٢,٠٠٠	١٢,٢٨٤,٠٠٠	٦٪
٢٠٠١	٣,٢٧٨,٠٠٠	١٩,٤٥٢,٠٠٠	١٧٪	٢٠٠٩	١,٠٩٥,٠٠٠	٣٩,٠٢٣,٠٠٠	٣٪
٢٠٠٢	٢,٢٤٥,٠٠٠	٢,٨٩٣,٠٠٠	٧٨٪	٢٠١٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢١,١٥٨,٠٧٥	١٢٪
٢٠٠٣	٧٥٠,٠٠٠	٥,١٠٠,٠٠٠	١٥٪	٢٠١١	٨٠٠,٠٠٠	٤٠,٦٦٦,٨١٩	٢٪
				٢٠١٢	٧,٩٥٠,٠٠٠	١٦,٧١٤,٤٠٠	٤٨٪

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها

يتناول هذا الفصل اختبار الفرضيات بالطرق الإحصائية المحددة في منهجية الدراسة تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات ومن ثم عرضا لنتائج الدراسة.

أولاً: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على النموذج المستخدم في دراسة (Abu, Ekpebu and Okpe, ٢٠١١) والمتعلقة بالاستثمار الخاص الأجنبي والإنتاجية الزراعية في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) وقد جاء النموذج على الشكل التالي :

AQ= f (FBI, GX, EX,DI) ١

حيث:

(AQ) : تمثل الإنتاج الزراعي

(FBI) : تمثل الاستثمار الأجنبي الخاص

(GX) : تمثل الإنفاق الحكومي

(EX) : تمثل الصادرات

(DI) : تمثل الاستثمار المحلي

ولغاية تحقيق أهداف الدراسة والمتعلقة بقياس أثر الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر على الإنتاج الزراعي في الأردن فقد قام الباحث بتحويل العلاقة (١) لتصبح كالتالي:

AV = f (AFDI, GX, AEX, ADI).....٢

حيث:

(AV): تمثل القيمة المضافة للقطاع الزراعي الأردني (الإنتاج الزراعي)[١] بالمليون دينار.

(AFDI) : تمثل الاستثمارات الأجنبية الزراعية المباشرة في الأردن بالمليون دينار.

(GX) : تمثل الإنفاق الحكومي بالمليون دينار

(١) يتم حساب القيمة المضافة وذلك بطرح الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) من الإنتاج القائم وتمثل الناتج المحلي الزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(AEX) : تمثل الصادرات الزراعية الأردنية بالمليون دينار.

(ADI) : تمثل الاستثمار المحلي الزراعي بالمليون دينار.

وبتحويل العلاقة رقم (٢) إلى الشكل القياسي تصبح:

$$AV = bo + b_1 AFDI + b_2 GX + b_3 AEX + b_4 ADI + \mu \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث AV يمثل القيمة المضافة للإنتاج الزراعي في الأردن ويمثل المتغير التابع وكلا من AFDI وGX وAEX وADI متغيرات مستقلة وμ الخطأ العشوائي. كما تم اضافة بعض المتغيرات الوهمية لامتصاص بعض الصدمات التي تأثر بها القطاع الزراعي في عام ١٩٩٥ (خطة التصحيح الاقتصادي) و ٢٠٠٠ (انضمام الاردن لمنظمة التجارة الدولية)، بالإضافة الأثار المتعلقة بالزمن.

وقد اعتمدت بيانات الدراسة على البيانات السنوية لكل من مؤسسة تشجيع الاستثمار ووزارة الصناعة ودائرة مراقبة الشركات والبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة.

ثانياً: الوصف الإحصائي للمتغيرات

جدول ٥-١. قيم الإحصاء الوصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة

	آدني قيمة/بالمليون	أعلى قيمة/بالمليون	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
الاستثمار الأجنبي الزراعي AFDI	٠.٠٦	١١.٢١	٢.٦٧	٢.٩٤	١.٣٧
الاستثمار المحلي الزراعيADI	٠.٢٥٠	٥٢.٢١	١٤.٦٩	١٤.٤١	١.١٠
الإنفاق الحكومي GX	١١٢٠.١٠	٦٨٠١.٨٠	٣٠٩٢.٦٨	١٧٨٨.٧٤	٠.٨٤
الصادرات الزراعيةAEX	٦٥.٧٠٠	٨٦٤.٣٩	٣٣٩.٩٠	٢٣٠.٠٦	٠.٩٨

من خلال بيانات الجدول (٥-١) يتبين أن قيم معاملات الالتواء قد انحصرت بين (٠.٨٤– ١.٣٧)، وتم إجراء اختبار الطبيعية حسب اختبار Jarque-Bera وتبين بأن التوزيع توزيع الطبيعي حيث قبلنا الفرضية العدمية القائلة بأن التوزيع طبيعي، وحسب النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

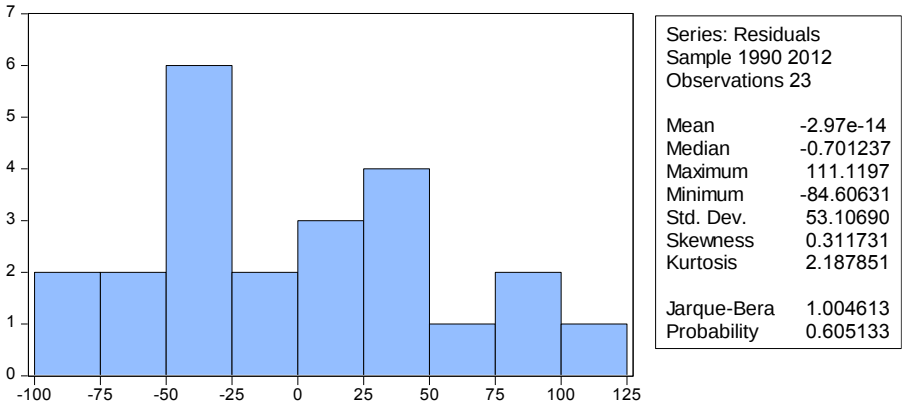

الشكل رقم ٥-١. اختبار الطبيعية لمتغيرات الدراسة

وقبل البدء بتطبيق تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات من أجل ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي:

اختبار الارتباط المتعدد:

تم إجراء تحليل الارتباط Multiple Correlation للمتغيرات المستقلة لاستخراج مصفوفات معاملات الارتباط للمتغيرات المستقلة وكانت النتائج كالتالي:

جدول ٥-٢. Correlation matrix

GX	AFDI	AEX	ADI	
٠.٦٤١٨٩٥	٠.٣٣٢٦٦١	٠.٥٩٢٨٤٦	١	ADI
٠.٩٦٦٦٢٥	٠.٣٣٦٨١٩	١	٠.٥٩٢٨٤٦	AEX
٠.٢٣٢٤٢٩	١	٠.٣٣٦٨١٩	٠.٣٣٢٦٦١	AFDI
١	٠.٢٣٢٤٢٩	٠.٩٦٦٦٢٥	٠.٦٤١٨٩٥	GX

حيث يلاحظ من الجدول وجود ارتباط عالي بين المتغيرين المستقلين AEX وGX ولإسقاط أحد هذين المتغيرين من النموذج فإنه يجب النظر إلى probability of T في جدول الانحدار المتعدد لجميع هذه المتغيرات حيث وجد أن احتمالية T للمتغيرين AEX وAFDI ذات معنوية أقل من ٠.٠٥ والمتغيرين ADI وGX ذات معنوية أكبر من ٠.٠٥ ولكي يتم قبول النموذج بشكل عام فإنه يجب إسقاط المتغير ذو مستوى المعنوية الأكبر أي إسقاط المتغير GX كما هو موضح في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٥-٣. القيم الإحصائية للمتغيرات

Dependent Variable: AV
Method: Least Squares
Date: ٠٦/١٨/١٤ Time: ٠٨:١٦
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٢
Included observations: ٢٣

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	٧٠.٠٠٠١٠	٢٢.٣٠٤٥٣	٣.١٣٨٣٨١	٠.٠٠٥٤
AFDI	-١١.٢٨٣٢١	٤.٤٧٥٨٩٥	-٢.٥٢٠٨٨٢	٠.٠٢٠٨
AEX	٠.٦٨٤١٦٤	٠.٠٦٧٠٢٤	١٠.٢٠٧٧٣	٠.٠٠٠٠
ADI	-٠.٨٥١١٣٢	١.٠٦٨٤٢٥	-٠.٧٩٦٦٢٣	٠.٤٣٥٥
R-squared	٠.٨٧٨٦١٢	Mean dependent var		٢٥٩.٩٤١٠
Adjusted R-squared	٠.٨٥٩٤٤٦	S.D. dependent var		١٥٢.٧١٠٨
S.E. of regression	٥٧.٢٥٢١٧	Akaike info criterion		١١.٠٨٩٥٨
Sum squared resid	٦٢٢٧٨.٤١	Schwarz criterion		١١.٢٨٧٠٦
Log likelihood	-١٢٣.٥٣٠٢	Hannan-Quinn criter.		١١.١٣٩٢٤
F-statistic	٤٥.٨٤١٠٤	**Durbin-Watson stat**		**٠.٩٢٥٣٥٢**
Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٠٠٠			

وبذلك فقد تم معالجة مشكلة الارتباط المتعدد الموجودة بين المتغيرين GX وAEX.

١. الارتباط الذاتي للأخطاء:

تعد مشكلة الارتباط الذاتي من المشاكل الحساسة التي تظهر إثناء التحليل الإحصائي لبيانات معينة حيث يغلب وجودها في الدراسات التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية وكذلك البحوث التي تعتمد على البيانات المقطعية وتظهر أيضا نتيجة للتشخيص غير الدقيق للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار المتعدد أو قد تكون هنالك عوامل عشوائية تؤثر في القيم المتتالية للخطأ مما يتسبب في حصول ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء المتعاقبة والناتجة من الفرق بين القيم المشاهدة والقيم التقديرية للمتغير التابع.

وقد قام الباحث بإجراء الاختبار الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test للنموذج التالي

$$AV = bo + b_1 AFDI + b_2 AEX + b_3 ADI + \mu \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad ٢$$

وكان من نتائج الاختبار أن قيمة احتمالية R –Squared هي ٠.٠١١٢ وهي قيمة أقل من ٠.٠٥ نرفض الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ونقبل الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول ٥-٤. تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	٦.٩٩٦١٥٥	Prob. F(١,١٨)	٠.٠١٦٥
Obs*R-squared	٦.٤٣٧٤٥٣	Prob. Chi-Square(١)	٠.٠١١٢

ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء فقد تم اخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وإجراء اختبار الانحدار الذاتي مرة أخرى للنموذج المعدل التالي:

log AV = log AFDI +log AEX +logADI + μ……..٣

وتبين من إجراء اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test للمتغيرات المحولة أن احتمالية إلـ obs R –Squared كانت ٠.٠٦٤٦ وهي قيمة اكبر من ٠.٠٥، لذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ونرفض الفرضية البديلة بوجود أخطاء كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول ٥-٥. إجراء اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test للمتغيرات المحولة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	٣.١٢٢٧٨٨	Prob. F(١,١٧)	٠.٠٩٥٢
Obs*R-squared	٣.٤١٤١٠٦	Prob. Chi-Square(١)	٠.٠٦٤٦

٢. Normality Test:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات، وأوضحت النتائج التالية أن التوزيع توزيع طبيعي:

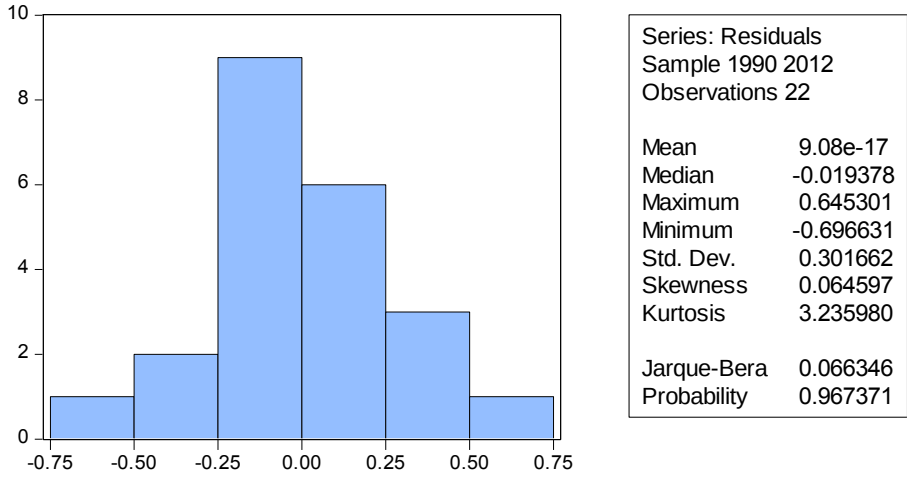

شكل رقم ٥-٢. اختبار الطبيعية للمتغيرات المحولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يلاحظ من النتائج اعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera هي (٠.٩٦٧٣) أكبر من ٥٪، وعليه نقبل الفرضة العدمية القائلة بأن التوزيع طبيعي.

٣. اختبار عدم تجانس التباين:

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ ويترتب على إسقاط هذا الفرض حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ ومن الأسباب التي تؤدي إلى تلك المشكلة وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة واستخدام البيانات المقطعية بدلاً من بيانات السلسلة الزمنية.

وقد قام الباحث بإجراء اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey باستخدام الـEviews للكشف عن عدم وجود تجانس في التباين، وقد بينت نتائج الاختبار ان الاحتمالية كانت ٠.٠٩ وهي أكبر من ٠.٠٥ وبذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود اختلاف في التباين ونرفض الفرضية البديلة بوجود تجانس في التباين:

جدول رقم ٥-٦. اختبارتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	٦.٦٩٩٥٠٦	Prob. F(٣,١٨)	٠.٠٠٣١
Obs*R-squared	١١.٦٠٥٨٩	Prob. Chi-Square(٣)	٠.٠٩٨٩
Scaled explained SS	٨.٦٨٥٩٢٨	Prob. Chi-Square(٣)	٠.٠٦٣٨

تقدير نموذج الانحدار:

بعد القيام بإجراء فحوصات الارتباط المتعدد والتوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي وتجانس التباين فقد تم إجراء تقدير للنموذج المعدل.

وكان تقدير النموذج كما يلي:

log AV =a+ log AFDI +log AEX +logADI + μ

av = -٥.٥٩٠ - ٠.١١٢ *afdi* + ٠.٥٣٣ aex - ٠.٠٩٥ adi - ١.٠٤٩ $D_{٩٥}$ - ٠.٥٤٢ $D_{..}$ - ٠.٠٥٤ t

t= (-٢.٨٦٧)*** (٢.٤٠٢)** (-١.٧٠٨)** (-٣.٦٢٢)*** (٢.٦٠٤)** (-٢.٤٧٢)**

R^2=٨٠.٦٪, F=١٠.٤٢٠, DW=١.٤٤٢

ملاحظة: ** معنوية عن مستوى ٥٪، *** معنوية عند مستوى ١٪.

الجدول ٥-٧. نتائج التقدير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dependent Variable: LOG(AV/)
Method: Least Squares
Date: ٠٦/١٨/١٤ Time: ٠٩:٥٠
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٢
Included observations: ٢٢

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-٥.٥٩٠٣٤٠	٠.٩٩٧٣٩٥	-٥.٦٠٤٩٤٢	٠.٠٠٠١
LOG(AFDI)	-٠.١١٢٦٢٩	٠.٠٣٩٢٨٤	-٢.٨٦٧٠٦٨	٠.٠١١٨
LOG(AEX)	٠.٥٣٣٦٧٤	٠.٢٢٢١٥٤	٢.٤٠٢٢٧٥	٠.٠٢٩٧
LOG(ADI)	-٠.٠٩٥٤٤٧	٠.٠٥٥٨٥٦	-١.٧٠٨٧٨٧	٠.١٠٨١
D٩٥	-١.٠٤٩٢٩٩	٠.٢٨٩٦٣٧	-٣.٦٢٢٨٠٤	٠.٠٠٢٥
D٠٠	-٠.٥٤٢٣٨٩	٠.٢٠٨٢٤٠	-٢.٦٠٤٦٤٠	٠.٠١٩٩
T	-٠.٠٥٤٨٠٧	٠.٠٢٢١٦٥	-٢.٤٧٢٦٩٢	٠.٠٢٥٩

R-squared	٠.٨٠٦٥١٠	Mean dependent var		-٣.٥١١٣٠٨
Adjusted R-squared	٠.٧٢٩١١٣	S.D. dependent var		٠.٣٥٧٠٩٢
S.E. of regression	٠.١٨٥٨٥٥	Akaike info criterion		-٠.٢٧٤٣٣١
Sum squared resid	٠.٥١٨١٣٠	Schwarz criterion		٠.٠٧٢٨١٩
Log likelihood	١٠.٠١٧٦٤	Hannan-Quinn criter.		-٠.١٩٢٥٥٢
F-statistic	١٠.٤٢٠٥٤	Durbin-Watson stat		١.٤٤٢٥١٧
Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠١٢٤			

وتم إجراء الاختبارات التشخيصية للمعادلة اعلاه وتبين بأن توزيعها طبيعي وخالية من مشكلة الارتباط الذاتي ومن مشكلة عدم تجانس التبيان. وكما تبينه الجداول التالية:

- **اختبار الطبيعية:** أظهرت النتائج أن قيمة احتمالية اختبار Jaraue-Bera هي ٠.٩٤٩ و هي أكبر من ٥٪ وعليه نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن التوزيع طبيعي.

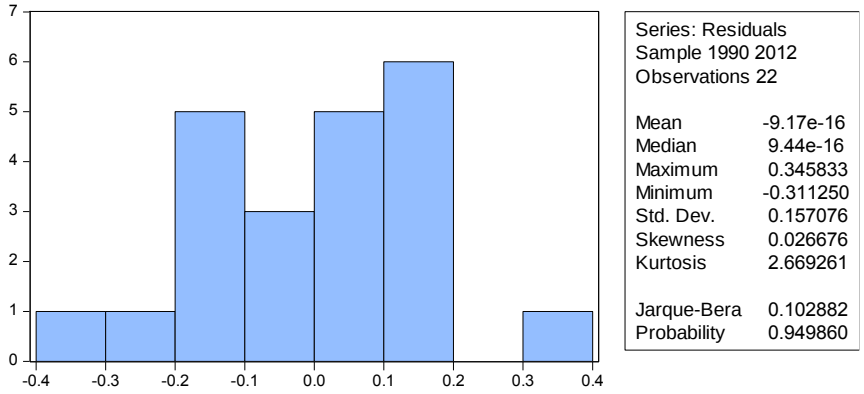

شكل رقم ٥-٣. اختبار الطبيعية للنموذج المقدر

- **اختبار الارتباط الذاتي:** تم إجراء اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وأظهرت النتائج أن قيمة احتمالية الاختبار هي ٠.٢٤٩ وهي أكبر من ٥٪ وعلية نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

جدول رقم ٥-٨. اختبار الارتباط الذاتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	٠.٩٣٩٤٢٧	Prob. F(٢,١٣)	٠.٤١٥٨
Obs*R-squared	٢.٧٧٨٠٨٨	Prob. Chi-Square(٢)	٠.٢٤٩٣

- **اختبار تجانس التباين:** تم إجراء اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وأظهرت النتائج أن قيمة احتمالية الاختبار هي ٠.٥٣٧ وهي أكبر من ٥٪ وعلية نقبل الفرضية العدمية القائلة بتجانس تباين الأخطاء العشوائية.

جدول رقم ٥-٩. اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	٠.٧٤٤١٣٨	Prob. F(٦,١٥)	٠.٦٢٣٠
Obs*R-squared	٥.٠٤٦٣٤٣	Prob. Chi-Square(٦)	٠.٥٣٧٩
Scaled explained SS	١.٩٥٧٩٧٩	Prob. Chi-Square(٦)	٠.٩٢٣٥

ثالثاً: اختبار الفرضيات وتفسيرها

الفرضية الأولى

H١١: يوجد أثر للاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر على الناتج الزراعي في الأردن.

حيث دلت قيمة الإحصائي β على مقدار الأثر الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر في الناتج الزراعي والتي بلغت (-٠.١١٢) أن ذلك الأثر هو أثر سلبي في الناتج الزراعي في الأردن أي انه كلما زاد الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر في الأردن بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الإنتاج الزراعي قي الأردن تقل بنسبة ٠.١١٢٪.

ان القطاع الزراعي في الأردن واجه الكثير من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون تطويره ويواجه تحديات كبيرة لتنميته و هي تتطلب استثمارات كبيرة لمواجهتها والتغلب عليها لا سيما في مجال الخبرات العالمية وتوفير التقنيات الزراعية، أما معرفة الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي في الزراعة فقد تبين ان الاستثمار الأجنبي من الممكن أن يلعب دورا ايجابيا في القطاع الزراعي الأردني إذا ما تم اختيار الاستثمار الذي يخدم متطلبات هذا القطاع والتحول الاقتصادي وكذلك إمكانية أن يلعب الاستثمار الأجنبي دوره في تقليل الفجوة الاستثمارية وفق الإمكانيات المالية المتوفرة لتحقيق الخطة الزراعية الهادفة إلى زيادة الإنتاج الزراعي ورفع معدلات النمو، فضلاً عن الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي الذي لا يمكن تجنبها والتي اشارت اليها دراسة **Asmat Ullah** ٢٠١٢، والتي اشارت انه من الممكن ان يكون للاستثمار الاجنبي المباشر اثرا سلبيا على القطاع الزراعي بالتاثير على الطلب المحلي من خلال التلاعب بالاسعار و هروب رؤوس الاموال المحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وايقاف مشاريعها لعجزها عن منافسة المستثمر الاجنبي والذي يتمتع في بعض الاحيان بامتيازات لا يتمتع بها المستثمر المحلي ،مما يسهم في خفض الانتاج، إلا انه يمكن تقليل تلك الآثار عن طريق التشريعات ومؤسسات ترويج الاستثمار في رفع درجة تصنيف الأردن إلى دولة جاذبة للاستثمار الزراعي، وعلية يتحتم مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة لا سيما خلق بيئة اقتصادية ومؤسسات ملائمة، ووضع خطة إستراتيجية للترويج ترتبط بمتطلبات تنفيذ خطة الاصلاح الزراعي.

الفرضية الثانية:

H١٢: يوجد أثر للاستثمار الزراعي المحلي المباشر على الناتج الزراعي في الأردن.

حيث دلت قيمة الإحصائي β على مقدار الأثر الذي يحدثه الاستثمار المحلي الزراعي المباشر في الناتج الزراعي والتي بلغت (-٠.٠٩٥) حيث أن ذلك الأثر هو أثر سلبي في الناتج الزراعي في الأردن أي انه كلما زادت قيمة تلك الاستثمارات بمقدار وحدة واحدة فان الناتج الزراعي في الأردن يقل بمقدار(-٠.٠٩٥). الإ أن هذا الأثر لم يكن معنوياً، وبالتي فلا تأثير له على القطاع الزراعي في الأردن نظراً لانخفاض مستوى الاستثمارات المحلية في القطاع الزراعي، إذا ما قورن بباقي القطاعات الأخرى.

الفرضية الثالثة:

H١٣: يوجد أثر للصادرات الزراعية على الناتج الزراعي في الأردن.

حيث دلت قيمة الإحصائي β على مقدار الأثر الذي تحدثه الصادرات الزراعية في الناتج الزراعي والتي بلغت (٠.٥٣٣) حيث أن ذلك الأثر هو أثر إيجابي في الناتج الزراعي في الأردن أي انه كلما زادت الصادرات الزراعية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الإنتاج الزراعي تأخذ بالازدياد بمقدار(٠.٥٣٣) . فالصادرات الزراعية لها دور في في تصريف الفائض من الانتاج الزراعي وتوسيع السوق مما يرفع من من مستوى الانتاج المحلي ويشجع عوامل الانتاج.

أما بالنسبة للفرضية الرابعة والتي تتعلق بأثر الإنفاق الحكومي فقد تم إسقاط ذلك المتغير لوجود ارتباط قوي بينه وبين الصادرات الزراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية الزراعية المباشرة على الإنتاج الزراعي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) وقد توصل الباحث من خلال تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى النتائج التالية:

١. وجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع الزراعي والقيمة المضافة للإنتاج الزراعي في الأردن حيث أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نقصان بمقدار ٠.١١٢٪ في القيمة المضافة.

٢. وجود أثر إيجابي بين الصادرات الزراعية والقيمة المضافة للإنتاج الزراعي حيث أن التغير بمقدار ١٪ في الصادرات الزراعية تؤدي إلى تغير إيجابي بمقدار ٠.٥٣٣٪ في القيمة المضافة للإنتاج الزراعي في الأردن.

٣. عدم وجود آثر للاستثمار المحلي الوارد إلى القطاع الزراعي على الناتج الزراعي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بجملة من التوصيات:

- لايعني جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية اهمال او اغفال الاستثمارات المحلية فكلا النوعين من الاستثمار من الاهمية لتوفير البيئة الملائمة له لجذب استثماراته الى مجمل القطاعات الاقتصادية وبخاصة القطاع الزراعي لما له من اهمية في تحقيق الامن الغذائي للدولة .
- توفير مرجعية بحثية تحليلية تقوم بتحليل ودراسة اثر الاستثمارات الاجنبية على الاقتصاد بالمجمل وهل ما قدمته الدولة من حوافز وامتيازات للمستثمر الاجنبي قد آتت اكلها من حيث تطور الانتاج واستقدام الكتنولوجيا وزيادة فرص العمل ومدى تاثر المستثمر المحلي بذالك النوع من الاستثمارات .
- إقامة مناطق حرة للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية سوف يمنح المشروع مطلق الحرية في الإنتاج والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج دون تدخل الجهات الحكومية مما يشجع على الاستثمار ويجذب رؤوس الأموال.
- توفير قاعدة بيانات عن التوزيعات القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتعاون المؤسسات المنوط بها توفير تلك البيانات وجعلها في متناول أيدي الباحثين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

إبراهيم، علي عبد الوهاب (١٩٩٥). **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠**. رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، مصر.

أبوقحف، عبد السلام (١٩٩٢). **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

أبوقحف، عبد السلام (٢٠٠٢). **إدارة الأعمال الدولية**، مصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

أبوقحف، عبد السلام (٢٠٠٣). **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

أوسرير، منور ونذير، عليان (٢٠٠٥). حوافز الاستثمار الخاص المباشر. **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، (٢)، ٩٥-١٢٤.

الاسرج، حسين (٢٠٠٦). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والطموح. **مجلة شؤون اجتماعية**، ٩٢، ١-١٢.

الاسرج، حسين عبد المطلب (٢٠٠٥). سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، **رسائل بنك الكويت الصناعي رقم ٨٣**، ٢-٧٠.

الاونكتاد (٢٠٠١). **تقرير الاستثمار العالمي**، www.unctad.org

الاونكتاد (٢٠٠٧). **تقرير الاستثمار العالمي**، ٤.

الاونكتاد (٢٠١٣). **تقرير الاستثمار العالمي**، ١-٢.

بابكر، مصطفى (٢٠٠٤). **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر**، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ٢٤-٢٨.

بسيسو، منى (٢٠٠٨). سلسلة اجتماع الخبراء. **المعهد العربي للتخطيط**، (٢٩)، ٩.

البنك المركزي الأردني. **قاعدة البيانات الإلكترونية**، الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo.

البيلي، عمر والعسر، خديجة (١٩٩٤). دور الاستثمار الخاص الأجنبي في دعم القدرة التكنولوجيا للبلاد العربية. **مجلة شؤون عربية**، ٧٩، ١٢٦-١٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجائفي، حمدان عامر (٢٠٠٧). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية وصادرات القطاعات الاقتصادية في اليمن للفترة (١٩٩٢- ٢٠٠٥)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

جميل، هيل عجمي (٢٠٠٢). الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته. **اربد للبحوث والدراسات**، ٤(٢)، ١-٣٥.

خضر، حسان (٢٠٠٤). الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا -. **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، السنة الثالثة.

الخطيب، حازم (٢٠٠٦). أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة حالة الأردن. **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، (٤)، ٩٣-١٢٤.

خلف، بلاسم جميل (٢٠١٢). واقع القطاع الزراعي العراقي وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي.

خلف، فليح حسن (٢٠٠٧). **اقتصاد المعرفة**، الأردن: عالم الكتب الحديث.

رضا، عبد السلام (٢٠٠٧). **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من جنوب وشرق أوروبا مع التطبيق على مصر**، مصر: المكتبة العصرية.

السامرائي، دريد محمود (٢٠٠٦). **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشمري، حسين (٢٠١٣). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي (من خلال تأثيره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في بعض الدول العربية للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣ م) دولة المغرب أنموذجاً. **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، ٣١٤(٨)، جامعة بابل، ١٥٥-٢١٨.

صقر، محمد وآخرون (٢٠٠٦). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية. **مجلة جامعة تشرين**، ٢٨(٣)، ١٦٨.

فضل علي ،(٢٠٠١) . دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على اليمن .

مدحت ،صادق ،(٢٠٠٠) . النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي ، مصر ، دار غريب للطباعة والنشر، ص ٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موسوي، ضياء ،(٢٠٠٥). العولمة واقتصاد السوق الحرة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ، ص٢٢.

صندوق النقد الدولي (١٩٩٦). التصحيح الهيكلي والاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. **آفاق الاقتصاد العالمي**.

طلافحة، حسين (١٩٩٢)، التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ١٩٦٨-١٩٩٠، ١٩٩٢، **المؤتمر الاقتصادي الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الأردن**، جامعة اليرموك.

الطائي، غازي ،(١٩٩٩). الاقتصاد الدولي ، جامعة الموصل ، دار اكتب للطباعة ، ص٨١).

العباس، بلقاسم وعبدمولاه، وليد (٢٠٠٩). **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص١٥.

عباس، علي (٢٠٠٧). **إدارة الأعمال الدولية**، الأردن: دار الحامد.

عبد السلام، صفوت (٢٠٠٣). **الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر**، القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد المطلب، عبد الحميد (٢٠٠٨). **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبدالله، محمد عبد العزيز (٢٠٠٥). **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، (ط١)، الأردن: دار النفائس.

عزت، فرج ونديم، ايهاب (١٩٩٩). الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، **مؤتمر اقتصاديات الدول الاسلامية**، جامعة الأزهر.

العمري، معن وآخرون (٢٠١١). **أثر** الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (١٩٨٥- ٢٠٠٦). **مجلة أبحاث اليرموك**، ٢٧(٣)، ٢٠١٥-٢٠٢٨.

عودة، محمد سعادة (١٩٩١). **المسألة الزراعية في الأردن، اتجاهات ونتائج التراكم الرأسمالي في ظل خطط التنمية وخيار النمو اللامتوازن**، كتاب الأردن الجديد.

القرنشاوي، حاتم (٢٠٠٦). تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، **مؤتمر الاستثمار والتمويل**، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكفري، مصطفى (٢٠١٠). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، **ندوة اقتصادية**.

الكواز، عمر (٢٠٠٧). **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

مؤسسة الإقراض الزراعي (٢٠١٢)، **التقرير السنوي**.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٩). **تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية**.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠١١). أداء الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠١٠م وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي. **مجلة ضمان الاستثمار**، الكويت، ٨-٩.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠١٣). **النشرة الفصلية العدد الفصلي الأول**، آذار، الكويت.

المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠١٢). النشرة الفصلية. (٣)، الكويت.

مؤسسة تشجيع الاستثمار. الموقع الإلكتروني .www.jordaninvestment.com

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني (٢٠١٢). **التقرير الاقتصادي والاجتماعي**.

محمد، عبد الكريم (٢٠٠٥). العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في جمهورية مصر العربية. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، جامعة المستنصرية، (٥٦)، ١-٢١.

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية (٢٠١٢). **التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، ص٥١، تركيا.

مطر، مطر وآخرون (٢٠٠٨). **التمويل الدولي**، (ط١)، عمان: دار الصفاء.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٢). **تقرير حالة الأغذية والزراعة**.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني، www.fao.org

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٤). **خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية**، الجزء الأول، ٢٢-٢٦.

النجفي، سالم توفيق، ورشاد، إيمان مصطفى (٢٠١٠). الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكاليات الزراعة (البلدان العربية أنموذجاً). **مجلة تنمية الرافدين**، ٣٢(٩٩)، ٧٧-٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هاشم، عمر (٢٠٠٥). ضمانات **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القانون الدولي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

وزارة الزراعة (٢٠٠٦). **التقرير السنوي**.

وزارة الزراعة (٢٠٠٩). **تقرير حالة القطاع الزراعي**، مديرية السياسات والدراسات.

وزارة الزراعة، مديرية السياسات والدراسات، قسم الدراسات (٢٠١٢). **الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني**.

ياسين، محمود (٢٠٠٨). **الاستثمار الزراعي**، متوفر على: www.Arab-ency.com.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Abu, GA. A. et al. (٢٠١١). Foreign private investment and agricultural production in Nigeria (١٩٨٦-٢٠٠٦). **Journal of social Sciences**, ٢٦(١), ٤٧-٥٥.

Akando, Oleda Rufai and Celine, K. (٢٠١٣**).** Causal Relations Between foreign direct investment in agricultural and agricultural output in Nigeria. **African Journal of agricultural Research**, ٨, ١٦٩٣-١٦٩٩

Djokoto, Justice G. (٢٠١١) Inward foreign direct investment flows growth and agriculture in Ghana: A Granger Causal Analysis. **International Journal of economics and Finance**, ٣(٦), ١٨٨-١٩٧.

Djokoto, Justice G. (٢٠١٢). Effect FDI inflows into agriculture on food security in Ghana. **Journal of Economics and Sustainable Development**, ٣(٢), ٨١-٩٢.

Ess, P. and Ross, C. (١٩٩٧). **Economic Development: Theories, Evidence and Policies**, USA: The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers.

FAO, Food and Agriculture Organization of United Nations (٢٠١٢). **Trend and impact of foreign investment in Developing country Agriculture,** Rome.

FAO (٢٠١٠). **Some Insights on the Role of Foreign Direct Investment in Agriculture**, ROME.

Msuya, E. (٢٠٠٧). **The impact of foreign direct investment on agriculture productivity and poverty reduction in Tanzania**, Japan: Kyoto University.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Myint, H. (١٩٧٧). **Agricultural and economic development in the open economy**. In L.G. Reynolds (ed.), Agriculture in Development Theory, London: Yale University Press, ٣٢٧-٣٤٥.

Suphannechart, Waleera (٢٠١٢). Foreign Direct Investment in the Agricultural Sector of Thailand and its Effect on Productivity. **European Journal of Scientific Research**, ٣٩٣-٤٠٣.

Tang, Lixing (٢٠٠٩). A study on foreign direct investment Agriculture in China**. International Journal of Business and Management**, ٤(١١), ١٢٧-١٢٩.

Thorbeck, E. and Fiield, A .J. M. (١٩٦٩). **Relationships between Agriculture, Nonagriculture, And foreign trade in the development of Argentina and Peru** in E. Thorbeck (ed), Colombia University Press, ١٦٥-٢١٣ .

Ullah, Asmat et al. (٢٠١٢). Foreign direct investment and sectoral growth of Pakistan economy: Evidence from agricultural and industrial sector. **African Journal of Business Management**, (٢٦), ٧٨١٦-٧٨٢٢.

UNCTAD. **World Investment Report ٢٠١٠: Investing in a Low-Carbon Economy**, unctad.org .

World Bank (٢٠١٢). **Development policy review reducing unemployment through improved growth – enhancing policies**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق :بيانات متغيرات الدراسة

القيم بالمليون دينار أردني

العام	القيمة المضافة	الاستثمار الأجنبي الزراعي	الاستثمار المحلي الزراعي	الإنفاق الحكومي	الصادرات الزراعية
١٩٩٠	١٩٠.٠٢٩	٠.٠١٥	٠.٣٠٦	١١٢٠.١٠٠	٦٥.٦٩٦
١٩٩١	٢١٤.٣٤٨	٠.٠٠٠	٠.٣١٥	١٢٣٤.٣٠٠	٩٦.٥٠٩
١٩٩٢	٢٤٧.٠١٥	٠.١١٠	٠.٧٩٨	١٣٧٢.٥٠٠	٩٩.٧٥١
١٩٩٣	١٩٩.٢٤٢	٠.٠٥٥	١.٦٥٥	١٤١١.٦٠٠	١٤٦.٤٢٤
١٩٩٤	١٩٢.٩٠٧	٠.٣٢٤	٠.٥٤٥	١٥٨٧.٨٠٠	١٥٩.٩٥٧
١٩٩٥	١٧٣.٧٥٢	٠.٠٠٦	٠.٢٤٩	١٦٩٣.٩٠٠	٢٥٥.٧٣٢
١٩٩٦	١٥٨.٥٦٩	٥.٦٤٩	١٢.١٦٦	١٧٨٩.٦٠٠	٢٣١.١٩٥
١٩٩٧	١٤٨.٣٤٠	٤.٨٦٥	١٢.١٩٥	١٩٥٢.٠٠٠	٢٧٣.٨٩٠
١٩٩٨	١٤٤.٦٨٩	٣.٥٥٦	٢٢.٠١١	٢٠٨٧.٧٠٠	٢٢٩.٠٤٩
١٩٩٩	١١٥.٨٨٧	١.٧٥٠	٢٦.١٨٠	٢٠٣٩.٥٠٠	١٧٩.٧٢٦
٢٠٠٠	١٢٠.٨٩٤	٠.٢٥٠	١.٩٥٥	٢١٨٧.١٠٠	١٦٩.٤٤٨
٢٠٠١	١٢٤.٣٠٤	٣.٢٧٨	١٩.٤٥٢	٢٣١٦.٣٠٠	٢٠١.٦٠٠
٢٠٠٢	١٤٨.٩٣٥	٢.٢٤٥	٢.٨٩٣	٢٣٩٦.٢٠٠	٢٣٩.٩٣٢
٢٠٠٣	١٧٨.٣٣٤	٠.٧٥٠	٥.١٠٠	٢٨٠٩.٨٠٠	٢٣٨.٩٢٥
٢٠٠٤	٢٠٢.٠٨٠	١١.٢١٣	١٦.٠٠٥	٣١٨٠.٥٠٠	٣٥٦.٣٩٩
٢٠٠٥	٢٤٦.٢٠٢	٤.٨٢٥	٢٠.٨٩٤	٣٥٣٨.٩٠٠	٣٩٥.٥٤٠
٢٠٠٦	٢٧٥.٨٣٠	٥.٤٠٠	٥٢.٢٠٦	٣٩١٢.٢٠٠	٤٥١.٠٠٢
٢٠٠٧	٣٠٧.١٠٧	٤.٠٥٠	١٣.١١١	٤٥٨٦.٥٠٠	٤٨٩.٧٢٦
٢٠٠٨	٣٧٦.٧٥٣	٠.٦٨٢	١٢.٢٨٤	٥٤٣١.٩٠٠	٦٠٢.٦٣٧
٢٠٠٩	٤٥٩.١٧٨	١.٠٩٥	٣٩.٠٢٣	٦٠٣٠.٥٠٠	٥٨١.٨٥٩
٢٠١٠	٥٦٠.٨٥٥	٢.٥٠٠	٢١.١٥٨	٥٧٠٨.٠٠٠	٦٩٣.١٢٩
٢٠١١	٥٨٨.٩٠٤	٠.٨٠٠	٤٠.٦٦٧	٦٨٠١.٨٠٠	٧٩٥.٢٨٣
٢٠١٢	٦٠٤.٤٩٠	٧.٩٥٠	١٦.٧١٤	٥٩٤٢.٩٠٠	٨٦٤.٣٨٥

مصادر البيانات **

***بيانات الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات لعدم توفر البيانات من مؤسسة تشجيع الاستثمار أي مرحلة ماقبل انشاء المؤسسة وتشمل البيانات المؤسسات الفردية والشركات .**

****القيمة المضافة للإنتاج الزراعي والصادرات لزراعية دائرة الإحصاءات العامة .**

*****الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من مؤسسة تشجيع الاستثمار - بيانات سنوية – .**

بيانات الإنفاق الحكومي : بيانات البنك المركزي الأردني الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com